بسم الله الرحمن الرحيم عونك يا كريم

نحمدك يا من ألهمنا فوائد المعاني وعلّمنا بدائع البيان •
وفهّمنا عوائد المثاني وخوّلنا روائع الاحسان • بعث الينا
رسولا منا يتلو علينا آياته • وجعل مدارج الفصاحة ومعارج
البلاغة اقوى دلائله ومعجزاته • صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
الموصوفين ببراعة اللسان • وشجاعة الجنان وشفاعة الجنان
ما تلائمت الكلمات لنظم الكلام • وطابقت التراكيب لمقتضى المقام •

وبعد فيقول الفقير الى الله الغني محمد بن شريف الحسيني اصلح
الله حاله • ونوّر بجلائل معرفته باله • ان الفوائد الغياثية
المؤلف في القواعد البيانية للبحر المحقق والحبر المدقق ينبوع الحكمة
عضد الملة تغمده الله بغفرانه • واسكنه اعلى فراديس جنانه •
كتاب لعمري جليل المقدار رفيع المنار يحتوي على جميع مقاصد المفتاح •
في نهاية ايجاز عبارات الايضاح • مع حقائق وزوائد كالجواهر •
وحق ان ينشد فيه قول الشاعر • كتاب معانيه خلال سطوره •
جواهر في درج كواكب في برج • فدعاني الى ان اشرحه شرحا مبينا •
وافتح مغالق ابوابه فتحا مبينا • ضامنا لتحليل تركيباته ومبانيه •
كاشفا لتوضيح دلالاته ومعانيه • موشحا من فوائد هذا العلم بفرائد
لا تكون في البحر الزخار • ومن موائده بفوائد لا توجد في الكتب
الاسفار • مما تلقفته من والدي واستاذي بل استاذ البشر والعقل
الحادي عشر • الاول والآخر في كل العلوم • والذي لا يكتنه كمالاته
بالحدود والرسوم • قدس الله سره • وجعل مع الانبياء بعثه وحشره •
وعمدت فيه الى ما هو محض اللباب • لا الى تكثير الروايات بتكثير حجم
الكتاب • كل باب من ابواب الكتاب انتفته آية الحقائق • وكل فصل

من فصول الابواب وردته أوردت فيه الدقائق وجعلته
مع ذلك متوسطا بين التفريط والافراط • وخير الامور اوسطها •
ويمدحه الافاضل الماهرون • ويذمه الارذال الجاهلون •
لكنما هو الله ربنا • اليه المرجع وهو حسبنا • ٥

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد افتتح بالتحميد بعد التبرك بالتسمية
ليكون شكرا على توفيق عمل هذا الكتاب • وعلى غيره من الآلاء
في كل باب • على ان طريقته معهودة فيها اقتداء بكلام الملك الجبار •
وامتثال بالآثار والاخبار • وموافقة مع الائمة الاخيار •
فان قيل الاثران المستفيضان يتدافعان لان الافتتاح باحدهما
يفوّت الافتتاح بالآخر ضرورة ان المتقدم منهما لا يكون الا
احدهما قلنا التدافع ممنوع بل الافتتاح باحدهما عين الافتتاح
بالآخر فان التسمية ليست عبارة بعينها بل ذكر ما يدل على الذات
وهو لا ينفك عن الدلالة على الكمال فان ذاته القدم ملزوم
للكمالات ويمتنع فهم الملزوم من لفظ بدون فهم لازمه وبهذا
الاعتبار يحصل التحميد وكذا التحميد ليس اضافة لفظ بعينه بل
الوصف بالكمال وانت خبير بان الوصف لا يعرى عن الدلالة
على الموصوف وبهذا الاعتبار يحصل التسمية هذا على الرواية
المشهورة اعني بسم الله واما على رواية ببسم الله فمعتبر الافتتاح
امر الحسب العرفي ممتد ايتسع لما فعل بالتسمية حقيقي للسابقية دون التحميد
للمسبوقية وقيل بالعكس وهو الحق بينا لان حقيقة الافتتاح يتحقق بتقدم
المفتتح به على المفتتح مع حصول المقارنة بينهما وهما في التحميد على
الحقيقة واما التسمية فيفقد مما حقيقي دون مقارنتها لوجود الفصل بالتحميد
الا انه لا يعد عرفا فاصلا ومسبوقيته لا ينافي الافتتاح به لانه اما هو

بسبقه على الكتاب لا بان لا يكون مسبوقا بشيء اصلا فان
ذلك غير لازم قطعا والحمد هو الوصف بالكمال على قصد الاجلال
والوصف ذكر والكمال عام فلذا اختص باللسان موردا وعم
عن الفضائل والفواضل متعلقا والمدح رادفه على ان يختص
بالجميل الاختياري كالحمد قال صاحب الكشاف فانتمدح بالحسن
والجمال تمدح على آثارهما من الافعال الاختيارية الحسنة
وقول الامام الرازي رحمه الله بعموم المدح عن الاختياري
ليس بشيء ومدحت اللؤلؤة على صفائها مصنوع والشكر
وهو مقابلة الانعام بالاعظام اعم منه من وجه لعموم مورده
الدال عليه اطلاق الاعظام وخصوص متعلقه المستفاد من مقابلة
الانعام وقال اهل التحقيق الشكر صرف الظاهر والباطن
الى ما لاجله خلقنا واللام للجنس وهو قول صاحب الكشاف
فيه لكونه مستفادا من جوهر الكلام ومستلزما لاختصاص جميع
الافراد بطريق البرهان وقيل لان الحمد من المصادر النائبة
مناب الافعال ولا يعدو دلالة الافعال عن الحقيقة الى الاستغراق
ورد بان ذلك لا ينافي قصد الاستغراق بمعونة القرائن والنظر
بان النائب عن الفعل هو المنكر يكذبه النقل لتعميم النحاة في المصادر
النائبة عن الافعال فانهم لم يفرقوا بين المصدر المعرفة والنكرة
في وجوب اضمار الفعل والنيابة عبارة عن وجوب الاضمار
والفعل ايضا لان المصدر معرفة كان او نكرة حدث يتعلق
بمحل فيستدعي ما يدل على ذلك التعلق والاصل في بيان التعلقات
هو الافعال وقد تايد تقدير الفعل بوجدان هذه المصادر
منصوبة وقيل لان الجنس هو المتبادر الشائع لا سيما في

الاعظام بزرگ کردن و بزرگ داشتن

المصادر

٣

المصادر وعند خفاء القرائن ورد ايضا بان المقام
الخطابي مما يقتضي الاستغراق كما اثبته صاحب المفتاح فيه
وقلت يمكن ان يقال الجنس اظهر معاني اللام لانه لا يتخلف
عنه اصلا فانه اما جنس مفهومها او جزؤه فان قيل كيف
يصح الحمل على الجنس ومذهب الزمخشري من خلق الافعال
ينافيه قلنا التمكين والاقدار عند المعتزلة ايضا منه تعالى
ذكره في سورة التغابن لكن الاقدار على الحسن حسن وعلى القبيح
غير قبيح كما بين في علم الكلام الله هو اسم للذات المتصفة
بجميع الكمالات الممكنة فهو يدل على الذات وضعا وعلى الكمال
عقلا على نحو دلالة حاتم على الجود فيحصل بتاثير الحكم على الوصف المناسب
اشعارا بالعلية نحو اكرم العالم وتقدم الحمد لعارض المقام وان
كان اسم الله من حيث هو اسمه اهم والتفصيل ان ذكر الله في
نفسه اهم والاعتناء به اتم وقد يعرض لحب المقام عناية اخرى
لقصد الاختصاص مثلا فاذا اجتمعت العنايتان فلا محال بعدم
واذا انفردت الاولى فان لم يعارضها ما هو اولى تقدم ايضا والا فلا
كما في اقرأ لان المقام للامر بالقراءة وكما في التحميد لان المقام له واعلم
انك اذا لاحظت المقام علمت ان الكلام مقدر بالجملة الفعلية
لان القائل يريد بقوله الحمد لله اما الاخبار عن نفسه بانه حامد
كما صرح به الشيخ عبد القاهر واشار اليه الزمخشري او انشاء
الحمد عن نفسه وكلاهما يوجب التقدير باحمد الحمد لله لكن بعد حذف
الفعل عدل الى الرفع ابرازا للكلام في صورة الجملة الاسمية
الدالة على الثبات ثم لما انباء في ضمن علمه الخاص عن الكمالات
اجمالا اخذ تفصيل بعض كمالاته الافضالية في مقام التحميد شكرا له

فقال **الذي خلق الانسان** اى اخرجه من ظلمة العدم الى نور
الوجود ولا يخفى انه نعمة جليلة يتفرع عليها سائر النعم ورتب
الحمد اولا على اسم الذات ثم تعرض للانعام تنبيها على الاستحقاقين
اى الذاتي والوصفي فان قيل الاستحقاق بحسب الصفات ظاهر
بخلاف الاستحقاق بحسب الذات لانه لا يعقل استحقاق
ما لم يلاحظ وصف كمالي مع الذات قلنا لما كان ذاته كافيا
فيما له من الصفات فتارة يلاحظ محض الصفات وهو الاستحقاق
بحسب الوصف واخرى يلاحظ ان هذه الصفات ناشية من الذات
وهو الاستحقاق الذاتي وقد يقال الاستحقاق الذاتي باعتبار
الصفات الذاتية والاستحقاق الوصفي باعتبار الصفات الفعلية
والاول هو الحق الحقيق كذا افاده قدس الله سره ولما
كان مظنة ان يقال خلقه فماذا فعل به اجاب على طريقة الاستيناف
بالجملتين فقال **الهمه المعاني وعلمه البيان** الالهام في اللغة
الالقاء الشيء في الروع قال الامام الراغب رحمه الله
ويختص بما يكون من جهة الله تعالى وجهة الملاء الاعلى قال الله
تعالى فالهمها فجورها وتقويها فعلم انه غير مختص بالخير بل يعمه والشر
وفي الاصطلاح عبارة عن القاء معنى في القلب بطريق الفيض من
غير كسب فيختص بالخير لعدم اطلاق الفيض في جانب الشر والمعاني
هي النقوش السانحة بحسب الحوائج المختلفة من مضمرات القلوب
والبيان الافصاح عنها بالالفاظ والحروف وهي كيفيات
تعرض للنفس الضروري وطرق التفهيم وان تعددت كالتعبير
والاشارة والكتابة لكن الاول اولها فان الاشارة لا تفي
بالمعدومات والمعقولات وفي الكتابة مشقة وفضله لبقاء الخط

بعد

بعد انقضاء الحاجة بخلاف التعبير فانه واف بالكل بلا كلفة مع انقضائه
بانقضاء الحاجة ولا يخفى ان الهام المعاني وتعلم البيان من جلائل
النعم لتوقف صلاح المعاش ونجاح المعاد عليه وان براعة
الاستهلال مرعية في العبارة لفظا لذكر لفظي المعاني والبيان
ومعنى للاشارة الى ان المقصود من جنس اللفظ والمعنى وهذا بيان
علم البلاغة المنحل الى العلمين اللذين هما المقصد في هذا الكتاب
ولما كان اصل جميع العوارف الواصلة الينا هو المعارف الالهية
ووصولها بتوسط النبي ذي الجنتين واله واصحابه صار الدعاء
لهم تلو الثناء عليه فلذا اردف الحمد بالصلوة وقال
والصلوة الظاهر ان لفظ الصلوة مشترك بين معان ثلثة الرحمة من
الله والاستغفار من الملائكة والدعاء من المؤمنين لكن الاستغفار
والدعاء يرجعان الى طلب الرحمة فقسمتها بحسب المعاني يكون ثنائية
لا ثلاثية والتحقيق ان الصلوة لفظ مفرد وضع لمعنى واحد
هو الامداد والامداد من الله تعالى بالرحمة ومن غيره بطلبها
فهو من المشترك المعنوي الا ترى ان تبيين الاختلاف في معانيه
لا يمكن الا بالتعرض لاختلاف المسند اليه فالصلوة من
الله رحمة ومن غيره طلبها واللام اما للجنس او للاستغراق على قياس
ما مر في الحمد اى الرحمة نازلة من الله تعالى **على رسوله** الرسول
نبي له كتاب وشريعة والنبي من نبئ عن الله بامره سواء
كان له كتاب اولا فهو اعم مطلقا وقيل هما متحدان بالذات
مختلفان بالاعتبار فمن حيث الانباء نبي ومن حيث الارسال
رسول واولوا العزم اخص من الرسول مطلقا **محمد** بيان
لرسوله وهو من حمد للمبالغة في حمد سمي عليه السلم به لكثرة خصاله

الحميدة فيحصل بناء الحكم على الوصف المناسب اشعارا بالايجاز
وصفا اي بملاحظة هذا المعنى الاصلي الوصفي واسما اي بملاحظة
ان ذاته عليه السلم ملزوم لكل كمال ممكن في كل كامل ممكن على ما
تقدمنا في لفظ الله وخاتم الذي انزل عليه القرآن القرآن في
اللغة الجمع والقراءة ثم نقل الى المجموع المقروء وفسر بالكلام
المنزل على النبي المنقول عنه بالتواتر فيما بين الدفتين ووصفه
بوصف حامل ما تعلق به من الخط والقراءة فانه يمتنع ان يكون
جبرئيل عليه السلم حاملا لعين الكلمات القديمة القائمة بذاته تعالى
فهو حامل لما يتعلق بها ويمتنع ايضا ان يتصور الانتقال في
القرآن الذي هو من صفات الله تعالى فيكون مجازا عقليا
في التعليق وينبغي ان يقرأ على بناء المجهول لتعين الفاعل و
لكون الغرض وصف الرسول بكونه منزلا اليه معجزا حال
موكدة من القرآن والمعجز هو الامر الخارق للعادة المقارن
لدعوى النبوة الموافق لها من غير معارض ابكم به اسكت
اسكاتا بالغا كانه جعلهم بكما وضمير الفاعل للرسول او لله وضمير
المعجز فصحاء بني عدنان عدنان جد النبي عليه السلم وبنوه افصح
قبائل العرب فابكامهم يستلزم ابكام غيرهم بالطريق الاولى وفي
هذا الكلام اشعار بان اعجاز القرآن بكمال بلاغته كما هو المختار
عند ائمة العربية وجمهور المتكلمين ويشهد به الذوق والمعرفة
فانا نجد الاعجاز امرا من جنس البلاغة والفصاحة فمن اراد ان
يذوق حلاوته فعليه بطول خدمة هذين العلمين بعد فضل الهي
وموهبة ربانية من نفس مستعدة مستيقظة فكل ميسر لما خلق
له وههنا مذاهب اخرى مرجوحة فقيل اعجازه لصرف الله تعالى ومنعه

الناس

الناس عن المعارضة مع قدرتهم وهو قول النظام ورد بان
الواجب حينئذ ان ينصرف التعجب الى تعذر المعارضة لا الى نظم القرآن
الكريم كما اذا قال لك مدع حجتي من دعواي اني اضع يدي على
نحري في الساعة ثم وضع وتعذر ذلك عليك كان التعجب من
التعذر لا من وضع المدعي يده على نحره واللازم كالنص يحكي ثبت
فكذا الملزوم ومن هذا المذهب ذوق ايجان هذا المعتزلي وعلمه
وبلاغته وقيل لصرف الله تعالى بسلب القدرة على المعارضة عنهم
وهذا مذهب نسب الى الشريف المرتضى وحاشاه ان يتوهم
مثله لانه وان كان لا باس به لكنه خلاف الذوق والمعرفة
وقيل لانه اتيان بعين الكلام القديم كما قاله قوم وهذا ابعد
مما قبلهما وقيل لكونه مخبرا عن الغيوب مع كون المتحدي اميا لم يمارس
الاقاصيص والاخبار ولا العلوم المنبهة على الاحوال الغائبة
من الماضية والآتية كالتنجيم مثلا وفيه مع مخالفتهما انه يستلزم
قصر التحدي على السور المشتملة على الغيوب دون ما سواها واللازم
بالاجماع منتف ايضا وقيل لوروده على اسلوب بديع غير معهود
في خطاب الانسان مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم
لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل يعلمون يومنون وفيه
مع المخالفة الاستغناض باسلوب الخطبة والشعر في الابتداء اراد
لا يستراب انهما مبتدان محدثا الطرز مخترعا الطريقة في الاول
وقيل لعجائب لسلامته عن التناقض فان الكلام ولا سيما اذا بلغ
مبلغ الكثرة ولم يناقض غير موجود عادة وفيه مع ما في اخواته
انه يستلزم كون كل كلام سالم عن التناقض اذا بلغ مقدار سورة
معدودا في المعارضة واللازم باطل بالاجماع فهذه مذاهب ستة

يتبعها مذهب اصحاب الذوق كما ذكرنا وبهذه الجملة اعني
الحكم به صفة كاشفة للمعرا **وعلى آله** قيل هو مقلوب اهل ويصغر
على اهيل الا انه مختص بان يضاف الى اعلام الناطقين
دون النكرات ودون الازمنة والامكنة يقال آل فلان
ولا يقال آل رجل ولا آل زمان كذا ومكان كذا كما يقال
اهل زمان كذا وبلد كذا هذا حاصل ما افاده الراغب رحمه الله
في الفرق بينهما ولا يستعمل الا في الاشراف حقيقة كآل محمد صلى الله
عليه وسلم او صورة كآل فرعون ويقال ان الكسائي
سمع فصيحا يقول آل واويل لا اهيل وحينئذ يعرفان استعمالا
ولفظا وآل النبي عليه السلم بنو هاشم على ما ذكره الفقهاء وقيل
جميع اقاربه واذا انفرد ذكر الآل كان محمولا على من يختص عليه السلم
اما بقرابة او موالاة فيعم الاصحاب بل جميع الاتباع قال الله
تعالى وآل ابرهيم وآل عمران على العالمين وقال تعالى ادخلوا
آل فرعون اشد العذاب وقيل آل النبي هم المختصون به من
حيث العلم وذلك ان اهل الدين ضربان مختصون به بالعلم
المتقن والعمل المحكم فيقال لهم آل النبي عليه السلم وامته ومختصون به
بالعمل على سبيل التقليد ويقال لهم امة محمد عليه السلم ولا يقال لهم آل
فكل آل بهذا المعنى امته وليس كل امته آلا قيل لجعفر الصادق
عليه السلم يقولون المسلمون كلهم آل النبي عليه السلم فقال صدقوا
وكذبوا كذبوا ان كافة الامة ليست بآله وصدقوا اذا قاموا
بشرائط شريعته **واصحابه** جمع صاحب كانصار وناصر والصحابي
عند العلماء كل مسلم لقي رسول الله طال صحبته اولا وقيل لقي
او رآه وبين الآل والاصحاب عموم من وجه فالآل الرسول

قد

متخصصون

لعدم القرابة عنه عليه السلم ومن كافة الامة منه

قد يكون صحابيا وقد لا والصحابي قد يكون من آله وقد لا
اهل الرحمة المراد بالاهلية الاستحقاق من قبيل قوله وكانوا
احق بها واهلها والرحمة من الله تعالى التفضل والاحسان
لا رقة القلب فان الماخوذ في اسمائه تعالى هو الغايات التي
الفعلية دون المبادي الانفعالية **والرضوان** الرضوان الرضاء
الكبير وحينئذ يكون في الكلام ترقٍ قال تعالى ورضوان من
الله اكبر على طريقة عالم نحرير ولما كان اعظم الرضاء رضاء
الله عز وجل خص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى
قال تعالى الا ابتغاء رضوان الله **وبعد** اي بعد الحمد
والصلوة بني على الضم لكونه من الغايات ولها احوال
ثلث اضافتها وتركها منسية وهي فيهما معربة فاذا نوت الاضافة
بنيت لظهور الشبه حينئذ بالحرف من حيث الاحتياج وهو
من قبيل فصل الخطاب **فهذا** اشارة الى المرتب المدون
في الخارج ان كان تصنيف الكتاب قبل الخطبة والى المرتب
الحاضر في الذهن ان كان بعدها **مختصر في علم المعاني والبيان**
اي في بيان مقاصدهما وما لا بد منه في ذلك من سوابقهما
ولواحقهما فلا تخرج الخطبة والمقدمة والتذييل اي هذه
العبارات المعينة في هذه المعاني المخصوصة فحمل المعاني ظرفا
للالفاظ على الاتساع وقد يعكس ولكل وجه ولفظا المعاني
والبيان لقبان للعلمين واضافة العلم اليهما بيانية والعلم
ههنا محمول على المعلوم لان هذا المختصر ليس في بيان الادراك
ولا في بيان الملكة بل في بيان المسائل المعلومة وهذه
الاصطلاحات الثلثة جارية في العلم المطلق واسماء العلوم

المخصوصة كالنحو والتصريف والمنطق ولم يثن لفظ العلم
قصدا الى الجنس ولبس العلم علم المعانى والآ قيل وعلم البيان
ويؤيده تثنية لفظ العلم كما وقع فى بعض النسخ فان الاعلام
لا بغير **تضمن مقاصد مفتاح العلوم** اى جميع مقاصده لما تقرر فى
الاصول من افادة الجمع المضاف العموم والمراد بالمفتاح
القسم الثالث منه فانه اشرف اجزائه او نقول المتضمن مقاصد
القسم الثالث كانه متضمن لمقاصد جميع اقسام المفتاح لما ذكرنا
من انافته على سائر الاقسام وحينئذ يراد بالمفتاح كله
سميته بالفوائد وجه التسمية بها انطواؤه عليها **الغياثية**
نسبة الى الوزير غياث الدين محمد **تيمنا** اى جعلته منسوبا الى
اسمه طلبا لليمن والبركة وزيادة الخير فان العلم قد يذكر
للتبرك كما بابى فضيه لكونه مفعولا له **باسم** يريد به اللقب
من الق الى الدهر اى ايله **قياده** القياد حبل يقاد به الدابة
فالدهر استعارة بالكناية والقياد تخييل والالقاء ترشيح
والمجموع كناية عن انقياد الدهر فان المعنى الملقى به كما جاز ان
يكون حقيقيا جاز ان يكون مجازيا وفى لفظ الالقاء استبشاع
لدح بانه متبوع رغبة وطوعا لكونه صلاحا له ولما كان المقصود
من القاء الزمام اليه هو القيام بتدبيره واقامه اوده اشار
اليه بقوله **وقام** عطف على القى **بامر الملك** قال الامام الراغب
رحمه الله الملك ضربان التملك والتولى ومنه قوله تعالى اذا
دخلوا قرية افسدوها والقوة على التولى تولى او لم يتول
ومنه قوله تعالى اذ جعل فيكم انبياء وجعلكم ملوكا فجعل
النبوة مخصوصة والملك فيهم عاما فان معنى الملك ههنا هو

فالاسم ههنا بمعنى الاعم ليتناول اللقب فكانه بمعنى العلم منه

القوة التى بها ترشح للسياسة لا انه جعلهم كلهم متولين للامر
فذلك مناف للحكمة كما قيل لا خير فى كثرة الرؤساء والمراد
بالملك فى عبارته هو التملك والتولى كما هو غير خاف
بايد اى بقوة من التأييد بمعنى التقوية **فاقامه** اى قوم امر
الملك من الاعوجاج من اقام العود او روجه من قامت
السوق **وما آده** اى ما اثقله امر الملك وما اتعبه **بابه قبلة
الحاجات** هذا من التشبيه البليغ على نحو زيد اسد واختلف فيه
والاصح انه ليس باستعارة وهو كناية عن كونه قاضيا لحوائج
اهل الملك فان قيل يجب فى الكناية جواز ارادة المكنى به
وهنا ممتنع لامتناع ان يكون بابه قبلة قلنا المنع شرعى
وهو خارج عن اعتبارات اللغة على ان المكنى به هو المعنى
التشبيهى ولا منع فيه وفى الحاجات مكنية بالصلوات بجامع المناجاة
واضافة القبلة اليها تخييلية وانما فصله عما قبله لكونه بيانا
له او تاكيدا ثم رشح التشبيه بما هو من خواص المشبه به بيانا
للشبه فقال **تطوى اليه** من طويت الكتاب استعارة لقطع الطريق
بجامع طى بعض بعد اخفاء آخر **كل فج** الفج الطريق الواسع
بين الجبلين وظرف المكان اخرج الى صراحة الاسمية فجعل
فاعلا ليطوى **عميق** بعيد من قولهم بئر عميق اذا كان بعيد
العمق وهو الثخن النازل **وتلوى** اى تمال من الوى امال **اليه
اعناق الامال** فالآمال مكنية والاعناق تخييلية والالواء ترشيحية
من كل بلد سحيق سحق الشئ بالضم اى بعد والفقرتان
كنايتان عن كونه قاضيا لحوائج الناس ومنعما عليهم وهذه الجملة
ايضا داخلة فى ترشيح النسبة وبيان الشبه كالاولى **بعفو**

التعفير ذلك الشيء بالتراب وهذا ترشيح وبيان ابلغ واقوى
من الاول في فنائه ما امتد من جوانب الدار جباه الصيد
جمع الاصيد وهو الذي لا يرفع راسه تكبرا ومنه قيل
للملك اصيد وتزاحم من الزحام وهو كثرة الاجتماع لاستلام
اى تقبيل عتبته شفاه الصناديد جمع الصنديد وهو السيد الشجاع
والغرض ان كنا بيان عن تذلل الناس لديه من المتكبرين
الاقيال والسادة الابطال واقساما له الامتثال الاتيان
بالمامور به على وفق الامر وهو معطوف على تمنا لكنه ليس
تعليلا لتسميته لفساد المعنى بل لما يدل عليه سميته اى صنعته
امتثالا على طريقة علفته تبنا وماء باردا وصيره لمن المعنى
حين ظرف الامتثال او تعليل امر بتلخيص مستودعاته اى جعل
المسائل المستودعة في المفتاح ملخصة عما لا يحتاج اليه وتجريدها
عطف على تلخيص وضمير المستودعات وضما تكنيه والتجريد
تخييل لانه التعرية عن الثياب عن فضفاض عباراته هذه
الاضافة للصفة الى الموصوف كجرد قطيفة وسحق عمامة
والعبارات مكنيه والفضفضة اى السعة تخييل وهو بعينه للمكنية
الاولى ترشيح فتدبر المنمنمة اى المنقشة من نمنم الثوب
رقشه وهو للمكنية الثانية ترشيح اول وللاولى ترشيح
ثان لانه بعد الترشيح بالفضفضة التي تستميل اى تلك
العبارات تجعل النفوس مائلة الى انفسها من استملت زيدا
طلبت منه ميله بحسنها اى بسبب حسنها فالباء للسببية
متعلقة بتستميل وتشغل اى تلك العبارات النفوس بريق
شفيفها اى تشفيفها الريق والريق فيعل من راق اعجب او

من

اى وسعته ماء باردا منه

رقش نقش

من راق التراب صفا والشفيف مصدر شف الثوب
شف بالكسر شفوفا اذا رق حتى يرى ما تحته والباء اما
صلة تشغل يقال شغل به اذا توجه اليه وشغل عنه اذا اعرض
عنه او للسببية كما في بحسنها اى تلك العبارات تشغل
النفوس بانفسها بسبب ريق شفيفها ومونق تفويفها اى
معجب تخطيطها فهذه ايضا من اضافة الصفة الى موصوفها
عن مشاهدة متعلق بتستميل وما عطف عليه وما عطف عليه من
تشغل على سبيل التنازع محاسن جمع حسن على خلاف القياس
كانه جمع محسن خرائدها جمع خريدة وهي المراة الحسناء ابن
الاعرابي هي العذراء اى مالت النفوس واشتغلت بالعبارات
حتى تغيبت المعاني ابكارا فالخريدة استعارة مصرحة مرشحة
بملاءمات المشبه به المتخلية بها اى المستورة تحت العبارات
وهذا ترشيح والتمتع عطف على مشاهدة بلطائف خلقهن جمع
خلقة وهي الفطرة كقطع وقطعة وهذا ترشيح اخر ولطائف
شمائلهن جمع شمال بالكسر وهو الخلق بالضم يقال ليس من شمالي
ان افعل بشمالي وهذا ترشيح اخر لبتخليها متعلق بامتثالا او
امر او بتلخيص يقال اجتليت العروس اى نظرت اليها مجلوة ومن غوان
جمع غانية كجوار وجارية وهي التي غنيت بجمالها عن الزينة
وهذه الجملة حال من البارز في لبتخليها وكذا المنصوبات
الاربعة بعدها احوال منه على الترادف او التداخل مع
جواز الرفع فيها مع جواز الرفع اخبارا بعد اخبار فان
قيل كيف يجوز التداخل ولا ضمير في هذه الصفات لكون
كل مضافا الى فاعله قلنا المعنى انها مرفوضة سترا او مرفوعة

وبكذا وحسد يصح مرفوضة السنن الرفض الترك ومنه سميت الرافضة لتركهم محبة آل رسول الله والسنن بالكسر ما بستره وبالفتح المصدر مرفوعة الحجاب مماطة اللثام الاماطة تنحية الشيء عن الآخر و اللثام ما يشد على الفم منضوة الجلباب النضو بالفتح خلع الثياب وبالكسر المهزول فيقضى نصب عطفا على تحصيلها والقضاء الفراغ منها اى من المستودعات وطره حاجته فى اقصر مدة تتعلق بتقضى اى بخلاص المستودعات بجعلها سهل الماخذ قريب المتناول فيمكن تحصيلها فى اقل ما يطلق عليه اسم المدة والاخلاق وما بعده من قيوده كلها ترشيحات للمصرحة فى الخريدة ولا يعرج اى لا يقيم من التعريج وهو الاقامة وهو معطوف على تقضى عليها الا اناخة اى لا يقيم عليها الا الاقامة مثل اقامة راحل فيكون مصدرا لمعرج من غير لفظه ويجوز ان يكون ظرفا اى لا يقيم الا مقدار اناخة راحل من الزمان مستشمر صفة راحل مثال تشمر للامر وتشمر اذا رفع ذيله عن ساق الجد هذه من الاضافات الى ملابسته وهذا تمثيل لسرعة انتقاله لتدبر متعلق بلا يعرج ويجوز تعلقه بتقضى ويجلى وتعليقه بمشمر سهو بين كاخذ الاستعارة فى الخرائد مكنية والتدبر التفكر التام لطائف كتاب الله تعالى لطيف الكلام ما يلطف فهمه لدقته والمراد بلطائف القرآن الخواص المرعية فيه من حيث الافادة وكيفيتها و فوائده والغوص عطف على التدبر وهو النزول فى الماء فى تيار موج بحار غوامضه تشكلانه الجوهرى الغوامض من الشعر ما يصعب استخراج معناه والكلمة العوصاء الغريبة شبه القرآن العظيم بالبحر المحيط فى الانطواء على ما لا يتناهى من الجواهر النفيسة

كما حكى عن زيد بن على منه

راحل م

ورد على الشارح الابهرى منه

فاثبت

فاثبت له الغوص والتيار والبحار والفرائد تخييلا وترشيحا لاستخراج فرائده جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة التى توضع وسط العقد واللام متعلقة بالغوص والله اسأل مثل اياك نعبد فى افادة حصر الحقيقى واسال من سالته الشيء لا من سالته عن الشيء ان ينفع به الادب فى الافعال المنسوبة الى الله ان يقرأ على صيغة المجهول والمراد نفع الامر وكافة الطالبين انه خير موفق ومعين التاكيد لتعدد الملوح والتوفيق جعل الاسباب متوافقة فى التسبب وهو اى المختصر مرتب الترتيب جعل كل شيء فى محله اللائق به على مقدمة لبيان ما يعين الطالب على تحصيل المطالب من جلى العلمين والغرض منهما الى ما يتصل بذلك مما يلائم المقام وفنين احدهما فى ضبط موضوعات المعانى ومباديه ثم التكلم فى مسائله والآخر فى ضبط موضوعات البيان ومباديه ثم التكلم فى مسائله والتذييل غير خارج عنهما على ما وهم كما اذا ذيل كتاب بباب فانه داخل فيه وكذيل الثوب فانه غير خارج عنه وان كان البديع خارجا عن العلمين فانهما لتحصيل الحسن الذاتى لتحقق البلاغة والبديع للحسن العرضى لحصول التزيين ولا مدخل له فى تحصيل البلاغة اصلا ووجه الحصر المذكور فى هذا المختصر اما ان يكون مقصودا بالذات او ما يتوقف عليه ذلك الثانى المقدمة والاول اما ان يبحث فيه عن الافادة وهو الفن الاول او عن كيفيتها وهو الفن الثانى واعلم ان حصر الكتب فى الابواب والفصول اعتبارى يتعلق بالاستصواب ورعاية الآداب التعليمية للتسهيل وتفصيل الكلام

[illegible]

ان التقسيم على ثلثة اقسام عقلى وهو ما انحصر المقسم فى اقسامه بحكم العقل
بحيث يمتنع عقلا ان يزيد عليها او ينقص عنها وهذا كالتقسيم
المرددة بين النفى والاثبات اذ لا مخلص عن النقيضين كما يقال
المعلوم اما موجود او لا لانه اما محقق او لا واستقرائى
وهو ما اذا استقرء افراد المقسم فلم يوجد ازيد وان جاز
عقلا ان يزيد او ينقص وهذا كتقسيم الموجود الممكن الى المقولات العشر
والاول برهانى والثانى استحسانى واعتبارى يكون الحصر فيه بجعل
الجاعل ولا يقتضيه عقل ولا يقتضيه استقراء وقد يلحق الثالث بالثانى
تعليلا للاقسام كان المعتبر المرتب استقراء احكام ذهنه فوجد
عدة الاقسام بهذا واذا تحقق ما تمهد فسقط الاعتراض
ببقاء القسم الاخير مرسلا وصورة الترديد العقلى ضبط فلا
توهمنك وليت شعرى كيف حصر الارسال بالاخير وهو قائم
فيما بعد الاول على الاطلاق لانه حاصل فيما لم يعين فيه وضع
الثانى من رفع الاول ولن يوجد ذلك الا بين النقيضين
وقد يحكى عن المصنف ان محاسن الكلام اما بحسب اللفظ وهو البديع
اللفظى وبحسب المعنى وهو البديع المعنوى واما بحسب الافادة
وهو المعانى او بحسب كيفيتها وهو البيان هذا كلامه صحيحا
لكن فى سياق فاسد **المتقدم** اسم فاعل من تقدم لازما
وقيل متعديا لان هذه المباحث يتقدم الشارع بحسب الرتبة
على الاقران اولانها يتقدم انفسها ورد بانه تكلف سمج وفتح
الدال خلف كما قال صاحب الكشاف لايهامه خلاف المقصود
من ان تقدمها بالتقديم والجعل دون الاستحقاق الذاتى
وليس كذا وفى ارتفاعها اربعة احتمالات لانها اما مبتداء

حذف

حذف خبره اى التى يشرع فيها وهو احسن الوجوه او كان
قوله علم المعانى الى الاخر خبرا له وفيه انه يستلزم ان يكون
المقصود من ايراد الحدين والغرض وما يتصل به مجرد
الاخبار عن لفظ المقدمة اذ ايراد المحمول لبيان حال الموضوع
وليس كذلك بل القصد تبصرة تحصل من تصورات وتصديقات
بعضها لايراد المذكور او تقدير الكلام بهذا المقدمة لبيان
حدى العلمين والغرض منهما وفيه ان القرينة لائحة وهو بيان
ما لم يتبين واما خبر مبتداء محذوف اى هذه المقدمة
وفيه ان البلاغة قاضية بجعل المذكور المقصود مبتداء
دون المحمول المقدر لكونه غير مخطر بالبال وهذه الاحتمالات
فى عبارة المفتاح قائمة واعيى الشارحين عنها نائمة
وما هو الا ببركات انفاسه الشريفة قدس الله سره **علم
المعانى** تقدمه لكونه درجة واصلا وكون البيان شعبة وفرعا
على ما سيجى **تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة** اى علم المعانى
معرفة المدلولات العقلية المعادة بكيفيات مرعية فى التراكيب
افادة لا بمجرد الوضع بل ما بمجرد العقل كعكوس النقضايا
ونتايج الاقيسة وهو الخواص الاسنادية الموكولة الى المنطق
فلذا عده صاحب المفتاح جزءا من علم المعانى فان قيل كيف يكون
جزءا منه مع تقدمه فى التدوين وعدم اختصاصه قلنا لجواز ان
يتقدم الجزء على الكل من حيث ذاته وان لم يتقدم عليه من حيث انه
جزؤه واما الاختصاص فممكن الاعتبار فتدبر او يدخل من الوضع
كدفع الشك ورد الكلام المؤكد وهذا هو الخواص الخطابية
وهو العمدة فى هذا النوع واما معرفة المعانى الوضعية المحضة فالى النحو

وبذکر الافادة اشارة الی ان المعتبر هو المعانی العقلیة فان المعنی
الوضعی کالنعیق ولا فایدة فیه لاتزکسا مع العقلی ولا افراداً عنه
وبهذا اسقط تشنیع المتاخرین من شارحی المفتاح علی العلامة
الشیرازی رحمه الله فان قیل التتبع الاستقرار وهو من مقولة
الفعل والعلم من مقولة الانفعال بل من مقولة الکیف فلا یصح
تعریف شی من العلوم به لتباین المقولات قلنا المراد
مسببه وهو المعرفة وهذا القصد غیر ملبس فی هذا المقام کانه
اراد ان یشیر الی ما یحصل به العلم من الطریق والی ما یحصل
من المتعلق والی ما یستحصل لاجله من الغرض فللعلم حصول
تحصیلی وحصول استحصالی فاستوفی جمیع جهات الحصول استقصاء
فی الکشف عن المرام مع ان ذکر التتبع مشعر من البدایة
بخروج علم الله وملائکته والعرب العرباء عن الحد قال صاحب
المفتاح الحد عندنا هو المعرف الجامع المانع سواء کان من
الذاتیات او من العرضیات او منهما معا فان قیل یجب
ان سایر العلوم خرجت بتقیید التتبع بما یفیده التراکیب لکن
البیان باق بعد لدخوله فی معرفة المدلولات العقلیة فان
المعانی المجازیة والمکنی عنها عقلیة قلنا ذکر الافادة
یشعر بحیثیة بها یخرج البیان ای المعانی معرفة المدلولات
العقلیة من حیث الافادة والبیان معرفتها من جهة کیفیة
الافادة قال الایة لولا الحیثیات لبطل التعریفات فقوله
لا بمجرد الموضع معطوف علی مقدر ای علم المعانی تتبع ما یفیده
تفیده التراکیب بمجرد العقل او بمشارکة الوضع لا بمجرد الوضع
ویسمی المفاد **خاصیة التراکیب** لانه اثر ناشئ منه تعالی ما خاصیة

ذلک

ذلک الشیء ای ما اثره اولانه مما یختص به فزید للمبالغة کاحمری **وانما یراعیها** ای الخاصیة **البلیغ** لانه هو المتمیز
من الاحوال العارف بمقتضیاتها من الکیفیات المختلفة
القاصد بها ما یناسبها من اللطیفة واما غیر البلیغ فلما لم یکن
ممیزاً عارفاً لم یمکن له رعایة الخواص **وبعضهما** منخرط فی سلک
الحصر السابق **ذو الطبع السلیم** ای الخلقة التی تسلب خالیة عن
الآفات القادحة فی ادراک اللطائف لانه اذا لم یسلم فقد فقد
آلة الادراک ولا یمکن تحصیل الممکن مع فقد اسباب حصوله
قال صاحب المفتاح ولا بد مع ذلک من ان لا اسبابا
الکلام مصوغة فنظرانه لا بد فی افادة الخواص من بلاغة
المتخاطبین وفی وصف الطبع بالسلامة اشارة الی ان
جبلة الانسان علی الادراک وان خلافه تطرق الآفة **وبعضهم**
الخاصیة **الی ما هو کاللازم لصدوره** ای صدور التراکیب وهذا
تعلیل لجریان هذا القسم مجری اللازم للتراکیب **عن البلیغ** کدفع
الشک ورد الانکار للکلام المؤکد فانها لا یلزمانه لذاته
بل لجریان مجری اللازم له لصدوره عن البلیغ اذ البلیغ
من حیث انه بلیغ یلزمه فی العرف ان یقصد بترکیبه ما یناسبه
وانما قدم هذا القسم مع ان ظاهر القسمة یقتضی تاخیره لکونه العمدة
کما سلف الیه الاشارة **والی ما هو لازم لما هو هو** ای لذاته
فاحد الضمیرین لما والآخر للتراکیب فسبب اللزوم هو ذات التراکیب
فیمتنع الانفکاک وهذا کدلالة کل انسان حیوان علی ان یکون
الحیوان لیس بانسان فان المراد بالتراکیب لیس مجرد الالفاظ
بل من حیث دلالتها علی معانیها **حینا** ظرف مستقر وقع صفة

للازم اى لازم حاصل فى حين من احيان البليغ لا من احيان
التركيب ينافى اللزوم الذاتى والمقصود ان القسم الثانى
على خلاف الاول نادر الوقوع قال صاحب المفتاح رحمه الله
وعندك علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات
الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها والحاصل
ان اللازم والملزوم كلاهما قليل الوقوع لا ان اللازم قليل
الوقوع مع ان الملزوم كثير الوقوع فانه من المحال لكون اللزوم
ذاتيا واعلم ان الصدور عن البليغ شرط فى اعتبار كلا القسمين
ويجريان فى الاول دون اللزوم فى الثانى وان خلاصة التقرير
ان الاول ما يجرى مجرى اللازم للصدور عن البليغ وان الثانى
ما يلزمه لذاته كاشتراط حين من احيان البليغ والقيد الاخير
اعنى الصدور عن البليغ فى الاول وحين البليغ فى الثانى
داخل فى حقيقتهما فيستحيل وجود القسمين فى تركيب غير البليغ
لفقدان الصدور عن البليغ وحين البليغ فى غير البليغ هكذا
حقق المقال ودع ما قيل هناك او يقال وقد حكى عن المصنف
رحمه الله ان الملازمة الجزئية اذا لم تكن فى ضمن الكلية كلزوم
الانسان للحيوان لا يكون ذات الملزوم كافيا فى حصول
اللازم بل يحتاج الى انضمام امر آخر كالناطق اليه فاللازم
اذا نسب الى مجموع الذات وما انضم اليه يكون لازما
لما هو هو ودائما واذا نسب الى مطلق الذات بغير الانضمام
يكون بواسطة وحينا وملخصه ان كونه حينا بالنسبة الى الموصوف
العنوانى وكونه لما هو هو بالنسبة الى ذاته بهذا كلامه
وهو مع التناقض فيه لا طائل تحته غير انه دل على انه ما فطن

لان العنوان ... الى الذات وهو ... الكلام بعد الانضمام

لمقصود

لمقصود صاحب المفتاح ولما افصحت عنه عبارته ومن متبع
المعانى ما ظهرت عليه من قبل صاحب المفتاح وهو ان يحمل
السابق فى القسم الاول لازما للصدور عن البليغ او صدوره
عن غيره كلا صدوره وان كان السبق حاصلا لكن الصدور لما
كان قائما بالتركيب كان لازم الصدور جاريا مجرى اللازم للتركيب
وحينئذ يكون الملازمة كلية واللازم صلة لا علة ويحمل القسم الثانى
لازما لذات التركيب من حيث هو لم ينفك عنه بحال ويكون الملازمة
كلية نظرا الى ذات التركيب لكنه عرض هناك حمل الملازمة
جزئية حينية وهو ان سبق السابق لا يعتبر به اذا صدر التركيب
عن غير البليغ وان كان لازما له على الاطلاق والحاصل ان
الخواص الخطابية لما لم يكن بينها وبين التراكيب علاقة عقلية بل
عرفية ظنية جعلت لازمة لصدور التراكيب لا لذاته والخواص
الاستدلالية لما كانت بينها وبين التراكيب علاقة قطعية جعلت لازمة
لذات التركيب فبان الفرق بين القسمين كفلق الصبح وعلى
هذا يكون حينا منصوبا بلازما فهذه دقيقة بالاخذ حقيقة
وكم مثلها فارقتها وهى تضغو والحمد لله **وغايته** اى غاية علم
المعانى والغاية والغرض متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
فان الفائدة المترتبة على الفعل من حيث انها حاملة
للفاعل غرض ومن حيث ان الفعل ينتهى اليه غاية والفائدة
اعم منهما الا عند المقيد بعدم الاقدام فانها حينئذ مباينة لهما
تطبيق الكلام على مقتضى الحال الحال هو الامر الداعى الى التكلم
على وجه مخصوص ويقال له المقام ايضا اتحادا بالذات
واختلافا بالاعتبار فى اطلاق بعرى تشبيهى وذلك الوجه مقتضا

والتطبيق ايراد الكلام مشتملا عليه وهو من المتكلم اخذ ومن
السامع حمل والمقصود من كون التطبيق غاية للمعاني انه الوصف
الذي دون هذا العلم لاجله وحقه ان يقصد به لكنه لو قصد به
غرض آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني كما يليح به بعض
الشارحين وهما فان للمقامات متفاوتة يريد الاشارة الى
تحقيق مقتضى الحال وضبطه وتفصيله حتى يتبين ان التطبيق
عليه مما يفتقر فيه الى تدوين علم عميق الغور دقيق السر وهو
علم المعاني فانه ربما يتوهم في الفطرة الاولى ان التطبيق على
مقتضى الحال اهون وادون من ان يدون له علم المعاني
واستدل على تفاوت المقتضيات وتشعبها تفاوت الاحوال
واختلافها مبنيا عليه بايراد دقائق مابذ بديهية لا يحتاج في معرفتها
ومعرفة مقتضياتها وتطبيق الكلام عليها الى علم المعاني ليقاس
عليها التفاوت في المقامات الخفية كالجد مع الهزل اي كتفاوت
مقام الجد مع مقام الهزل والتواضع مع الفخر والشكر مع الشكاية
والترغيب مع الترهيب والمدح مع الذم والتسلية مع التعزية
وكل من هذه المقامات يستدعي تركيبا يغاير ما يناسب غيره من المعاني
الدقيقة المناسبة للكيفيات المرعية في التركيب فان قيل
فقد جعل نفس التركيب مقتضى الحال دون الوجه المخصوص قلنا
خصوصية كل تركيب وجه مخصوص فقد ظهر بذكر هذه المقامات
الجلية والاشارة بها الى الخفية ان في مقتضيات الاحوال تفاوتا
لا يكاد ينحصر وظهر ان التطبيق عليها مما يسهل مأخذه بل الاطلاع
على كمية الاحوال ومقتضياتها وكيفية التطبيق عليها امر
لا يمكن الا لعلام الغيوب على انه ظرف مستقر وقع حالا عما

ح مختلفة

قبله

قبله بحسب المعنى اي اختلف المقام بحسب الاقتضاء كائنا على انه
قد يقتضي افادة المعنى بمجرد دلالات وضعية من غير تجاوز
الى الدلالة العقلية من الفاظ مفردة كيفما كانت فصيحة او لا
به يتادى اصل المعنى وبه يخرج الالفاظ عن حكم النعيق عند
النحوي وهذا فيما خاطب البليغ بليدا فان يقتضي المقام حسبه
تخلية الكلام عما يزيد على المعنى الوضعي والا كان خطاء وهذه
التخلية لما صدرت عنه بسبب ملاحظة المقام واقتضائه كانت تطبيقا
لكن المطور فيها سامع غير المخاطب واعلم ان في هذا الكلام
اشارة الى ان وضع المفردات لافادة المعاني التركيبية دون
الافرادية وذلك لان افادة المعاني الافرادية وفهمها
موقوفة اذ ذاك على العلم بوضع الالفاظ لها وهو مستلزم تصورها
وهذا دور واجيب بان الموقوف هو الفهم من اللفظ والموقوف
عليه هو الفهم مطلقا وبان الموقوف هو الفهم في الحال والموقوف
عليه هو الفهم في الماضي وبان الموقوف هو فهمه مقصود المتكلم
والموقوف عليه فهمه من غير هذا القيد هذه خلاصة ما اجاب به
طوائف العلماء في المعقول والمنقول وهي باسرها مدفوعة
لان ذات المعنى اذا كان حاصلا متصورا فهم ونعقده باللفظ
او الحال او القصد لا مدخل له في حيز الافادة لان مناطها على حصول
ما لم يكن حاصلا بذاته ويشهد له الوجدان القاطع نظيره ذلك
اذا كانت مسئلة معلومة لك حاضرة عندك فانها باي عبارة عبرت
عبرت وفي اي زمان ذكرت وباي قصد قصدت لا تعد بالنسبة اليك
افادة وقد اشار صاحب المفتاح في نحوه الى هذا اشارة خفية
فان قيل لا يرد هذا الاشكال في المركبات باجراء التقرير المذكور بعينه فيها

قلنا لا اذ في المركب معنيان افرادي موقوف عليه وتركيبي
موقوف بخلاف المفردات اذ ليس لها الا معنى واحد هو
الافرادي ومن ههنا يتحقق ان القول بوضع المركبات كما
ذهب اليه كثير من الفضلاء ليس خطأ والا كان المعنى التركيبي موقوفا
وموقوفا عليه ولزم الدور كما في المفرد بعينه فان قيل الموقوف
هو المعنى التركيبي الخاص والموقوف عليه هو المعنى التركيبي العام
لان وضع المركب كلي نوعي قلنا فهم المعنى التركيبي الخاص موقوف
على فهم المعنى التركيبي العام ضرورة توقف فهم الخاص على فهم
العام كما هذا في المفهومات الاعتبارية تمام بلا مناقشة وفهم
المعنى التركيبي العام موقوف اذ ذاك على العلم بالوضع على
للمعنى التركيبي العام فيلزم الدور كما ترى ولما فرغ من حد المعاني
وبيان غايته وما يتعلق بذلك من تفصيل مقتضى الحال اخذ
في حد البيان وقال **علم البيان** قد تقدم ان اسماء العلوم
على اصطلاحات ثلثة يطلق على الادراك والمدرك والملكة
وكذا لفظ العلم قلت والفرق ان تلك الاسماء في جميع هذه
المعاني مجازات لغوية وحقائق اصطلاحية ولفظ العلم في
الاخيرين على هذا النمط لكن في الاول حقيقة لغة واصطلاحا
معرفة جنس يتناول سائر العلوم ويمتاز عن الغير بذكر متعلقها
فان الاضافيات انما تمتاز بالمتعلقات **مراتب العبارات**
الدالة على معنى واحد روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو المعنى العقلي
المسمى بالخاصية فان غيره نازل عن درجة الاعتبار داخل في حكم
النعيق واللام للاستغراق العرفي اي العبارات الداخلة
تحت القصد والنظر والاحاطة بالجملة التي لا تتناهى اجمالا ممكن

وكذا

وكذا المراد بوحدة المعنى الوحدة العرفية **في الجلاء** المعنى على الاستغراق
حالا من المراتب اي معرفة مراتبها كائنة في جلاء الدلالة على المعنى
والحاصل ان البيان معرفة كيفية الدلالة من الواضحية والاوضحية
وفي هذا الكلام اشعار بالاقتصار على الوضوح **ويرد مقابله**
وهو الخفاء المطلق المستلزم للتعقيد واما الخفاء من وجه فهو
داخل في مراتب الوضوح فان قيل البعد والغرابة من جهات الحسن
كما في فصل البيان ومما يستلزمان الخفاء قلنا الخفاء في
المؤدي ممدوح وفي التادية مردود والفاضل الطيبي رحمه الله لم يميز
بين التادية والمؤدي واقتصر على الخفاء وهو مردود واعلم انه
قد فاته الاشارة الى غاية البيان لكن يمكن الاستشهاد بها من الحد
وهي الاحتراز عن الخفاء المطلق في تادية الخواص او نقول اكتفى
ببيان غاية علم المعاني عن بيانه فان المعاني اصل والبيان فرعه
والتطبيق على مقتضى الحال لا يحصل بالتمام والكمال الا برعاية مراتب
الجلاء وان ذكر المعرفة في حد البيان يدل على ان المراد بالتتبع
في حد المعاني هو المعرفة كما ان ذكر التتبع هناك يدل على ان المراد
بالمعرفة هنا المعرفة الحاصلة بالتتبع وانما خص التتبع بالمعاني
مع كونه مشتركا بينهما لكونه ادعى الى التتبع فان قواعد البيان عقلية
مضبوطة **وهذا** اي البيان **كالشعبة من المعاني** وكالمركب بالقياس الى
المفرد لان كيفية الافادة متفرعة على الافادة تفرع الشعبة على الدوحة
واعتبار التشبيه حيث قال كالشعبة لانه ليس علما بالافادة والكيفية
معا والغرض منه الترتيب في التعليم وضعا **وما افقر طالب الوقوف**
اي بصيغة التعجب تنبيها على شدة الاحتياج والافتقار حتى يقضى منه
التعجب قال الجوهري ما افقره وما اغناه شاذ لان بناء التعجب كالتفضيل

من الثلاثي المجرد واعتذار المرزوقي بالرد الى المجرد اي فرو وعي ضعيف لا يخرجه عن الشذوذ لانه يفتح باب البناء من كل منشعبة بطريق الرد الى المجرد وهو باطل بالاتفاق **على تمام المراد من كلام الله تعالى**
المراد هو الخواص وتمامه كونها على ما ينبغي من مراتب الجلاء والاخلاف في ان الوقوف على تمام المراد بهذا المعنى ممكن وان كان الوقوف على جميع ما اراده به من كلامه ممتنعا عند الحنفية وطائفة من المعتزلة منهم صاحب المفتاح والجواب بان المقصود تمام ما اريد به من البشر بحسب الحاجة والكفاية يدل على عدم التفطن لما اصطلح عليه في تمام المراد مع انه من قبيل ارادة ما لا يفهم من اللفظ
الى ماهرين العلمين لان خواص القرآن العظيم ابلغ واكثر ووجوه الدلالة فيه احسن والطف ومعرفة الخاصية ووجه الدلالة عليها موكولة الى العلمين لمن لم يكن بليغا بسليقته فعليه بطول خدمتهما حتى يتيسر له الوصول الى المطالب القرآنية وهذا يدل على ان الناظرين في التفسير بل في جميع العلوم الاسلامية عرضة للوعيد ان لم يكن من الراسخين فيهما قال الشيخ العلامة في المفتاح وكم آية من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقها واسلبت ماءها ورونقها ان وقعت الى من ليسوا من اهل هذا العلم فاخذوا بها في ماخذ مردودة وحملوها على محامل غير مقصودة وهم لا يدرون ولا يدرون انهم لا يدرون فيلك الآي من ماخذهم في عويل ومن محاملهم على ويل طويل وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا وهذا اشارة الى منفعة هذين العلمين بعد الوضع والمنفعة كل فائدة يترتب على الغرض كالترفع والتميز عن الغير المترتب على جلوس الكرسي فالوقوف على معاني القرآن غاية اولية في القصد والذكر لكنه في الوجود اخر **الفصل الاول في علم المعاني** اي في ضبط موضوعاته ومباديه ثم التكلم في مسائله فالموضوعات التراكيب التامة الخبرية والطلبية والمبادي كما يقال الخبر عبارة عن كذا والطلب عبارة عن كذا والاسناد عن كذا

والقصر

والقصر عن كذا الى غير ذلك من تصورات يبنى عليها العلم وتصديقات يتالف منها اولية والمسائل كما يقال الخبر فايدته الحكم او لازمه والطلب نوعان نوع يستدعي الامكان في المطلوب ونوع لا يستدعيه الا ان الخبر والطلب يفترقان باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب فانه يلزم الخبر وجودا ويلزم الطلب انتفاء لانه ليس من المسائل بل من تتمة تصور الخبر والطلب فيدخل في المبادي **والكلام** اي التكلم مجرورا عطفا على علم المعاني **في الخبر والطلب** اي في بيان حقيقتهما وحقيقة ما يتشعب منهما اجمالا تارة وتفصيلا اخرى على حسب اقتضاء المقام ضبطا لموضوع العلم وانما لم يجعل بيان الموضوعات والمبادي من المقدمة لشدة ارتباط المسائل بهما فان توقف المسائل عليهما لذاتها وعلى الحد والعرض وعلى الحد والوضعي لاجل الشروع فيها فان قيل كثير من التراكيب خارج من الخبر والطلب قلنا ذلك من مقولة ان احدهما ومن نتايج امتناع اجزاء الكلام على اصله والاظهر في حصر اصول التراكيب التامة كما اورده في الايضاح واصول ابن الحاجب ان يقال المركب التام اما خبر او انشاء والانشاء احداث معنى بلفظ يقارنه في الوجود والخبر بخلافه وحينئذ لا يرد الاشكال بالمذكورات لدخولها في الانشاء وقال بعض الحكماء الكلام اما خبر او طلب او تنبيه **فالخبر تصوره ضروري** لا يتوقف على نظر وفكر **على** المذهب **الاصح** وان زعم انه نظري **وتعريفاتها تنبيهات** جواب عما يقال اذا كان تصور الخبر ضروريا فلم حده العلماء بحدود **فان التعريف** قد يراد به احداث صورة في الذهن لم يكن حاصلة فيه وهو التعريف الحدي سواء كان حقيقيا محدثا لصور الحقائق الموجودة او اسميا محدثا لصور المفهومات الاعتبارية والتعريف الحدي منحصر في النظريات ولا يوجد في الضروريات لامتناع تحصيل الحاصل **وقد لا يراد به احداث تصور** لم يكن حاصلا في الذهن

لاجل

بل يراد به الالتفات الى تصور حاصل في الذهن مغمور في
المعلومات لا يلتفت اليه لخصوصه ليتميز ذلك التصور الحاصل
بهذا الالتفات من بين التصورات الحاصلة فيعلم بالنصب عطفا على ليتميز
او بالرفع اي فحينئذ يعلم انه اي ذلك التصور الحاصل المراد بلفظ
كذا نحو الغضنفر الاسد وحاصله يرجع الى التصديق بان هذا اللفظ
لهذا المعنى وهذا التقسيم يجري في الضروري ايضا ولا يختص بالنظري فحد
الكمال الانساني بداهته وكذلك الطلب تصوره ضروري باقسامه
الخمسة على الاصح وتوقفاتها تنبيهات ثم اورد الدليل على بداهته الجميع
فقال فان كلا من العقلاء وان لم يكن من اهل الفكر والنظر يميز بينهما اي
بين الخبر والطلب وبين كل من اقسامه ويورد كلا منهما في موضعه
اللائق به عن علم واختيار فلا يورد الخبر في موضع الطلب ولا بالعكس ولا الامر
في موضع الاستفهام ولا بالعكس ويجيب عنه بما يطابقه اي اذا اجاب عن
شيء منها اجاب بما يناسبه وهذا دليل على علمهم بها واذ ليسوا من
اهل الفكر فهي بديهية وهو المطلوب قيل انما يتم ذلك اذا كان العام
ذاتيا للخاص وكان الخاص معلوما بالكنه وكلاهما ممنوعان فغاية الامر
البداهة بالوجه ولا نزاع فيه قلت هذا المنع في الحقائق الموجودة
ظاهر واما في المفهومات الاعتبارية فغير وارد لان صفتها الاعتبارية
معلومة والعام ذاتي للخاص لاعتباره فيه حتى الصبيان الذين لم
يميزوا ومن لا يتأتى ولا يتصور منه النظر اصلا كالبله القانون الاول في الخبر
اللام للعهد كأنه اشار انحصار الكلام في الخبر والطلب الى ترتيب الفصل الاول
على قانونين هي مسائل علم المعاني والقانون في الاصل كلمة سريانية
بمعنى المسطرة ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئياتها
ويسمى اصلا وقاعدة ايضا والاحكام الجزئية المستخرجة فروعا

واستخراجها تفريعا فان قيل معرفة الجزئي من الكلي موقوفة على العلم
بجليه الكلي وهو يستلزم معرفة الجزئي فيدور قلنا الموقوف معرفة
الجزئي تفصيلا والموقوف عليه معرفته اجمالا وانما قدم الخبر لانه اكثر
افتقارا اليه في الحوائج السانحة ولانه مقصور بصور كثيرة وبطرقه الدقائق
العجيبة والطلب وان شاركه في كثير منها لكن ليس مثله في جميعها ولان
استحضار المطالب التصديقية باحتمالية من الخبر ولان الفاظ الطلب
ماخوذة بتصرف من الفاظ الخبر نحو اضرب ولا تضرب وهل تضرب فان
كلها من المضارع ولان النسبة الخبرية لها خارج بخلاف الطلب وما له خارج
اشرف ثم ان نحو زيد منطلق يطلق عليه احكام خمسة خبر محتمل صادق كاذب مفيد
فاراد ان يبين ان اطلاق كل منها باي اعتبار فقال مرجع الخبرية اي
رجوع كون الكلام خبرا الى الحكم بوقوع اثباتا او نفيا فان الايقاع يعم ايقاع
نسبة القيام مثلا الى الذات وايقاع عدم نسبته اليه فان قيل الخبر لا يتحقق
الا بالمسند اليه والمسند والحكم فكيف خص مرجع الخبرية بالحكم فقط قلنا
هو جزء اخير للخبر تحققه يستلزم تحقق سائر اجزائه فيدور معه الخبر وجودا وعدما
وهو المناط للاحكام من كونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا بخلاف سائر
اجزائه نحو هو قائم او هو ليس بقائم لا الى الحكم الثابت قبل الاخبار المشار اليه
في المركب نحو الذي هو قائم فان الصلة صفة في المعنى والنسبة
بين الصفة والموصوف معلومة للسامع مشار اليها ليتميز بها الموصوف
عن غيره فان المقصود الاصلي في الوصف تميز الموصوف به ولذا
قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف
او انه قائم بفتح ان فان المفتوحة مع اسمها وخبرها في المعنى مضاف
ومضاف اليه اي قيام زيد والنسبة الاضافية معلومة قبل التخاطب مشار
اليها فانه اي الحكم المشار اليه تصور اي معلوم مفرد فان التصور قد يطلق

على المتصور كما ان التصديق قد يطلق على المصدق به **بحكم به** نحو زيد
الذى هو قائم والحق انه قائم **او عليه** نحو الذى هو قائم زيد وحق انه قائم
وتعديم المحكوم به على المحكوم عليه لكون التصورين المذكورين من المفهومات
الوصفيه وحق الاوصاف ان يحكم بهما **ومن ثمه** اى ومن اجل الحكم المشار اليه
ان يكون معلوما للسامع **قبل** اى قبل الحكم به او عليه ليتاتى الاشارة اليه
ولوجوب كون طرفى الحكم معلومين متصورين وفى كون المفتوح مع مدخولها
من الحكم المشار اليه نظر لان قولنا مشكوك ان زيدا قائم ليس فيه الاشارة
الى حكم اصلا كما لا يخفى والحاصل ان الاشارة الى الحكم غير مطردة فى المفتوحة
وان كانت مطردة فى الموصول هذا ما اعترض به المحققون على الشارح
وانا اقول الحكم المشار اليه مسلم فى بعض صور المفتوحة وهذا يكفى فى صحة
التمثيل به ولا يظهر من الشارح دعوى الاطراد حتى يعترض عليه بعدمه واذا
كان الحكم المشار اليه مفردا معلوما امتنع ان يكون مرجحا للخبرية التى هى
كمال التركيب وحتما ان يكون غير معلومة لئلا يلزم تحصيل الحاصل فيما
اشتهر بين النحاة من كون الصلة جملة خبرية انما هو باعتبار الاصل **و**
مرجع احتماله اى احتمال الخبر بل احتمال حكمه **للصدق والكذب الى** امكان **تحققه**
اى تحقق ذلك الحكم **من حيث هو حكم حاكم معهما بدلا** اى تحققه مع الصدق
والكذب على سبيل البدليه دون الاجتماع لئلا يلزم اجتماع النقيضين
فانتصاب بدلا على المصدر به اى يحقق بدليه وتلخيصه ان الحكم محتمل
لهما فى الذهن لامكان تحققه معهما فى نفس الامر فالسبب هو الامكان الخارجى
والمسبب هو الامكان الذهنى والتردد العقلى وحاصل الكلام انه يعتبر
فى احتمال الصدق والكذب ثلثه امور الاول قطع النظر عن خصوص المحل
لتطرد الثانى البدليه لئلا يمتنع الثالث المغايره بين السبب والمسبب
ليصح واعلم انه اقتصر حيث عبر عنا مرين اعنى الحكم والحاكم بلفظ واحد اعنى

المحل

فى قوله **وان كان خصوصيه المحل قد يابى الا احدهما** وهذا اشارة الى
وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر وعن خصوصيه الخبر ليطرد الاحتمال
فى جميع الاخبار كما مر **ومرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها**
لن ثم نشرا اى الصدق مطابقة حكم الخبر الموقع للواقع بان يكونا
ثبوتيين او سلبيين والكذب عدم مطابقته له بان يكون احدهما
ثبوتيا والآخر سلبيا فالحكم هو النسبة الذهنيه والواقع الخارجيه
ومدلول الخبر هو الصدق والكذب احتمال فان مفهوم قولنا زيد منطلق
ان تلك الذات قد حصل لها الانطلاق فى الواقع اذ لا مخلص عن النقيضين
لم يكن هناك واسطة ولا عبرة للاعتقاد فى هذا المذهب وهو المتعارف
بين الناس وعليه المعرج لقاطع الجماع كما سياتى **وقيل مع القصد** اى
قيل صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق له وكذبه عدم المطابقة
له مع اعتقاد انه غير مطابق له فالقصد بمعنى الاعتقاد **فحيث لا قصد لا صدق**
ولا كذب اى حيث تحقق المطابقة ولم تحقق اعتقاد المطابقة بان يكون اعتقاد
اللامطابقة او بان لا يكون اعتقاد اصلا لا بالمطابقة ولا بعدمها او تحقق عدم
المطابقة ولم تحقق اعتقاده بان يكون اعتقاد المطابقة او بان لا يكون اعتقاد
اصلا لا بالمطابقة ولا بعدمها كان لا صادقا ولا كاذبا فمجموع الاقسام سته
اثنان منها صادق وكاذب واربعة ليست بصدق ولا كذب وعلى هذا
فاقسام الخبر ثلثه بناء على وجود الواسطة وهذا مذهب الجاحظ **لقوله تعالى**
افترى على الله كذبا ام به جنة استدل الجاحظ على مذهبه بالآية العظيمة
وتوجيهه ان الكفار وهم فصحاء عارفون باحكام اللغة قد حصروا
اخبار النبى عليه السلم فى الافتراء والاخبار حال الجنون على معنى مع تكلمه
وليس الثانى كذبا لانه قسيمه ولا صدقا لانهم اعتقدوا عدمه فثبت ان من
الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب فان قيل خبر الرسول عليه السلم لكونه مطابقا

مع التصديق ونظم الآية الكريمة انشاء فاين الواسطة قلنا
الحكم على خبر الرسول بانه كلام عن الجنة حكم عليه بانه كلام لا صادق ولا كاذب
وهذا يدل على ثبوت هذا الجنس في اقسام الخبر والالم لحكموا به فليس الاستدلال
بان خبر الرسول عليه السلام واسطة او النظم المعجز واسطة واعلم ان الدليل
انما ينتهض على ثبوت الواسطة وهو يستلزم مذهب الجاحظ من تفسيرهما
بالتفسير المركب **والجواب ان الافتراء اخص** من مطلق الكذب لانه نوع منه
وهو الكذب عن عمد فلا يمتنع ان يكون الاخبار حال الجنون كذبا
ايضا لجواز ان يكون نوعا آخر منه وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم
للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا والمعنى افترى ام لم يفتر غاية الامر انه عبر
عن الثاني بطريق الكناية التي هو ابلغ من التصريح فقيل ام به جنة فان
الجنة باعتبار عدم العمد من لوازم الكذب لا عن عمد وما يناسبه فكان
الجنة عبارة عن عدم العمد واعلم ان كلام الاصحاب في هذا التوجيه يشعر
بان ام في الآية متصلة والظاهر انقطاعها لان مدخولها ومدخول
الهمزة غير مستويين فان احدهما فعلية والآخر اسمية واجاب المصنف
في شرح اصول ابن الحاجب بانهما مستويان معنى لان ام به جنة معناه
ام لم يفتر فكلتا الجملتين فعلية والحق انه ليس كذلك لان غرض الكفار
الاضراب الى ما هو ابلغ ترقيا من الاهون الى الاغلظ من نسبة الجنون
اليه اي دعوا حدوث الافتراء فان ههنا ما هو اعظم منه لان العاقل
كيف يحدث انشاء خلق جديد بعد الرفات والتراب فان جنونه يوهمه
ذلك ويلقيه على لسانه **وقيل** هذا قول النظام ولعمري من تتبع كلامه
علم انه لم يكن في العلم على نظام **الى مطابقة الاعتقاد وعدمها** اي
الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر والكذب عدمها سواء كان ذلك الاعتقاد
الجازم او الغالب خطاء او صوابا وليس على هذا المذهب ايضا واسطة

لان ما لا يطابق الاعتقاد اعم من ان يكون هناك اعتقاد او لا
واستدل النظام على مذهبه بالمعقول والمنقول فاشار الى الاول
بقوله **ولذلك** اي ولكون الاعتقاد هو المرجع في الصدق والكذب
متى ظهر خبر المخبر بخلاف الواقع **يتبرأ عن الكذب** ويحتج لصدقه **بدعوى
الاعتقاد او الظن** اي بدعوى ان خبره كان على وفق اعتقاده
او ظنه ويسلمه الناس في ذلك فلولا ان الكذب عدم مطابقة
الاعتقاد لما صح ذلك فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا
اذ لا قائل بالفصل فهذا الدليل انما ينتهض على تفسير الكذب وبضم
عدم التفصيل فيستلزم تفسير الصدق ايضا واشار الى الثاني
بقوله **محتجا بقوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون** ووجه الاستدلال
ان الله تعالى كذب المنافقين على ابلغ وجه في قولهم انك لرسول الله
مع مطابقته للواقع لانهم لم يعتقدوه فدل على ان الكذب عدم
مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل فهذا
الدليل ايضا منتهض على الكذب وبضم المذكور من عدم الفصل يصير تاما
ولما كان المنقول اقوى لاستدلاله واظهر قال محققه **والجواب** عن
استدلاله بالمعارضة والمناقضة فالمعارضة **انه** اي مذهب النظام
يستلزم تكذيب اليهودي في قوله الاسلام حق لكونه مخالفا لاعتقاده وان كان
مطابقا للواقع **وتصديقه في خلافه** اي الاسلام باطل لكونه مطابقا
لاعتقاده وان كان مخالفا للواقع **والاجماع** من جميع المسلمين **بخلافه**
اي تصديقه في الاول وتكذيبه في الثاني فبتقاطع الاجماع تثبت
مذهب الجمهور وبطل قول النظام وشبهة الواهية مع مصادمة
القاطع ممنوعة بانا لا نسلم ان التبرؤ عن الكذب بل عن عمده دفعا
لاستحقاق الذامة ولا نم ان تكذيب الله راجع الى القول الصريح بل الى

قول ضمني يدل عليه التركيب بمعناه و هذا هو المناقضة والى
اشار بقوله ولكاذبون اى فيما يشعر به انّ واللام واسمية الجملة من
كون الشهادة عن صميم القلب او فيما يدل عليه لفظ الشهادة من
المواطاة مع القلب سلمنا ان الكذب راجع الى قولهم انك لرسول الله
لكن في زعمهم الباطل لا في الواقع لاعتقادهم انه خبر على خلاف ما عليه
حال المخبر عنه في الواقع وههنا وجه آخر غريب لطيف وهو ان المعنى
والله يشهد ان المنافقين لقوم كاذبون ديدنهم الكذب وان
صدقوا في هذا القول الخاص فان الكذوب قد يصدق بقي
من احكام الخبر بيان كونه مفيدا وسنذكره في فاتحة الفن الاول
ثم البحث في الخبر اما عن احوال الاسناد او عن احوال طرفيه المسند والمسند
اليه مما يعرض لكل من غير نسبته الى صاحبه كالحذف والاثبات
والتعريف والتنكير او عن احوالهما بحسب وضع كل منهما عند صاحبه
ما يعرض لاحدهما بالآخر الى الآخر كالتقديم والتأخير والربط والقصر
او عن وضع الجملتين اذا تعددت الجملة وانتظمت مع اخرى فان
لها حينئذ احوالا سوى ما ذكر كالفصل والوصل والايجاز والاطناب
وجعل الجملة حالا فظهر ان فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر بحسب اجزائها
وبحسب تعددها اربعة واعلم ان الفصل والوصل يعمان الخبر والانشاء
وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان في جملة واحدة الا انه لا يعتد
به مع اندراجه في احوال المسند والمسند اليه وكذا كثير من احوال الاسناد
وطرفيه لكنه لما ذكرها في الخبر اكتفى به اذ يعلم احوال الانشاء بالمقايسة
وربما ينبه عليها في بعض المواضع بايراد المثال من الانشاء وهذا هو
التأديب في التعاليم يورد الاحوال المشتركة في اشرف الاقسام ويحال في
الباقي على المقايسة كما فعل المنطقيون في تحقيق المحصورات حققوا الوجه الكلية

واحالوا معرفة المطالب الثلاثة الباقية على المقايسة عليها تسهيلا واختصارا
ففيه اى في القانون الاول الباحث عن الخبر اربعة فنون وقد تبين
الوجه فيه الفن الاول في الاسناد قدمه مع تأخر النسبة عن المنتسبين
لشرفه فانه المرجع للجزئية والمقصود بالخبر والجزء الصوري له ولان الفائدة
بالعلم
الطرفين بالمسند والمسند اليه تحقق الاسناد قد يريد فقد للتحقيق به اى
بعدم
بالاسناد المتكلم اى الذي يتكلم لا لاعلام المخاطب بل للتأسف والتمني وبث الشكوى
والتضرع وامثالها ان يعلم السامع منه اى من الاسناد الحكم اى النسبة
الخارجية نحو زيد قائم لمن لا يعلم اى في ظن المتكلم فان بناء الكلام على
احوال المخاطب الثابتة بحسب اعتقاد المتكلم دون نفس الامر فان ذلك
امر مبطن لا يطلع عليه ويسمى الحكم المفاد فائدة الخبر لانه المقصود الاصلي
من القاء الخبر وقد يريد به اى قد يريد المتكلم بالاسناد ان يعلم السامع
انه يعلمه اى ان المتكلم يعلم الحكم نحو حفظت التورية لمن قد حفظ انما
مثل بحفظ التورية لانه يندر ويخفى غالبا فيناسبه اعلام السامع بانه
يعلمه ويسمى اى علم السامع المفاد لازم فائدة الخبر ووجه التسمية
انه اذا حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر حصل له العلم بكون المخبر
عالما بالحكم من غير عكس كما في حفظت التورية فاللزوم بينهما ليس باعتبار
انفسهما كما هو المتبادر في اللزومات باعتبار العلم بها ومن هذا
نشأ تفسير العلامة الشيرازي رحمه الله ومتابعيه العالمين بالمعلومين
دون المعلومين لكن الاول هو الحق الحقيق ومن حق الكلام عقلا اى من جهة العقل
فانتصابه على التمييز يريد ان الغرض من الخبر لما كان هو الاعلام بوقوع
النسبة اولا وقوعها او الاعلام بعلم المخبر بذلك وجب بحكم العقل ان يكون
تركيب الكلام بقدر الحاجة اليه والمقصود تقدير لباس الكلام على قدر قامة
المرام لا زائدا عن الحاجة والا كان لغوا وهدرا ولا ناقصا منها والا عد

عيا وحصرا فالخطاب بالخبر يمتنع ان يكون مع العالم به والا لزم
اللاغية بل اما مع خالي الذهن عن الحكم وخافا وخلافا وعن تصور انه
فيجرد الخبر عن المؤكدات للحكم لان التاكيد في هذا المقام زايد على قدر
الحاجة نحو زيد قائم وانما وجب التجريد لان المحل الخالي لعدم المانع
تمكن فيه كل نقش يرد عليه قال الشاعر اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى
فصادف قلبي خاليا فتمكنا والحاصل ان خلو الذهن من حيث هو خلو لا
تقضي عليه الا بقبول الحكم وتمكنه منه فان لم يمكن فذاك من الخارج ولهذا
يكون الحفظ في الصبي اقوى لخلو الذهن اوانه ويسمى هذا النوع من الخبر
ابتدائيا لانه خبر ابتدا به من غير ان يسبقه طلب او انكار واما مع متحير في الحكم طالب له
طرفاه اي طرفا الخبر عنده اي حاصلان عنده معلومان له دون الحكم فطرفاه
مبتداء وعنده خبره ودون ظرف وقع حالا من المستتر في عنده اي متجاوزين
الحكم فانه ليس عنده والجملة صفة كاشفة لمتحير فهو من الحكم بين بين اي بين الاثبات
والنفي فحذف المضاف اليه من كليهما وركب المضافان وجعلا اسما واحدا
مبنيا وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها داخلة معها في الكشف عن الموصوف
فيؤكد الخبر استحسانا بمؤكد واحد بل ربما يكفي في انتعاش الحكم مجرد القاء الخبر
لضعف المانع وهذا يفرق عن ادنى مراتب الانكار نحو لزيد قائم وان
زيدا قائم اي التاكيد واحد لكن لم يشترط اصابه مؤكد بعينه كما في
التنزيل منزلة السائل فانه يشترط فيه ايراد مؤكد معين وهو ان التي هي علم التوكيد
ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا لكونه مسبوقا بالطلب واما مع منكر للحكم لخلافه
اي بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا فيزاد توكيده
اي تاكيد الخبر زيادة كائنة بحسب قوة انكاره واعلم ان كلامه مع عدم الاشارة
الى الفرق بين الطلبي والانكاري في استحسان التوكيد ووجوبه يدل على ان الانكار
مطلقا يوجب زيادة التوكيد وليس كذلك بل نفس الانكار يوجب بعض التوكيد

اللهم الا ان يكون بزيادة المعنى نورد
لكنه على خلاف استعمال المفتاح سنانه

٢٠

وغير اعادته الامر فيه الكلام تاكيدا او احدا تنزيلا لما تضمنه الخطاب منزلة التردد في
نفسها على ظهور الادلة وحثا على النظر فيها والى غير السائل عطف
على قوله الى المنكر اي قد يلقى الخبر الى غير السائل وهذا المفهوم متناول
الخالي والمنكر لكن بقرينة التلويح لما لم يتصور مع المنكر كان لا يكفي علم ان
المقصود الخالي مؤكدا كما يلقى الى السائل مؤكدا اذا قدم اليه اي الى
غير السائل ما يلوح اي ما يشير له بالخبر والتلويح الاشارة من بعد اي
الملوح المقدم فتستشرف النفس المتنبهة المتهيأة لادراك ما يرد عليها
مظنة المتردد في الخبر ومظنة الشي مكانه الذي يظن فيه وجوده والمراد ان
الملوح من شانه ان يجعله مترددا الا انه يجعله مترددا بالفعل والا
كان التاكيد معه من الاخراج على الظاهر ولم يدخل في اساليب اخراج الكلام
على خلافه قال الله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون
اي لا تدعني يا نوح في استدفاع العذاب عنهم فانه بعد قوله واصنع
الفلك يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق فهو من تنزيل الخالي منزلة السائل
وكذا يلقى الخبر الى غير المنكر مؤكدا كما يلقى الى المنكر منزلا لغير المنكر
منزلة المنكر وغير المنكر يتناول الخالي والسائل والعالم جميعا لان ظهور
علامات الانكار مشترك بين الكل لكن المثال للعالم اذا ظهر عليه شيء من
مخايل الانكار جمع مخيلة وهو محل الظن قال الشاعر وهو حجل بن نضلة
جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا رمحه على فخذه على
العرض فقال عرض العود على الاناء والرمح على الفخذ وضعه عليه عرضا
فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا بل يعلم ان لهم رماحا لكنه لاستجماعه وقد وضع
رمحه عرضا دليل على اعجاب شديد منه واعتقاد انه لا يقوم اليه منهم احد
كانهم كلهم عزل ليس معهم رماح فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب [illegible]
ان بني عمك فيهم رماح فان قيل لم لا يجوز ان يكون التاكيد فيه لتنزيله منزلة السائل

قلنا مساق الكلام للتوبيخ وهو في الانكار اقوى وكذا قوله تعالى
ثم انكم بعد ذلك لميتون مع انهم لا ينكرون الموت لكن لما فهم من
تمادي الغفلة والتمادي في الامل المبهم ملابس الانكار فاكد الجملة بانواع
التاكيد كما ترى فاستوفى اقسام الاخراج على الظاهر وذكر من اساليب الاخراج
على خلافه اربعة وعليك باستخراج المتروك من المذكور ثم تعرف حكمه
ومن ههنا اي مما ذكرنا في فن الاسناد من اخراج الكلام على الظاهر وعلى
خلافه مع ما سياتيك في الفن الرابع من ان ترتب الثاني على الاخر قد يفوض
الى فهم السامع كما في قول القائل قم يدعوك بدل فانه يدعوك تعرف تفاوت
الجمل الثلث الخبرية بعد الجملة الانشائية في قولنا اعبد ربك ان العبادة
حق او العبادة حق او فالعبادة حق له معنى لطف ملحوظ في الكل
وتقرير الكلام انه اذا نظر الى تقديم الملوح فالاولى افضل والثالثة
فاضلة لدلالة الفاء على السببية ولما كان المسبب وهو ايجاب العبادة
حاصلا دل على تحقق السبب وهو كون العبادة حقا له فلذا كان الفاء
قريبا من ان وفي كلهما من جهة الدلالة على التحقق والثانية ردية لعدم
الاشعار بالتحقق اصلا وان نظر الى التفويض في بيان السببية فالثانية
افضل لصريح التفويض فيه لقطع الخبرية عن الانشائية والثالثة فاضلة
لحصول اصل المقصود مع ملاحة الفاء للسببية والاولى ردية اذ لا دلالة
لان المكسورة على السببية الا عند قوم من اصحاب اصول الفقه اشتبه
عليهم المكسورة الدالة على مجرد التحقيق بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على
التعليل وان نظر الى التصريح بالسببية فالثالثة افضل للتصريح بالفاء
السببية مع عدم التخطي عنها والثانية فاضلة لحصول اصل المقصود وهو ذكر
السبب بعد المسبب منبها على السببية مع عدم التخطي عنه والاولى ردية
لخلوها عن بيان السببية مع التخطي الى ليس بمقصود بذاعة فقالوا الكلام

الواقعة

بحسب الكلام

بعد

زد اصل المقصود وحاصل فيها
مع ملاحة التحقيق للسببية منه

٢١

بعد محل مناقشة وان نظر الى اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وصح الجمع
بين ان والفاء وتقف عطف على تعرف على اعتبارات النفي نحو ما
على الظاهر وعلى خلافه فان الضوابط المذكورة عامة متناولة للنفي
ايضا والحاصل ان اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف
على اعتبارات النفي وهذا اعني بيان الاحكام المشتركة في اكثر
الاقسام واحالة الباقي عليه مسلك مسلوك في التعاليم كما ذكرنا
وتقف ايضا على تفاوت الجمل الثلث في الافضلية والفضيلة
والرداءة في قولك لا تعبد السلطان ان العبادة ليست خالية او ليست العبادة خالية او
فليست العبادة خالية وتقف على سبب نزول القرآن العظيم على هذه
المناهج اي الاساليب الاثني عشر من التصريحات الثلاثة والكنايات
التسع والمناهج جمع منهج وهو الطريق الواسع وتقف على كون
الجملة الخبرية مفصولة عن الانشائية تارة ومربوطة بها اخرى
ولما فرغ من بيان احوال الاسناد ومرجعها الى التخلية عن المؤكدات
والتحلية بها وحصولها في اللفظ ورجوعهما الى المعنى اخذ يبين احوال
طرفيه لذاتيهما فقال الفن الثاني من الفنون الاربعة في المسند
قدمه لانه اقرب الى الاسناد ولدخول الاسناد في اقتضاء المسند
حتى لم تفرق بينهما في كثير من الاحكام والمسند اليه والكلام اي التكلم
وهو مجرور عطفا على ما قبله على طريقة التعبير في الحذف والاثبات لهما وفي التعريف ا
بانواعه الخمسة على المشهور او التسعة على ما يخرج من تقسيم المصنف كما سياتي
والتنكير وفي التوابع الخمسة فهذه الاحوال ما يعرض لهما لذاتيهما لا بحسب
اضافة احدهما الى الاخر واعادة في تنبيه على انحصار هذا الفن في ثلثة
انواع على حسب ذكر في تعداد الكلام النوع الاول من الانواع الثلثة
في الحذف والاثبات قدمهما لانه [illegible] وفيها ليس بواسطة لفظ آخر كالنوع

الآخر من فالحذف الفاء تفصيلية وانما قدم الحذف على الاثبات
لانه من حيث انه خلاف الاصل اعرف واقوى في طلب النكته ومطمح النظر
في هذا الفن هو النكات الزائدة على اصل المعنى وايضا عدم الحادث
سابق على وجوده اما لجوز لقرينة دالة على خصوص اللفظ المحذوف واما حالية
كقول المستهل الهلال والله او مقالية كقولك صحيح لمن قال كيف انت وانما
وجب القرينة لان وضع الكلام للافهام فلو لم يوجد القرينة لزم التعمية والالغاز
ولم يحصل افهام اصلا ويجي الحذف في المسند والمسند اليه و خصه بالذكر
مع دخوله في المسند لتخصصه بخواص واحكام وليبني عليه حديث امتناع حذف
فاعله وجواز حذف غيره من معمولاته والمفعول مطلقا او به او فيه او له
او معه وسائر المتعلقات من الحال والتمييز والاستثناء نحو جاءني زيد
ليس الا والسائر بمعنى السوار وهو البقية وقد يستعمل بمعنى الجميع ولم
يستفصحه الزمخشري ويجوز في المتعلقات كسر اللام وفتحها لان التعلق
في المتعلقين من كلا الجانبين فان نظر الى ان المعمول من حيث انه معمول
يفتقر الى عامل يعمل فيه كسرت لان التعلق انما ينشأ من جانبه وان
نظر الى ان الفعل هو المحتاج بمفهومه الى ذات يقوم به ومحل يقع عليه وزمان
ومكان فتحت لكون الفعل حينئذ هو المنشأ للتعلق ويؤيد الكسر
قول الزمخشري في الكشاف ثم علقت الاداة سوى الفاعل استقصاء من
المتعلقات فانه لا يجي الحذف فيه وينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا
فالفاعل في احدهما محذوف اليه كما صرح ابن الحاجب وليس بمضمر والا فيقال
ما ضربت وما اكرم الا انا وهو يفسد المعنى المقصود لانه يكون الحصر حينئذ
مخصوصا بالاكرام دون الضرب واما نحو قوله تعالى او لم يهد لهم كم اهلكنا
فقال الزمخشري فاعل يهد ما دل عليه اي كثرة اهلاكنا لامتناع وقوع كم
فاعلا للصدارة ويجوز ان يكون الفاعل الجملة المذكورة بعده اي يهدا

في الفعل ص

الكلام

عِلل ص

الكلام كما تقال نعصم للاكل الا الآله الدماء والاموال وان يكون ضميرا له
ويؤيده القراة بالنون ثم اشار الى امتناع حذف الفاعل بقوله اذ الفعل وضع
للاسناد المحصل اي المعين والتحصيل جعل الشيء حاصلا وقد يراد به التعيين
مجازا لان الحصول يستلزم التعيين وهو اي الاسناد المحصل نسبة
لا يتحصل الا بذكر المسند اليه المحصل فالنسبة المتحصلة داخلة في مفهوم الفعل
دخول الحدث والزمان فلا يتم معناه الا بذكر الفاعل وتوضيح المقام
ان نصر مثلا موضوع بوضع عام لكل نصر خاص كنصر زيد ونصر عمرو
وهذا كالمضمر والمبهم والحرف فان من وضعت باعتبار معنى عام هو
الابتداء المطلق لكل ابتداء خاص كالابتداء من البصرة مثلا وكذا نصر
فانه وضع بملاحظة النصر العام لكل نصر خاص فما لم يذكر معين اسند اليه
لم يتم مدلوله ولم يفد معناه والفرق بينه وبين الحرف انه بعد التحصيل مستقل
والحرف بعده غير مستقل بل آلة بعد وانه بعده اسنادي تام دون الحرف
فان قيل المقدر كالملفوظ لاجل دلالة القرينة عليه فينبغي ان يجوز حذف
الفاعل لحصول التحصيل بعد القرينة قلنا التعليلات النحوية مناسبات
بعد الوقوع والواقع عدم حذف الفاعل وقد علل بعض النحاة امتناع حذف
الفاعل بان الفعل معلول والفاعل علة ويمتنع وجود المعلول بدون العلة
تنزيلا للوجود اللفظي منزلة الوجود العيني قال الشيخ الرضي رحمه الله
العلل النحوية وان لم تكن موثرات حقيقة لكنها في حكمها والاسماء المتصلة
بالافعال مثل الفعل في امتناع حذف الفاعل والمصدر ليس من هذا لانه
ليس مما يدخل في مفهومه النسبة على ما لا يخفى ثم انه اي ثم ان الحذف بعد القرينة
جائز هو والاثبات سيان لكنه قد يترجح على الاثبات بعد التساوي
لوجوه والترجيح قد يبلغ مبلغ الايجاب كضيق المقام بسبب سآمة من المتكلم
او السامع او عدم قدرة المتكلم او فوات فرصة او محافظة على فاصلة

او يجمع او تنسا وبين الغرسين او محافظة على وزن او قافية او اخفاه
من غير السامع نحو قوله قال لي كيف انت قلت عليل حيث لم يقل انا
عليل لضيق المقام بسبب ما به من الكآبة والحزن يعني المسند اليه ومثال
المسند المصراع الاخير سهر دائم وحزن طويل اذ لم يقل لي سهر
الاحتراز عن العبث بناء على ظاهر الحال لوجود القرينة التي تغني عن ذكره وان لم يكن
عبثا حقيقة لكونه من اجزاء الكلام واركانه مع جواز تعلق غرض بذكره نحو
التبرك والاستلذاذ والتعجب والتعظيم والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك
نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن قرأ على صيغة المجهول
ورجال محذوف دل عليه السؤال المقدر الذي اقتضاه يسبح له كانه قيل من
الفعل للمجهول ورفع به المفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا
لسؤال مع ذلك اي مع الاحتراز عن العبث بتكثير الفائدة بنيابة مصدر ناب
فلان عن زيد اذا قام مقامه والباء متعلقة بالتكثير على معنى السببية اي
بسبب نيابة عن ثلث جمل احدها يسبح له والثانية من يسبحه والثالثة يسبحه
رجال ولا يخفى ان الاجمع للفوائد ابلغ واذا بني للفاعل كان جملة واحدة
ويكون عطف على نيابة له ورجال مقصودين اي ركنين للجملة بخلاف
ما اذا بني للفاعل فان له حينئذ فضلة وكون اجزاء الكلام اركانا ادخل
في الافادة ولهذا كان كونهما مقصودين سببا لتكثير الفائدة كالنيابة
عن ثلث جمل وانما تعين له للاقامة مقام الفاعل لكونه مفعولا غير لنا
سبحت الله وسبحت له بمعنى وبذكر الشيء مجملا ثم مفصلا وهو اوقع في النفس
لانه حصول بعد تعب الشوق والانتظار فانه اذا قيل يسبح له علم ان هناك
مسبحا لكنه مجمل فلما قيل رجال اي يسبحه رجال فقد اسند الى مفصل وقد
قال الاجمال في السؤال المقدر والتحقيق انه اسند ثلث مرات اثنين
اجمالا وواحدا تفصيلا ومن جهات تفصيله ان معرفة الفاعل فيه

مرفوع بفعلهم

كحصول

كحصول غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره وعورض بان
المعلوم سالم عن الحذف وحصل له فضله مع تقدير ابهام لجمع بين التمييز
واقتضاء مستهل الكلام ذكر الفاعل مع تأخيره يشوق اليه قلت
كون الحذف مع القرينة محذورا ممنوع مع ان الشدة لا تقاوم الاربعة قال
وللسبع خمس من ثلاث واكثر ح تخييل العدول على شهادة العقل دون اللفظ
نبه بذكر التخييل اي ايقاع الشيء في الخيال على ان ما ذكره ليس امرا حقيقيا
بل الشاهد في الحذف العقل مع اللفظ المقدر والالم يحتج الى اعتبار القرينة
وفي الذكر اللفظ مع العقل فلا عند الحذف الاعتماد بالكلية على العقل ولا
عند الذكر على اللفظ وكم بينهما اي كم فرق حاصل بين الشهادتين اي فرق كثير
وهذه الجملة في موقع الحال من الشهادتين وانما كان العقل اقوى لاستبداده
بالدلالة دون اللفظ والمراد ان العقل قد يستقل في الجملة في بعض المواضع
وان لم يستقل في مبحثنا واما اللفظ فلا يستقل اصلا د تطهير اللسان عنه
تحقيرا له واهانة قال واذا ذكرتكم غسلت فمي وتقرب منه اي من تطهير
اللسان عنه الحياء من التصريح بذكر ما يستهجن كما قالت عائشة رضي الله عنها
ما رأى مني ولا رأيت منه اي ما رأى رسول الله عليه السلام العورة مني ولا
رأيت العورة منه فان النظر الى العورة قبيح في العقل والشرع
والحياء تغير وانكسار يعتري الانسان من تخوف ما يعاب به ويذم ه
تطهير عن اللسان تعظيما واجلالا واليه ينظر قول زهير فعرض اذا ما جئت بالبان والحمى
واياك ان تنسى فتذكر زينبا سيكفيك من ذاك الكتاب اشارة فدعه مصونا بالجلال محجبا
و لامكان الانكار ان احتيج اليه نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر
لك الانكار بان تقول ما اردته بل اردت غيره ومنه قول الشاعر
رأيت الوزير ابا طاهر يلوط جارا ولكنه يحب الغلام اذا ما التحى
ويه ادليل على انه وهذا الوجه مختص بالمسند اليه تعينه للخبر حقيقة

كقولنا خالق لما يشاء فاعل لما يريد اى الله او ادعاء كقولك واهب الالوف
اى الامير فان قيل اذا تعين المسند اليه فحذفه للاحتراز عن العبث قلنا هما امران
متغايران جاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا
وقس على ذلك سائر النكات التى يمكن اجتماعها و ح اتباع الاستعمال
اى يكون استعمال العرب واردا على حذف شىء من كلامهم فيحذو حذوهم
فى حذفه وهو قياسى نحو نعم الرجل زيد فمن يقدر هو زيد وهذا فى المسند
اليه و ضربى زيدا قائما اى حاصل اذا كان قائما وهذا فى المسند و
سماعى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا فحذف الفعل الناصب له وجعله من
حذف المسند اليه خطاء لان المسند اليه ههنا فاعل و عجبا اى عجبت عجبا والا حظية
فلا الية حظية فعيلة من حظيت المرأة عند زوجها حظوة والية فعيلة من
الالو وهو التقصير يروى بالرفع اى ان لا يكون لك حظية فانا لا
الية و بالنصب اى ان لم اكن حظية فلم اكن الية واصل ذلك انه كان
رجل لا تحظى عنده امراة فلما تزوج هذه لم تال جهدا ان تحظى عنده فلم
تنفع وطلقها فقالت ذلك يجرى مثلا فى كل قضية يجتهد الانسان
لنيل الغرض فلا تنفعه ح اختبار السامع اى امتحانه هل يتنبه بالقرائن
ام لا يقال خبرت الشىء اخبره خبرا بضم الفاء وخبرة بالكسر واختبرته
اختبارا اذا بلوته وجربته ومنه المثل وجدت اخبر تقله و مقدار عطف
على السامع اى اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا
وهذان بالحقيقة وجهان متغايران لكنهما متقاربان جدا فلذا عدهما وجها
واحدا او تكثير الفائدة باحتمال الكلام عند الحذف امرين فانه اذا
حذف من الكلام شىء يذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ويقدر كلام مناسب
فيكثر الفائدة ولو ذكر اقتصر على المذكور فالمراد بالامرين حذف المسند اليه
وحذف المسند ومنه فصبر جميل فانه يجوز ان يكون المحذوف مبتدا اى فامرى صبر جميل

وان يكون خبرا اى صبر جميل هو امثل لا جزع فيه اجمل وطاعة معروفة فان
التقدير فيها ايضا مختلف لكنه بحسب تفسير الموصوفة فان فسرت بالمشهورة
كطاعة الخلص من المؤمنين فالتقدير امركم او الذى يطلب منكم طاعة
معروفة او طاعة معروفة امثل وان فسرت بالمشهورة بانها السابقة فقط
فالتقدير طاعتكم طاعة معروفة فعلى التفسير الاول يحتمل حذف المبتدا وعبارة
ويحتمل حذف الخبر وعلى الثانى فالمحذوف مبتدا وانما قال ومنه لان الراجح
فى الآيتين اكثر يعنى بحسب السياق تقدير المسند اليه والمتبادر من احتمال
امرين تساويهما فان قيل قد يمكن فى بعض المواضع تقدير الامور المتعددة
فى موضع المسند اليه نحو امرى او صفتى او عادتى او جبلتى صبر جميل فهل لهذا
مدخل فى تكثير الفائدة قلنا ان اكثر المعرفة من تلك العبارات بحسب
معانيها كان لها مدخل لا محالة فى تكثير الفائدة فان امرى مصدر بمعنى
المفعول بمعنى ما امرت به شرعا وصفتى يدل على انه متصف بالصبر الجميل
متسم به وان لم يؤمر به وعادتى يدل على رسوخ هذه الصفة وجبلتى
يدل على انها غريزية يقتضيها طبيعته وكذا فى موضع الخبر نحو يحمل او
يجمل او اجمل فان قيل لما قامت القرينة على خصوص المحذوف
فكيف يختلف التقدير قلنا لتعارض القرائن فاعتبار كل يعين محذوف
ما وهذا الوجه مختص بالمفعول او يقصد بحذف المفعول التعميم فى كل مفعول
مع الاختصار كما تقول قد كان منك ما يؤلم اى كل احد وعليه قوله تعالى
والله يدعو الى دار السلام اى كل احد فان الدعوة عامة وان كان
التوفيق خاصا قال صاحب المفتاح رحمه الله وانه احد انواع سحر الكلام
حيث يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى او اطلاقه اى اطلاق الفعل
عن تعلقه بالمفعول وحينئذ يكون المتعدى بمنزلة اللازم فلا يذكر له مفعول
ولا يقدر لان المقدر كالملفوظ قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله

قلـ م

وهذا الضرب قسمان لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعديا
بمفعول دلت عليه قرينة اولا الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون اي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث
قال صاحب المصباح فاذا كان المقام خطابيا افاد العموم في افراد
الفعل بعد ابهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما لحكم
وانما قال ابهام لان الشرط في المقام الخطابي عدم المطالبة بالدليل لا
عدم الدليل في نفسه لجواز ان يوجد دليل يخصص بعض الافراد فلا
يكون حكما في الحقيقة لكنه لما كان الدليل غير ملحوظ في هذا المقام
ولا مذكور كان ابهام التحكم والاول كقول البحتري يمدح المعتز بالله
ويعرض بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واعٍ
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع والمقصود رؤية آثاره الحسنة
وسماع اخباره الجميلة قال الله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون اي لا يبصرون
كل شيء وهذا امثال التعميم فانه في النفي اكثر ومثال الاطلاق قوله تعالى
ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون اي لقوم هم من اهل العقل واكثر فواصل
الآي نحو يفقهون يعلمون تذكرون من هذا القبيل والاطلاق في الاثبات
اكثر وفي التمثيل بالآيتين الكريمتين رمز الى ذكر ب رعاية فواصل الآي
بحذف المفعول او غيره مما جاز حذفه والفواصل في القرآن كالاسجاع
في غيره ولم يطلق السجع في القرآن رعاية للادب بل يقال الفاصلة اخذا
من قوله تعالى فصلت آياته نحو ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف
لان فواصل الآي على الالف وذكر صاحب الكشاف رحمه الله انه اختصار
لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
وقد سلف الاشارة الى انه يمكن اجتماع النكات في مثال واحد واعلم ان مرجح
الحذف لا ينحصر فيما ذكر بل هناك نكات اخر لا حاجة الى شرحها لاستدراك العقل

لانه في الاصل
تحرير الكلام منه

البليغ

تحقيقه م

الى ادراكها في مظانها والاثبات بحسب عدم القرينة على خصوص المحذوف
حتى لا يلزم الالغاز فيخل الابهام المقصود من وضع الكلام ويترجح على
الحذف فيما جاز حذفه بعد القرينة واستوائه مع الحذف لوجوه
آ كونه الاصل اي كون الاثبات هو الراجح فان الراجح ان يوجد المعاني
من تحت الالفاظ حتى لا يضيع وضعها مع عدم الصارف عنه من نكت
الحذف المتقدم ذكرها ب زيادة التقرير والايضاح وان كان اصل التقرير
حاصلا بسبب القرينة فهو من اضافة المصدر الى المفعول ويجوز ان يكون
اضافته بيانية اي الزيادة التي هي التقرير قال الله تعالى واولئك هم
المفلحون بتكرير اسم الاشارة تحقيقا وتقريرا ج الاحتياط في تادية
المعنى المقصود لضعف الثقة بالقرائن الموجودة لكونها خفية غير ظاهرة
الدلالة فربما فات فهم المعنى لو اعتمد عليها د ان لا يمكن السامع من ادعاء
عدم التنبه له فكما يحذف ليتأتى للمتكلم انكاره فقد يذكر لئلا
يتأتى للمخاطب انكاره كقول المنذر لمن انذره اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل هذا وعليه قوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
تاكيدا للانذار ولئلا يتأتى للمنذرين ان يقولوا ما جاءنا من نذير
ه الاستلذاذ فان من احب شيئا اكثر ذكره قال المتنبي
اسامياً لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها وقال الآخر
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر كرر ذكر
ليلى استلذاذا و التبرك البركة النماء والزيادة والتبرك طلب البركة
كالتعظيم اي يذكر الشيء طلبا لكثرة الخير بذكره كذكر اسماء الله تعالى
واسماء انبيائه عليهم السلام واوليائه نحو قولنا الله خالق كل شيء ورازق
كل حي ز التعجب بذكر المذكور مع وجود القرينة تنبيها على انه منشأ التعجب
نحو زيد يقاوم الاسد في التعجب عن المسند او الصبي يقاوم الاسد في التعجب

عن المسند اليه وعلى هذا التقرير لا يرد اعتراض الايضاح لحصول
التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة والتعجب انفعال النفس عند
ادراك شيء خفي سببه او خرج عن نظائره والتعجب اعم من ان يكون
للمتكلم او للسامع فيتناول التعجب ايضاح التعظيم كما في الالقاب
المحمودة وسواء كانا للمتكلم او للمخاطب او للمذكور او الاهانة
كما في الالقاب المذمومة وسواء كانا للمتكلم او للمخاطب او للمذكور
او بسط الكلام بسط الكلام بذكر ما تثبته افتراصا لاصغاء السامع ولو قال
لسماع السامع كان اولى ليتناول بسط موسى فان الاصغاء
لايهام الجارحة لا يستعمل في حقه تعالى بخلاف السماع نحو هي عصاي
في جواب ما تلك بيمينك وكان يتم بمجرد عصا ولهذا تطال الكلام
مع الاخبار فان قيل السؤال عن المشخص لان اسم الاشارة يفيد
كمال التمييز فلا يتم الجواب بالمشترك بينها وبين سائر العصي كما
لا يتم انسان في جواب من هذا قلنا المقام يابى ان يكون الغرض
تمييزها بل المقصود تقرير الصورة الخشبية في نفس موسى ليعلم المباينة
البعيدة بين المقلوب والمقلوب عنه فيرى عظيم ما يخرج عنه فيها لقدرته تعالى
قيل ولذلك اي للبسط اتبع ما اتبع من قوله اتوكأ الآية والعبارة
تشعر بان هذا القول غير مستحسن عنده وانما لم يستحسنه لان الكلام يجب
ان يكون بقدر ما اريد افادته حتى لا يلزم اللاغية والهذر لا بقدر
الاصغاء فالوجه ما افاده صاحب الكشاف من ان الاستفهام في قوله
تعالى وما تلك بيمينك ليس راجعا الى الله تعالى بل الى موسى ليتقرر
في نفسه صورة تلك الخشبة اليابسة ويعلم المباينة البعيدة بين
المقلوب والمقلوب عنه على ما ذكرنا في جواب السؤال او ما وهو مختص
بالمسند التصريح في المسند بالاسم للثبات فان اصل الاسم صفة وغيرها الدلالة

على الثبوت

الثبوت لعدم دخول الزمان في وضعه وبعض الاسماء ان دل على
التجدد فبالعرض قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان اريد
مجرد الاثبات فبالاسم نحو قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
لكن المقام اذا اقتضى الثبات والدوام حمل عليه كقول الشاعر
لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
يعني ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما وبهذا
ظهر ان المفيد للثبوت في الجملة الاسمية هو الاسم الواقع خبرا او
التصريح في المسند بالفعل للتجدد فان الفعل لما دل على الحدث
المقترن بالزمان وهو متجدد غير قار الذات ناسب في الحدث
المقترن به ان يلاحظ الحدوث والتجدد ايضا كقوله
او كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الي عريفهم يتوسم اي يصدر عنه
تفرس الوجوه شيئا فشيئا وساعة فساعة او التصريح في المسند بالفعل
لتعيين احد الازمنة الثلاثة باختصار اي مع اختصار وهو احتراز عما اذا
اريد بالمسند التجدد او التعيين بدون الاختصار نحو زيد قائم
امس او الآن او غدا فان ذلك تعيين من خارج وفي الفعل من نفس الصيغة
والازمنة الثلاثة الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك
والمستقبل وهو ما يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال
اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
كما يقال زيد يصلي مع ان بعض صلوته ماض وبعضها مستقبل فجعلوا
الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة واقعة في الحال وتعيين
مقداره الى العرف بحسب الافعال فانه يقال يأكل ويمشي ويحج
ويكتب القرآن ويعد الكل حالا ولا شك في اختلاف المقادير
في ازمنتها او التصريح في المسند بالظرف للاختصار بحسب التقديرين

فان قدر الاسم وهو مذهب الكوفيين افاد الثبوت وان قدر الفعل
وهو مذهب البصريين افاد التجدد وقيل الصحيح سوا الثاني لانه
اذا وقع صلة للموصول او صفة لمبتدا نكرة وجب ان يقدر بالفعل
لتمام الصلة ولصحة دخول الفاء في خبر المبتدا ومعنى الظرف فيهما وفي
سائر المواضع واحد فيجب ان يقدر بالفعل في الجميع واجيب بان هذا
من خصوصية المادة فلا يفيد الاطلاق في الحكم فان قيل في الكلام
ايضا احتمال لصحة ان يقدر قائم في قولنا زيد وان يقدر قام
قلنا لا بد من القرينة على خصوص احدهما فلا ينفي احتمال
ثبت التعويض بغباوة السامع فانه لا يسمع بالقرينة بل لا بد من
التصريح واعلم ان نكات الاثبات لا تنحصر فيما ذكر بل ههنا وجوه اخر
منها التهويل نحو قوله تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم ذكر
الفوق مع دلالة السقف عليه تهويلا ومنها الاجمال والتفصيل
للتقرير نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه الصلوة
والسلم رب اشرح لي صدري ذكر لي لان المقام يقتضي تاكيد الشراح
الصدر لما في الرسالة من تلقي المكاره فاجمل اولا ان شيئا ما عنده
يطلب شرحه ثم فصله بصدري ليكون اوقع في النفس ومنها
الرعاية على الفاصلة او القافية قال الله تعالى والشمس وضحيها و
القمر اذا تليها ومنها الابتهاج كقولك لمن يسئلك عن دينك
ديني الاسلام ومنه ما حكاه تعالى عن عبدة الاصنام نعبد اصناما
فنظل لها عاكفين وكان يتم الجواب باصناما النوع الثاني من الانواع
الثلثة التي تنوع عليها الفن الثاني في التعريف باقسامه والتنكير
اي في بيان الخواص الحاصلة بحسب التعريف والتنكير في المسند اليه
والمسند ومتعلقاتهما في كل ما يصلح لها لا كالفعل والحال والتمييز

وقدم

وقدم جنس التعريف على انواعه لكون المشترك طبيعيا به فان الاعم يستحق لذاته
ان يتقدم على الاخص لانه فوقه وعلى التنكير لكونه اشرف من قبل انه
في الافادة اتم فقد تقدم ان الغرض من الاخبار سوا الافادة والاعلام
مجاز التعريف لافادة فائدة بعينها لكونها اكمل واقوى فان الحكم سواء كان
فائدة الخبر او لازمها واللازم علم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم ضمنا بانه عالم بوقوع النسبة وسواء مصدر
بمعنى مستو ومرفوع على انه خبر وكان مع الاسم والخبر في محل الرفع
على الابتدا اي كون الحكم فائدة الخبر ولازمها مستويان فيما نذكر
والمراد انه ينسلط من الجملة اسم لتقع مبتدا وجزء الجملة معترضة
بين اسم ان وخبرها وهو قوله كلما كان اخص فاحتمال وقوعه
في الذهن والخارج اقل والفائدة في تعريفه والاعلام به اقوى
وتلخيصه ان الاحكام شتى ومنها ما يبعد وقوعه وتحققه في نفس
الامر لكثرة شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب تعلقها على مراتب متفاوتة
فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع كان بعيد الارتسام في الاذهان
فكان اعلامه للسامع مما يعتد به وبعد التحقق بحسب تخصص الطرفين
والنكرة وان امكن تخصيصها بحيث لا يقع فيها الشركة كقولنا نعبد
الها خلق السما والارض لكن تخصص المعرفة اقوى لانه وضعي فظهر
ان القصد الى فائدة يعتد بها يقتضي التعريف فهذا بيان المقتضي
لمطلق التعريف قبل التعرض لبعض الخصوصيات فيجب رعاية كل منها
في كل من الاقسام وان شئت منبها على ما ذكرنا من ان البعد بحسب
التخصص وان الاعتداد بحسب البعد فاعتبر شيء ما موجود وزيد بن عمرو
طبيب ماهر ينكشف لك صدق انكشافا لا سترة معه فان الحكم
الاول لعمومه وقربه يعلمه كل احد فلا فائدة في الاخبار به حتى ان

بعض النحاة منع جواز مثل هذا التركيب لذلك و الحكم الثاني
في غاية البعد والتخصص بتخصيص الشيء بالممكن ثم بالجوهر ثم بالجسم
ثم بالنامي ثم بالحيوان ثم بالانسان ثم بالرجل ثم بزيد ثم بابن
عمرو فيه وتخصيص الموجود اولا بمن ثبت له عرض ثم تخصيصه بالكيف ثم تخصيصه
بالكيف النفساني ثم تخصيصه بالعلم ثم تخصيصه بالطب في جانب المسند اليه
فلذلك تقوى الفائدة في الاخبار **تنبيه** اي هذا تنبيه وهو في اللغة
ايقاظ الشخص من النوم وازالة الغفلة وفي الاصطلاح يستعمل
في امر موضعه تام اليه اشارة اجمالا فكانه معلوم باعتبار ذلك
والحمله للغفلة فنبه عليها بالتنبيه وما ذكر فيه حكم جلي شانه
ان يكون معلوما فاحتماله لنوع غفلة وهذا البحث من قبيل الاول
لما تقدم ان التنوين يدل على امر زائد على مدلول النكرة فاراد بيان
ذلك الامر وتعيينه **التعريف** اي المعرفة بقرينة قوله واما النكرة
يقصد به معنى **معين عند السامع من حيث هو معين** فان الخطاب لا يمكن الا
بما يكون معلوما للسامع متصورا له والا لم يكن افهام اصلا **كانه**
اي كان التعريف لكن لا بمعنى المعرفة فالضمير له على طريقة الاستخدام
اشارة اليه اي الى ذلك المعنى **بذلك الاعتبار** اي باعتبار انه معين
عنده **واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث هو** معين
فان التفات النفس الى الشيء من حيث انه غير معين غير مقصود **من**
غير ان يكون في اللفظ ملاحظة تعيينه اي من غير ان يكون في اللفظ اشارة
الى تعيين المعنى وبهذا يفترق النكرة عن المعرفة **وان كان** ذلك
المعنى **لا يكون الا معينا** عند السامع **فان الفهم موقوف على العلم بوضع**
اللفظ له اي لذلك المعنى **وذلك** اي العلم بوضع اللفظ له
انما يكون بعد تصوره وتميزه عنده عما عداه لان الوضع نسبة بين

اللفظ

بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة متوقف على العلم بالمنتسبين
واعلم ان التعريف والتنكير كما يعتبران بالنسبة الى المعنى المطابقي
يعتبران بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي ايضا كما تقول رايت
الاسد وانت تريد شيئا ما معينا فيجب حمله على وضع اللفظ له
على معنى عام بينهما والكل فان للوضع سببية بالنسبة اليهما
ففي المطابقة وضع اللفظ لنفس المعنى وفي التضمن لكله وفي الالتزام
لملزومه فقد وجد الاختصاص الذي هو معنى اللام في كل من الاقسام
الثلاثة هذا من نفائس الحقائق ولم يذكره الاصحاب **وبه** اي بما
ذكرنا من ملاحظة التعيين في لفظ المعرفة دون النكرة وان اشتركا
في نفس المعنى **يعرف الفرق بين اسد والاسد مرادا بهما** اي بالاسد **الحقيقة**
فانتصاب مرادا على الحالية من الاسد سادا مسد الاسد حتى لا يلزم
انتصاب الحال من المضاف اليه وانما قيد به لانه اذا اريد به العهد
او الاستغراق فالفرق بين مكشوف **و** يعرف **ان مؤداهما** اي
مودى اسد والاسد **بالحقيقة** والذات **واحد** وهو الجنس المعين من
حيث هو معين وهذا مبني على القول بان اسم الجنس موضوع للماهية
الكلية كما هو الحق دون الفرد المنتشر كما انتشر في ظواهر الكتب
وذهب اليه طائفة فانه يستلزم كون لام الجنس مغيرا للمدلول
ما دخل عليه لعدم دلالة نحو الرجل على الوحدة وان لا يصح تقسيم
المفعول المطلق الى التاكيد والنوع والعدد وان يكون التاء في ضربة
لتاكيد الوحدة لا لافادتها والتوالي كلها باطلة **وانما الاختلاف**
فيهما من حيث انه لوحظ في لفظ المعرفة التعيين دون النكرة
فلذلك اي لاتحادهما بحسب المؤدى وعدم اختلافهما الا بالاعتبار
حكم بترادفهما اي بترادف المعرف بلام الحقيقة والنكرة والحاصل

ان المعرف بهذا التعريف له حكم المعارف نظرا الى اللفظ من
وقوعه مبتدأ و ذا حال و موصوفا بالمعرفة و وصفا لها و حكم
النكرات نظرا الى المعنى لما مر من انه لا فرق بينهما في اصل المعنى
ونعين المسمى و لذلك جوز وصف المعرف بهذا التعريف بالنكرة في قوله تعالى
غير المغضوب عليهم فانه صفة للذين انعمت عليهم مع كونه نكرة
لانه لتوغله في الابهام لا يتعرف وان اضيف الى المعرفة والموصول
كالمعرف باللام في انه قد يقصد به الجنس ويعامل به معاملة
والمعارف وجوز اذ في الآية احتمال وجهين آخرين احدهما
ان يعرف غير لوقوعه بين الضدين على نحو عليك بالحركة غير السكون
وثانيهما ابداله من الموصول وقيل عطف على جوز لا على حكم لان
المعنى حكم بينهما وقيل فهو في حيز حكم في ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني للئيم لكونه معرفا
بهذا التعريف فكان في حكم النكرة لا حال لانه يقصد غير مراد
لان مغزى الشاعر ان السب صفة ثابتة له مطلقا ومن شانه
وديدنه ذلك كان من شاني التحمل والاعراض عنه ولهذا عدل
من مررت مع كونه انسب بمضيت الى امر الدال على الدوام
فان قيل المبحث تعريف الجنس و هذا العهد الذهني لامتناع المرور
على الحقيقة الكلية و على جميع الافراد ولا شيء في العهد الخارجي
قلنا العهد الذهني حيث لا يزيد فيه معنى التعريف وهو الاشارة
الى الحضور على الحضور التعريف الجنسي كان داخلا فيه كالاستغراق
بخلاف العهد الخارجي فان التشخص فيه داخل في الاشارة كاصل
الجنس ثم ثمة مخصوص بعطف الجمل وهي لغة في ثم كربت في رب
ولات في لا كان التاء التانيث للمبالغة طبق باعتبار لفظ الجملة

وقد

٢٩

وقد صححت من فتح التاء واما انه ظرف مكان والتاء للملاحظة
التانيث في المكان باعتبار لفظ البقعة فان قيل اسم الجنس المعرف
باللام وكذا علمه اذا اطلق على واحد احقيقة ام مجاز قلنا
لو اطلقا عليه لخصوصه فمجاز والا فحقيقة فانك اذا قلت انسانا
واردت زيد الخصوصه فلفظ انسان لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد صدق في الخارج على زيد فلا داخل في الارادة فان قيل فعرفني
الفرق بين الاسد واسامة مع اتحادهما في المودى والاعتبار اذ كل
منهما يدل الحقيقة المعينة مع الاشارة الى تعينها ولم قيل الاسد اسم الجنس
واسامة علمه مع اشتراكهما في نفس المعنى والاشارة اليه في اللفظ والاخر
لطافة لفظ عرفني في مبحث التعريف قلت اسامة يدل على التعين على تعينه
بجوهر اللفظ فلا يحتمل غيرا اي غير الدلالة على التعين لان ما بالذات
لا يزول والاسد بخلافه فان التعين فيه مستفاد من اللام وهي خارجة من
جوهره فاذا نزعت عنه لم يدل على التعين قال الشيخ ان الفاكهي
وجه انه علم الجنس وضع للمعين بجوهره واسد وضع لا لمعين ثم جاز التعيين
فيه من اللام ثم نقول بعد ما نبه على حقيقة التعريف وفرق بين
المعرفة والنكرة اراد بيان حصر المعارف على وجه يعلم منه حقيقة كل من
الاقسام واقسامه سبعة العلم المعرف باللام المعرف بالنداء والضمير
اسم الاشارة الموصول المضاف الى احدها و ذلك لانا بينا ان
المعرف يشير الى معين فذلك التعين اما ان يفيده جوهر اللفظ وهو العلم
اي بمجرد ذاته من غير اعتبار شيء آخر وهو العلم سواء كان علم شخص كزيد
او علم جنس كاسامة او لا يفيده جوهره فاما ان يفيده حرف وهو
نوعان ما لا يحتاج الى القصد وهو المعرف باللام وما يحتاج اليه وهو
المعرف بحرف النداء ولم يعتد بهم المؤلف اذ اكتفى باللام عنه ولا يعتبر

بالمنادى النكرة لعدم التقدم له اذ لا يعتد به حرف ومع القرينة المشيرة
الى التعيين اما فى الكلام اى التكلم وهو الضمير كانا وانت وهو
والقرينة التكلم والخطاب و لما التقدم فى الذكر وتوضيحه ان ضمير
المتكلم كانا مثلا يدل على المتكلم وحده لكن المتكلم وحده يصدق على
كل متكلم كذلك فاذا تلفظ واحد بلفظ انا تشخص معنى ذلك المتكلم بحسب لا يتناول
لفظ انا غيره وكذا الكلام فى ضمير المخاطب والمتقدم فى الذكر لفظا
ومعنى وحكما اولا يكون الاشارة من قرينة فى الكلام و اذ لا بد
من اشارة الى المعين لما تعين ان الاشارة جزء مفهوم المعرفة فتلك الاشارة
اما اليه اى الى نفس ذلك المعين وهو اسم الاشارة واما الى نسبة
لذلك المعين معلومة له اى للسامع حتى يصلح للتعريف اما خبرية اى
فى الاصل وهو الموصول اولا اى لا يكون تلك النسبة خبرية وهو الاضافة
الى المضاف اذ الكلام فى اقسام المعرفة والمضاف هو المعدود منها
دون الاضافة بل هى من آلات التعريف لكن الاضافة الى غير المعين لا يفيد تعيينا
لان التعيين فى المضاف من عدّ فى المضاف اليه فاذا لم يكن المضاف
اليه معينا كيف يسرى التعيين منه الى المضاف فهو اى المعرف بالاضافة
المضاف الى احد المعارف الخمسة السابقة غير النداء الآخر بشرط ان لا يكون
المضاف متوغلا فى الابهام على ما بين فى النحو وقوة التعريف
فى المضاف بحسب قوته فى المضاف اليه وقد علم ان المعرف دلالته
على التعيين اما بالذات وهو العلم او بواسطة امر غير لفظى فاما
ان يكون ايضا ذاتا او فى حكمه وهو اسم الاشارة واما ان يكون غير
الابصار وهو الضمير وان كان لفظيا فاما ان يكون فى اوله وهو
المعرف باللام ان لم ينفك عنه التعريف وبالنداء ان انفك واما
ان يكون فى آخره فان كان جملة خبرية فهو الموصول وان كان غيره فهو المضاف

والمضاف

والمضاف الى المضاف فى حكم المضاف لانتهائه بسبب تعرفه الى
الاضافة وكان هذا الوجه اظهر فى بيان حصر المعارف لكن كلاهما
استقرائى أبرز فى صورة الترديد العقلى بين النفى والاثبات ضبطا
وتقليلا للانتشار ولما بين النكرة فى مطلق المعرف وحقق حقيقته وبين انقسامه
شرع فى بيان الاحوال المقتضية لكل واحد من اقسامه بخصوصه سوى النداء
فانه اخره الى القانون الثانى فى الطلب فقال فمختار العلم قدمه
على سائر المعارف اما لانه اعرف المعارف كما ذهب اليه بعض النحاة لكن اما
التعيين بجوهره من غير اعتبار الخارج واما لانه اول خارج من الترديد
والتقسيم لوجوه احضاره بعينه اى ملتبسا بعينه وبشخصه بحيث يكون متميزا
عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره بالنكرة وان كانت
موصوفة نحو رجل عالم جائى كان ضم الكلى الى الكلى لا يفيد الجزئية
والتشخص بطريق يخصه اى لا يطلق على غيره بوضع واحد فلا يخرج به
الاعلام المشتركة لان اطلاقها على غيره باوضاع متعددة
بل سائر المعارف ولا حاجة الى قيد ابتداء لاخراج الضمير الغائب والمعرف
بلام العهد لخروجها بقوله بطريق يخصه فان قيل علم الجنس خارج عن
الضابط المذكور لان الاحضار فيه انما هو بجنسه دون شخصه
قلنا الكلام فى الاعلام الشخصية وعلميته كاسامة تقديرية للضرورة
الاحكام من منع الصرف وامتناع دخول اللام نحو الله ولى الذين آمنوا
خاص من الاعلام الغالبة نظرا الى الاصل ومن المختصة نظرا الى انه
بعد حذف الهمزة وادغام اللام لا يصح اطلاقه على غيره وقيل هو صفة
بمعنى الواجب او المعبود بحق ورد بانه يستلزم ان لا يفيد لا اله الا الله
التوحيد لان المستثنى حينئذ مفهوم كلى وهو يحتمل الكثرة وايضا
فالمستثنى منه اما المعبود بالحق فيلزم اخراج الشئ من نفسه او المعبود مطلقا

فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيكون اله بمعنى المعبود
الحق ويكون الله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
الا خالق العالم وذكر بعض الاصوليين ان هذه الكلمة تفيد التوحيد
بالوضع الشرعي دون اللغوي ت التعظيم ح او الاهانة كما في بعض
الالقاب والكنى في بعض النسخ كما في بعض الالقاب وفي بعضها كالكنى وعلى الاول
تقدير اي كالتعظيم في بعض الالقاب حتى لا يلزم دخول حرف الجر على الحرف
وهذه الدلالة بحسب المعنى الاصلي فاللقب علم يشعر بمدح او ذم
مقصود في الاطلاق والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت
وما عداهما من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة كابي الفضل
وابي المعالي وابي المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل
والمذمومة كابي الفضول وابي الشر وابي الجهل وقفة وبطة وكرز
د او الاستلذاذ ب او التبرك نحو الله الهنا ومحمد نبينا وهذه العبارة اولى
من ذكر الابهام كما وقع في عبارة المفتاح والايضاح نظرا الى مشابهة
الاستلذاذ والتبرك فاعتبر عما ذكرنا من المثال و نحوه للفهم
على سائر المعارف لوجه آ الاشارة الى المذكور حقيقة كقول الشاعر
ارى الصبر محمودا وعنه مذاهب   فكيف اذا ما لم يكن عنه مذهب   او ما في حكمه
قال الله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقال تعالى ولابويه لكل واحد
وقال تعالى قل هو الله احد ب حكاية المتكلم اي اذا اراد المتكلم ان
يشار الى نفسه ويحكي منها ما اتى بضمير المتكلم ضرورة كقول بشار
انا المرعث لا اخفى على احد   ذرت بي الشمس للقاصي وللداني   ج تخصيص
المخاطب بالخطاب نحو قول الحماسية   وانت الذي اخلفتني ما وعدتني
واشمت بي من كان فيك يلوم   واعلم ان امثال هذه الوجوه
مما يقصد به اصل المعنى انما يبحث عنها في علم المعاني من حيث ان المقام

بعض

بعض الاقتصار على اصل المعنى وهو خاصة زائدة عليه و نحو الخطاب
ان يكون حاصلا مع مخاطب معين هذه عبارة المفتاح والاسد
لمعين كما هو عبارة الايضاح وذلك لان ضمير المخاطب وضع بوضع
عام لكل معين من المخاطبين كما هو مذهب المحقق او موضوع لمعنى كلي
بشرط استعماله في جزئياته المعينة كما ذهب اليه بعض فحقه ان يستعمل
فيما وضع له واستعماله في وضعه استعمال فيه وهذا الكلام تمهيد منه
لما يريد بعده من حكاية العدول الى غير معين والا فهذا المعنى معلوم
مما تقدم من تحقيق حقيقة المعرفة لا سيما والخطاب عبارة عن توجيه
الكلام الى حاضر معين وقد يعدل عنه اي عن حق الخطاب تعميما اي
لارادة تعميم الخطاب كقول الشاعر   اذا انت اكرمت الكريم ملكته
وان انت اكرمت اللئيم تمردا   وكما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك
وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان
اكرم او احسن اليه فان قيل لم عدل عن هذه العبارة مع انها
ايضا مفيدة للتعميم قلت لما في الخطاب من التشهير مع التعميم كانك
تخاطب كل من يصلح للخطاب فمخاطبه بسوء معاملته عنها على عموم اهتمامه
بواحد دون واحد وهذا كما تناول العلم بواحد من الامة المسماة به
لكن القياس عليه يقتضي ان يحكم بتنكيره كما تنكر العلم المأول مدخل علم
الكلام ويضاف لاجل ذلك وعليه اي وعلى عموم الخطاب دون خصوصه كما
هو الظاهر وجوز بعض الائمة نظرا الى ان سياق الكلام لما كان للتسلية
الرسول صلى الله عليه وسلم مما يلقاه من المجرمين فجاز ان يكون الخطاب
لخصوصه عليه السلام حمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
ولما كان الحمل على التعميم خلاف الظاهر وجب فيه نكتة فاشار اليها
بقوله كأنه اي كان كونهم ناكسي رؤسهم لوضوحه على كل احد

يستحق ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية وقد يقصد تعميم الخطاب بحسن الحال
كما في قوله تعالى اذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رأيت
ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا او تعريف الموصول على سائر المعارف لوجوه
آ ان لا علم منه اى مما يعبر عنه بالموصول المخاطب بكسر الطاء او المخاطب
بفتحها او كليهما جميعا غير ذلك اى غير اسناد الصلة اليه كالذي كان
معك امس لا اعرفه او الذي كان معنا امس رجل عارف او عارفه
او الذين في بلاد الشرق لا نعرفهم فان قيل الفرق بين الكلم الواقعة
صلة والواقعة صفة مع ان كليهما معلومتان قلنا الصفة معلومة
الانتساب الى معين والصلة الى شيء ما فان قيل لم لا يجوز ان يجعل
صفة ما يجعل صلة فلا يتعين الموصول قلنا لان الكلام على تقدير
حصول مطلق التعريف واختيار الخصوصيات او استهجان التصريح لكونه
من اسماء النساء او من الاسماء المذمومة الصالحة لان يتطير بها او
الموجبة لسوء الادب او الاخفاء من غير المخاطب فيعبر عنه بالمبهم لذلك
وكان صاحب المفتاح رحمه الله ادرج الاخفاء في استهجان التصريح فلذا
لم يذكره والاولى افرازه كما فعله المصنف لانهما مفهومان متغايران
صالحان لان يقصد كل مع الذهول عن الآخر او زيادة التقرير
لحكم سيق الكلام لاجله نحو وراودته التي هو في بيتها هذا يصلح مثالا
للاوجه الثلثة لان اسماء النساء مما يستهجن التصريح بها ومما يخفى
غالبا وفيه تقرير سيق له الكلام من نزاهة يوسف عليه السلام لان
امتناعه منها مع كمال قدرته عليها يدل على طهارة ذيله جدا وعنه
ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعيينه لان في زليخا وامرأة
العزيز بسبب جواز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني
احتمالا ليس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهود متعين بذلك

وزياده

وزيادة تقرير المسند اليه ايضا لان كونه في بيتها موجب للتمكن من المراودة
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة والمراودة للمفاعلة من راد يرود
اذا جاء وذهب كالذي خادع صاحبه عما في يده اي خادعه عن نفسه
واحتالت في طلب مواقعته اياها او توجه الذهن لما سيرد عليه وهو ا
اى الى الموصول بسبب ابهامه واستطالته بالصلة من التشويق الى
ما هو مبني عليه كقول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي فيها حنفيا
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد قال صدر الافاضل
رحمه الله وغيره من المحققين ان المراد الحشر الجسماني وهو الملائم للمقام
وتردد من تحير في وقوعه لبعض الامن غاية الجهل فان من رأى الاول
كيف يشك في الآخر ولا يليق بالعاقل ان يعتقد ان الانسان مع
عجائب حكم الله تعالى فيه ليس عيشه الا في الدنيا اياما قليلا في كمد ومشقة
بل لهذا خلق الابرار بل للحيوة الابدية في جوار المليك المقتدر الغفار
فقد تعسف من حمله على آدم عليه السلام او على ناقة صالح عليه السلام او
على ثعبان موسى عليه السلام او على العنقاء اى جعل الموصول منشأ
التشويق على رأي صاحب المفتاح رحمه الله وقال صاحب الايضاح وهو
الاظهر منشأ التشويق هو التقديم لا الموصولية اذ لو قدم الخبر لم يكن
تشويقا اصلا مع انه موصول او بناء الخبر عليه اى على الموصول تعظيما
اى لاجل تعظيم الخبر وذلك اذا كان الموصول موصولا بمعنى تعظيمي نحو قول
الفرزدق نحو ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
السمك الرفع والبيت الكعبة او بيت المجد ولما وجب تناسب آثار المؤثر الواحد
حصل في الحكم تعظيم حيث اسنده الى رافع السماء او تحقيرا عطف على تعظيما اي بناء
الخبر على الموصول لاجل تحقير الخبر والفرق بين التحقيق والتقرير والتحقيق ان
الاول باعتبار التصور والثاني باعتبار التصديق كذا قيل ولكن كل

اذ كما يصح ان يراد تبري امرأة العزيز والمراودة وهما تصوران يصح ان يراد نهو براهة يوسف عليه السلم وهو تصديق كما ان المهاجرة نهو زوال الحبها ونحوها وهو تصديق فلم يعرف اللهم الا ان يقال العزيز لا يعني للتصديق بل يحتمله ويحمل التصور والتحقيق متعين للتصديق او يقال التحقيق من اجل اختصاصه بالخبر اخص من التعزيز فانه يعم الخبر والخبر عنه والحكم كما سبق وهذا الاخير اشبه نحو قول الشاعر ان التي ضربت بيتا مهاجرة
البيت عند العرب يتناول بيت الشعر والجلد والكرباس وهو الخيمة و
البيت المبني نحو الطين وضرب البيت عبارة عن ضرب اوتاد الخيمة
مهاجرة بكوفة الجند اصبحت الى الجند لمقامه بها غالت من الغول بالفتح
وهو الاهلاك ودّها من اضافة المصدر الى الفاعل اي ودها لي غول
بالضم وهو جنس السعلاة وكل ما اغتال الشي فاهلكه غول او تعليلا
عطف ايضا على تعظيما نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم
جنات الفردوس فان الايمان والاعمال الصالحة علة لحصول الجنات والفرق
بين هذا الوجه والذي قبله مع اشتراكهما في كون الصلة علة للخبر فيهما
ان الملحوظ ههنا مجرد التعليل فكانه قيل من يومن ويعمل صالحا يدخل
جنات الفردوس والشرطية لا تستلزم وجود الطرفين وفي الاول يلاحظ
مع التعليل كون العلة والمعلول موجودين في الخارج وقيل الفرق ان
الصلة علة للخبر ههنا والخبر علة للصلة في الاول فالاول تعليل على
طريقة برهان الان لانا نستدل بالمهاجرة المعلولة لزوال المحبة
عليه والثاني على طريقة برهان اللم لان انتفاء الايمان والعمل الصالح
لا دخول الجنات والاول علة للثاني فالوجه الثاني عكس الاول وهذا
الفرق ليس في المفتاح لكنه ليس فيه فائدة يعتد بها في علم المعاني وهذا اي ايثار
الخبر على الموصول لاجل التعليل قد يتبعه تعظيم للمتكلم نحو الذي يوافيني يستحق

لانا لله الشاني ... والوجه الاول اني متن

الاجلال والرفع فان الصلة مع كونها علة للخبر يتبعها تعظيم المتكلم كما ترى او السامع نحو الذي يوافقك يستحق الاجلال والرفع او المذكور في مقام الصلة نحو الذي يوافق زيدا يستحق الاجلال والرفع او لغيرهم اي لغير المذكورين
الثلثة نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فان فيه
ورآه تعظيم شعيب عليه السلم تعريضا بتعظيم مصدقيه وتنزيههم عن الخسران
او اهانة له اي للمتكلم او للمخاطب او للمذكور او لغيرهم نحو الذي يوافقني
او يوافقك او يوافق زيدا يستحق الاذلال والصفع او شيئا عطف
على تعظيما وفي بعض النسخ او التنبيه وهو ايضا صحيح لان المفعول له
جاز ان تكون معرفة ونكرة اي بناء الخبر على الموصول لاجل تنبيه المخاطب
على خطاء وقع منه نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ
فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم فان ترى واري مجهولين
يستعملان بمعنى الظن في مفعولين من ثلثة مفاعيل فبناء المجهول
نقص منها واحدا والباقيان على حالهما اخوانكم يشفي غليل صدورهم
الغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش
ان تصرعوا اي تهلكوا يقال صرعه اذا القاه على الارض فان الاتيان
بالموصول مع الصلة ايماء الى ان ظن المخاطبين بانهم اخوتهم خطاء
لان الخبر الآتي ينافي الاخوة والمودة ولو عبر عن المسند اليه باسمه
وبني عليه الخبر وقيل ان قوم الفلاني يشفي غليل صدورهم لم يكن
فيه تنبيه على الخطاء لانه فرع ذكر الخطاء وانما يذكر في صلة الموصول
او غيره عطف على خطاء اي التنبيه على معنى آخر غير الخطاء كالتنبيه
على ان فقدان الدنيا يوجب وجدان الآخرة فيحصل بذلك التسلية
قال ابو العلا في قصيده يرثي جعفر بن علي ان الذي الوحشة في داره
تونسه الرحمة في لحده قال صدر الافاضل رحمه الله في الضرام

بهام

هذا على طريقة الدعاء، وحينئذ لا يكون مما نحن فيه وقال في المفتاح
يجوز ان يكون خبرا وحينئذ يكون مما نحن فيه قال بعض الفضلاء
الاولى تأخير الموصول عن اسم الاشارة لكونه اعرف ولان المخاطب
يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول قلت هذا يقتضي ان يكون
اسم الاشارة اعرف جميع المعارف فلا وجه للاقتصار على الموصول
و يختار الاشارة على سائر المعارف لوجوه يقتضيها أي تعينه طريقا
بان يكون الشيء مبصرا او في حكمه ويكون الاشارة اخص الطرق
او لا يكون غيره من الطرق معلوما وانحصاره فيها على التمييز
اي تعينه من جهة الطريقة ب العناية بكمال التميز اذ لا تميز فوق الاشارة
الحسية ووضع اليد على الشيء والمقصود من كمال التميز غاية تخصيصه
بما ينسب اليه حتى لا يبقى مجال صرفه الى غيره. قال الفرزدق
رحمه الله في الامام زين العابدين على جده وعليه افضل صلوات
المصلين هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم
هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقي النقي الطاهر العلم قيل حج
هشام بن عبد الملك في حكومة ابيه فطاف بالبيت واراد ان
يستلم الحجر فلم يقدر من الزحام فنصب له منبر فجلس عليه واطاف
به اهل الشام فبينا هو كذلك اذ اقبل علي بن الحسين عليهما السلام
واذا عليه ازار ورداء احسن الناس وجها واطيبهم عرفا
فجعل يطوف فاذا بلغ موضع الحجر تنحى الناس حتى يستلمه هيبة
واجلالا فغاظ ذلك هشاما فقال شامي من هذا الذي قد هابه
الناس هذه الهيبة فقال هشام لا اعرفه لئلا يرغب فيه اهل
الشام فقال الفرزدق لكني اعرفه فقال الشامي من هو يا ابا فراس
فانشد مرتجلا قصيدة هذا مطلعها او التنبيه على غباوة السامع اوادعاء

مرفوع

مرفوع عطف على قوله التنبيه او مجرورا عطف على غباوة او الغبي لا يميز
عنه لعدم فطنته الا بالحس اي لا يدرك شيئا الا اذا كان من
المحسوسات التي هي المبادي الاول لكونها في غاية الجلاء و
يشترك فيها الغبي والذكي كقول الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع فنسب جريرا الى الغباوة وادعاه انه لا يميز
تعريضا بذلك نسبة او التهكم بالاشارة الى الغير مشار اليه كما تقول
للاعمى هذا ابوك او للبصير ثم شيء اعلم انه لا معنى لهذا الاشتراط بالنسبة
الى الاعمى لحصول التهكم معه سواء كان ثم مشار اليه او لا نعم
لو قال او للبصير وليس ثم شيء لكان مستقيما حتى يكون للتهكم
صورتان او بيان حاله في القرب والبعد والتوسط بهذا او ذلك وذاك
اخر التوسط لان تحصله بعد حصول الطرفين اذ به اي ببيان الحال يحصل
كمال التميز هذا زائد على المراد لا طائل فيه لان بيان الحال غرض مطلوب
في نفسه من الاشارة ولو كان المقصود منه كمال التميز لرجع الى الوجه
الثاني بعينه اللهم الا ان يقال يريد الاشارة الى ان بيان
الحال كما يراد قصدا الى ذاته يراد وسيلة الى قصد كمال التميز نحو
قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون هذا امثال العناية
بكمال التميز فان المقام ملائم فان قيل دلالة هذه الاسماء على بيان الحال
وضعية فتكون خارجة عن نظر علم المعاني قلت ملاحظة اقتضاء المقام
لاصل المعنى ترقي المعنى الوضعي الى عداد المعاني العقلية على انا نقول
البحث عن بيان الحال تمهيد لما بعده وقد يقصد في اسم الاشارة القريب
وقد للدلالة على حرمة الحكم وقلته القرب في الرتبة تحقيرا اجراء الامور المعقولة
مجرى الامور المحسوسة وتنزيلا لقرب الدرجة وضعة المحل منزلة قرب
المسافة وذلك ان تقول الامر الحقير لا يمتنع على الناس بل يكون قريب الوصول

سهل المتناول وافعاسن ابدهم وارحلهم فالحقارة تناسب القرب
المكاني وتستلزمه بوجه ما والفرق بين الوجهين ان الاول مبني على
اعتقاد الخسة والثاني على اعتبار اللزوم نحو قوله تعالى حكاية عن الكفار
في شان الرسول عليه السلم اهذا الذي بعث الله رسولا وقد يقصد بالقرب
التعظيم بان نزل قربه من ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب
المسافة فيعبر عنه بهذا قال الله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا
وقال ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وقال لا اقسم بهذا البلد
وانت حل بهذا البلد ويمكن ان يجعل الامر العظيم من شانه ان يتوجه اليه
ويطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب العظم القرب
المكاني ويستلزمه وقد يقصد بالقرب تقريب حصول نحو هذه النعمة قد
قامت تنزيلا القرب زمانا منزلة قرب مكانه او البعد منها اي قد يعتبر في اسم الاشارة
البعيد البعد في الرتبة تعظيما تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة
بعد المسافة واجراء للمعقول مجرى المحسوس وايضا الامر العظيم يتاتى
على الناس ويبعد عنهم لجلالته ورفعة شانه فمن هذا الوجه يناسب العظم
البعد المكاني ويستلزمه بوجه ما نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب ذهابا الى
بعد درجته في العلاء على تفسير صاحب المفتاح وقال صاحب الكشاف رحمه الله
انه اشارة الى الموعود به في الكتب المتقدمة او في قوله انا سنلقي عليك
قولا ثقيلا وهو بعيد فالبعد على حقيقته ولعمري كلام المفتاح ادق
واحرى كالاخفى ونحوه وتلك الجنة التي اورثتموها وكذا قالت
فذلكن الذي لمتنني فيه ولم تقل هذا وهو حاضر رفعا لمنزلته في
الحسن وتمهيدا للعذر في الافتتان به واعلم انه كما يقصد بالبعد
تعظيم المشار اليه قد يقصد تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه
ذلك قال كذا والغياب هذا القرب وحضوره لكن الامير يستعظم نفسه

من

من ان تقرب منه احد فيشير اليه بما يشار به الى البعيد استعظاما
او تحقيرا منصوب عطفا على تعظيما اي يعتبر البعد في الرتبة تحقيرا له
تنزيلا لبعده عن ساحة الحضور منزلة بعد المسافة وتشبيها للمعقول
بالمحسوس وايضا الامر الحقير من شانه ان لا يلتفت الناس اليه
ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه يكون الحقارة مناسبة للبعد المكاني
ومستلزمة له نحو ابليس ذلك اللعين فقال يضل قال الله تعالى فذلك
الذي يدع اليتيم اي يدفع وقد ينزل الغائب باعتبار عظمته
منزلة البعيد فيشار اليه بذلك ويبعد الاشارة اليه بهذا
وقد يذكر المعنى لخاطر المتقدم بلفظ البعيد نظرا الى ان المعنى غير مدرك
بالحس بل بعيد او المعقول بحسب ما له من الخفاء بمنزلة البعيد وكما
المعرف باللام على سائر المعارف للاشارة الى نفس الحقيقة من حيث هي
نحو قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي اي جعلنا مبدا كل شيء حي هذا
الجنس الذي هو جنس الماء فان الريح ومنه الملك والنار ومنها
الجن والتراب ومنه الانس كلها مخلوق من الماء على ما ورد في الروايات
او الاستغراق اي للاشارة الى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
وشمولها له مطلقا اي غير مقيد بمتعارف عرف بل مراد انه كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو ان الانسان لفي خسر والدليل على
عمومه صحة الاستثناء لما تقرر في اصول الفقه من ان الاستثناء معيار
العموم ونحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة او مقيدا
بالمتعارف حتى يصدق الكلام نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده
او اطراف مملكته فحسب لا صاغة الدنيا وهو جمع الصائغ وهو
من يصنع نحو الذهب والفضة في القالب ولاضافة الاستغراق
العرفي اكد في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور انه في المفرد

المذاب م

اشمل نحو ای وس العظم منی دون العظام لجواز بقاء البعض فان
الجنسیة فی المفرد قائم فی وحدانه فلا یشذ منه شیء وفی الجمع فیما فیه
الجنسیة من الجموع فیخرج منه عظم او عظمان علی الخلاف المشهور فی اقل مراتب
الجمع هذا ومن ثمه قال ابن عباس رضی الله عنهما ان دلالة قراءة کتابه
فی قوله تعالی وملائکته وکتبه ورسله اکثر من کتبه قال صاحب المفتاح رحمه الله
یصدق لا رجال فی الدار اذا کان فیها رجل او رجلان بخلاف لا رجل والحکم
ان المراد بقولنا استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع ان الجمع اذا کان
باقیا علی جمعیته فالمفرد اشمل منه وفی التمثیل الثانی علی جمعیته اشارة
الی ذلک فظهر سقوط الاعتراض علی المفتاح والاستغراق یعنی کل الافراد
فلا ینافی افراد الاسم ولهذا مع رعایة المشاکلة امتنع الرجال الطوال
او للعهد ای للاشارة الی حصة معهودة من الحقیقة واحدا کان او اثنین
او جماعة یقال عهدت فلانا اذا ادرکته ولقیته **لفظا** ای عهدا
لفظا ویسمی العهد الخارجی وهو اما تحقیقی **نحو کما ارسلنا الی فرعون رسولا**
فعصی فرعون الرسول او تقدیری نحو ولیس الذکر کالانثی بعد قوله انی
نذرت لک ما فی بطنی محررا لاستلزام التحرر الذکر **او ذهنا نحو اطیعوا الله**
واطیعوا الرسول ای محمدا علیه السلام واعلم ان المصنف وهم ان العهد
الخارجی ما یکون معهودا فی صریح اللفظ فلذا قال لفظا فاذا لم یکن
العهد فی صریح اللفظ فهو العهد الذهنی فلذا مثله بقوله تعالی واطیعوا
الرسول وهذا من الاوهام الرکیکة جدا لان مدار العهد الخارجی علی ارادة
المعین سواء کان معهودا فی اللفظ او لا صریحا او کنایة ویقابله
العهد الذهنی وهو ارادة الفرد المنتشر فالرسول فی کلتا الآیتین
معهود خارجی والعهد الذهنی نحو قولک ادخل السوق واشتر اللحم
ثم انه ذکر فی معانی اللام قسمة رباعیة وهو غیر المذهب المشهور فی العربیة

لان المشهور ان اللام اما للعهد الخارجی او للجنس ویندرج فیه العهد الذهنی
والاستغراق کما اسلفنا وغیر الوجه الذی یماثل المصنف انه العهد مطلقا
کما ذهب الیه ائمة اصول الفقه والمعهود اما نفس الحقیقة حقیقة او بوجه من الوجوه
الخطابیة واما حصة منها وتسمیته بالاستغراق مطلق او مقیدا بکان
الحسی والعرفی بعید لما اصطلح المشهور بلا فائدة کانه عفا الله عنه
وعافانا ما تیسر له النظر فی الکتب المشهورة من علم المعانی وتحقیق المقام
وتفصیله ما افاده الامام العلامة سراج الملة والدین صاحب الکشف
رحمه الله ان الحقیقة الحاضرة فی الذهن وان کانت عامة بالنسبة
الی افرادها فهی باعتبار حضورها فیه اخص من مطلق الحقیقة فیقول
اللفظ الموضوع لمطلق الحقیقة لا باعتباره فمنها اسم الجنس والموضوع
لها باعتبار حضورها الذهنی مع قطع النظر عن افرادها علم الجنس ونظیره
المعرف بلام الجنس والموضوع لها باعتبار وحدة منتشرة هو النکرة
ونظیرها المعرف بلام العهد الذهنی والموضوع لها باعتبار وحدة معینة
هو العلم الشخصی ونظیره المعرف بلام العهد الخارجی فظهر الفرق بین المعرف
بلام الجنس وعلم الجنس واسم الجنس والنکرة وهذا مما خفی علی الاکثرین
قال بعض الافاضل الراجح فی معانی اللام العهد الخارجی
لانه قسم التعیین وکماله ثم الاستغراق لان الحکم علی نفس الحقیقة بدون اعتبار
الافراد قلیل الاستعمال جدا والمعهود الذهنی مفتقر الی قرینة البعضیة
فالاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حیث لا عهد فی الخارج لا سیما فی الجموع
المناسبة للکثرة والعموم وما یقال ان المعرف باللام اذا اعید کان
عین الاول اکثری لا کلی کتعاریف المنکر المعاد فانه ایضا اکثری ثم
ان الحقیقة تصلح للتوحد والتکثر لکون الحکم استغراقا او غیره الی المقام
فان کان خطابیا حمل علی الاستغراق دفعا لابهام التحکم وان کان استدلالیا

اقل

حمل عليه بحمل اخذا بالتعين وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع
على الاصح والاثنان عند بعض تنبيه على تفصيل ما تقدم اجمالا
اللام للتعريف اي اللام موضوعة للاشارة الى تعيين مدلول
ما دخلت عليه والحقيقة بعد باعتبار اللفظ اي مدخول اللام سواء اسم الجنس
وهو موضوع للحقيقة من حيث هي فيكون المعرف باللام حقيقة في
تعريف الجنس لكونه مستفادا منه بحسب الوضع والتعميم اي
الاستغراق والتخصيص اي العهد خارجا او ذهنا عارضان على الوضع
مجازان فيهما الى قرينة تصرف عن ارادة الحقيقة والمجاز خير من الاشتراك
لاحتياجه الى تعدد القرائن بحسب تعدد المعاني فالمعرف باللام
يكون مجازا فيهما ولذا حمل صاحب الكشاف رحمه الله التعريف في الحمد لله
على الجنس واستشكل صاحب المفتاح رحمه الله كون اللام لتعريف الحقيقة
والاستغراق معا لان المراد بتعريف الحقيقة ان كان القصد اليها من
حيث هي لزم ان يكون جميع اسماء الاجناس معارف وان يصح قولنا
ذكر ذكري الحسنة او القبيحة وان يكون اللام في الرجل لتاكيد تعريف
الحقيقة وان كان القصد اليها من حيث حضورها في الذهن لم تتميز
عن تعريف العهد وان كان الاستغراق لزم كون اللام لغير معنى
التعريف لان الاستغراق هو الشمول والتعريف عبارة عن الاشارة
الى التعيين وهما متغايران كالاكثر الاسماء ان كل رجل يشملك لا سواء
مع عدم التعريف واجاب عنه صاحب الايضاح وتبعه فيه جم غفير
من الفضلاء بانه يتميز عن العهد بان المنظور في العهد الحصة من
الماهية ورد الشيخ الشريفي قدس الله سره بانه ليس فرقا في
معنى التعريف وهو الاشارة الى الحضور بل هو اختلاف راجع الى المعروض
التعريف اعني الحاضر فلا يكون فرقا مؤثرا وان اعتبر خصوصية الحاضر كان

التقسيم

٢٧

التقسيم بمجرد الاصطلاح لا باعتبار حقيقة التعريف في نفسها وقيل المراد
من اشكال صاحب المفتاح رحمه الله ما يحق ما اختاره من ان اللام
موضوعة لتعريف العهد لا غير وان المراد بتعريف الحقيقة احد قسميه
وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه خطابي و باختيار المضاف
من بين سائر المعارف لانه اي الاضافة اخصر طريق الى احضاره سواء
اي من طريق الاضافة كقولك غلام زيد اذ لم يكن عندك منه
شيء سواه وعند سامعك كما في الشائع وفيه نظر لان النسبة الاضافية
يجب ان تكون معلومة للمخاطب وهي اشارة الى نسبة خبرية
فلا يمكن الاختصار بطريق الموصولة بان يقال الذي هو غلام لزيد
ولذا لم يلتفت صاحب الايضاح رحمه الله الى هذا الوجه في كتابه
فالصواب اي مثال الاول كونه اخصر طريق نحو هواي مع الركب اليمانين مصعد
فان قيل الذي يعلو او الاشارة ما هم قلت المراد ان يكون اخصر
طريق في اداء النسبة المعلومة وحينئذ لا اشكال اذ تعذر التعداد
اي يكون الاضافة مغنية عن تعداد وتفصيل ممتنع استيفاء او عادة
كما تقول اتفق اهل الحق على كذا او نحو قول الشاعر بنو مطر يوم اللقاء
كانهم اسود لها في غيل خفان اشبل او تعسره اي تعسر التعداد نحو اهل
البلد فعلوا كذا او املال اي يكون التعداد موجبا للاملال نحو حضر اليوم
علماء البلد فان تعدادهم بأسمائهم يوجب تطويلا وتأخيرا او فيه املال
المتكلم ويجوز ان يراد بالاملال سامة المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل
السوق حـ مجاز لطيف لكوكب الخرقاء اي يكون الاضافة متضمنة اعتبارا
لطيفا مجازيا نحو قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب
فاضافة الكوكب اليها لاعتبار دقيق المسلك مجازي وهو اختصاصها بها من
حيث انها لا تتهيأ للغزل واعداد اهبة الشتاء حتى يطلع سهيل

ونظيره قوله تفرق غرابها لضيق الوقت وسهيل بدل
من كوكب الخرقاء او بيان له والغزل بمعنى المغزل وانما سمي القطن به
اعتبارا بالمآل والتراب صحح قربه فالاضافة لمجرد الملابسة
البعيدة اللطيفة مع كون المعنى التركيبي في الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الملكي وهذا من المجاز اللغوي دون العقلي كما ظن اذ
لم يتناول ههنا لملابسة ومجرد كون الاضافة لملابسة لا يكفي فيما يكون
فيه على ما وهم بل الاحوال يكون في التلبس بعد ولطافة كما في البيت
ومن لطائف الاضافة التحريض على الاكرام او الاذلال او نحوهما مثل
عبد نبيك او عدوك ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها و
لا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها
استعطافا لها عليه وكذا الوالد ومنها الاستهزاء والتهكم نحو ان
رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون ومنها افادة التعميم في الجنس
كقولهم بدلك على حرام الارض النعمة من رائحتها يعني بدلكم على جنس
الحرام وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنس والوحدة فاذا اضيف
اضافة هي من خواص الجنس دون المفرد علم ان القصد الى الجنس كما نص
في نحو وما من دابة **او لتعظيم للمضاف** نحو عبد الخليفة ركب **او المضاف اليه**
نحو مملوكي حضر **او لغيرهما** نحو عبد الخليفة جليس زيد فيعظم شأن زيد **او**
نوع **اهانة للمضاف** نحو ولد الحجام او المضاف اليه نحو ضارب زيد او
لغيرهما نحو ولد الحجام جليس زيدا **تذنيب** هو جعل الشيء ذنابة لاخر
ولما ختم بهذا البحث مباحث التوابع عقبه بالتذنيب **قد يقع المعرفة**
على قلة **مسندا** وان كان الاصل ان يكون المسند نكرة على عكس المسند اليه
ثم استشعر سؤالا بانه يقال اذا كان المسند معرفة يكون المسند اليه لا
محالة معرفة لان تعريف المسند مع تنكير المسند اليه مع كونه مستبعدا عقلا

لم يقع

في كلام العرب وما ظنك منه من الصور نحو ولا يك موقف منك الوداعا
محمول على القلب واذا كانا معرفتين فمعلوم من فائدة الاسناد المخاطب
فاجاب عنه بقوله **وكونه معلوما معينا** عند السامع **لا يمنع كون الخبر** اي الكلام الخبري
مفيدا اذ قد يقصد به اي بالخبر مع كون طرفيه معلومين **لازم الفائدة**
كقولك لمن اثنى عليك بالغيب انت الذي اثنيت علي بالغيب ولمن حفظ
التورية انت الذي حفظ التورية وانما تقدم لازم الفائدة لان الاكثر
فيما طرفاه المعلومان ان يقصد اليه وقد يقصد بالخبر كونهما معلومين
والفائدة نفسها **بان يكون للسامع علم** ذاتي **اي** تصديق **بغير** مثلا علم ذاتا بانه
مسمى بزيد وآخر بانه متصف بانه اخوكم **ثم يشك** اي السامع **في احدهما**
اي في حال احدهما والمراد انه يلتفت الى احدى الذاتين المعلومين
ويشك في ثبوت الاخرى لها وهذا معنى قوله **ام الاخرى ام لا**
فالمراد بالاحدى هو المعلوم الذي يجعل مبتدأ فالتفات السامع اليه
وبالاخرى ما يجعل منهما خبرا والحاصل ان الافادة منوطة على كون الانتساب
مجهولا وهو لا ينافي معلومية المنتسبين فحينئذ يلقى اليه الخبر **فيعين عنده**
بسبب القاء الخبر **ذلك الشاك** الحاصل في الانتساب المجهول بين المنتسبين
المعلوم **مسندا** اي بما ذكرنا من ان السامع قد يلتفت الى احد المعلومين
فيجعل ذلك مبتدأ ويشك في ثبوت الآخر ويجعل هذا خبرا
يعلم الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد اي لا يختلف التقدم فيهما فيقدر ايما
يقال زيد اخوك لمن يتصوره شاكا في زيد طالبا للحكم عليه هو الاخ ام لا
واخوك زيد لمن هو شاك في ان الاخ هو زيد ام لا قال بعض الفضلاء
وهذا ظاهر ما ذكره صاحب الكشاف رحمه الله في قوله تعالى واولئك هم
المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو
فقل زيد التائب محل نظر لان الواجب ان يقال التائب زيد لان التائب

هو المقصود وعلى قياس ما مر في زيد اخوك وعكسه وجوابه اذ من في السؤال
مبتدأ والضمير الراجع الى الثالث اعني هو خبره كما هو المشهور وهو
مذهب سيبويه ه فيجب ان يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالثالث فالجواب
المطابق ان يقال زيد الثالث على قياس مسئلة زيد اخوك فان الانسان
المعين هو الحاضر في الذهن قبل الثالث كما يفهم من قول صاحب الكشاف
بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب واعلم انه يجب تعريف المسند اليه
عند تعريف المسند اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة
والعقل ايضا يؤيده فان قيل ما تقول في نحو كم درهما مالك قلنا
كلامنا في الخبر وقد اشار اليه بقوله علم ذاتين بصفتين فانه يدل على
حصول الصفة وتحققها وذلك في الاخبار لا في الانشاء و مما ذكرنا
من ان السامع يتصور احدهما ويشك في الاول اي هو الاول ام لا انضا
يعرف قول بعض النحاة المقدم من المعرفتين هو المبتدأ لما عرفت من ان زيدا اخوك
انما يقال لمن يتصور زيدا ويشك في انه اخوه ام لا فوجب ان يجعل
زيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك اخوك زيد لمن يتصور الاخ ويشك في
انه زيد ام لا فقد اتفق في هذه المسئلة محققو الاعراب والبيان
مع انه تاكيد لافادة الخبر في صورة تعريف المسند اي بعد الفائدة
المذكورة مع فائدة اخرى في بعض الاوقات وذلك اذا اريد به
اي بالمسند المعرف الحقيقة افاد ذلك التعريف حصرا اي حصر الحقيقة التي هي
مدلول الخبر في المبتدأ اما حقيقة كقولك الله العالم الذات او ادعاء نحو حاتم
الجواد لكمال الجود فيه فلا يعتد بجود غيره ثم المقصود قد يكون نفس الحقيقة
مطلقا اي من غير اعتبار بعد ما شيء كما من المثالين وقد يكون الحقيقة
بعد ما بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في القصر
حقيقة او ادعاء هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين

دون

لا يفي

لا يفي احد وهو الواهب الف قنطار ولوجود العقل لا يقال زيد المنطلق
وعمرو والا لزم التناقض بل لا عمرو وكذا عند ارادة الجنس في الخبر
حصره في المبتدأ وعند ارادته في المبتدأ حصره في الخبر نحو المنطلق
زيد وقول الامام الرازي المنطلق يتعين للخبرية لكونه دالا
على معنى وصفي مردود بانه اذا جعل مبتدأ يراد به الذات التي
له الانطلاق كما ان زيدا اذا جعل خبرا يراد به المسمى بزيد وهذا
الجواب لصاحب المفتاح وقد دل على انه كان اعلى كعبا وادق نظرا
من الامام الرازي في طور الحكمة ايضا فان الاستشكال وجوابه
من الاعتبارات المنطقية فقوله مع انه في موضع الحال من المفعول
في قوله اذ قد يقصد به قيل واراد لفظه مع بعد الانحصار
ايضا قد يكون فائدة الخبر كما اذا قلت زيد المنطلق لمن يعلم ان
زيدا منطلق ولم يعلم الانحصار قلت اذا اريد الانحصار فقط
لم يكن المنطلق خبرا بالحقيقة بل يكون الانحصار هو الخبر وليس في من
جهات التعريف شيء اصلا فلم يكن من المبحث على ان المعنية يدل على
عكس ما اراد فتدبر واما تنكيره فلامور مرجحة على التعريف وهذه
الجملة معطوفة على قوله التعريف لافادة فائدة ولما كان التعريف
منافيا للتنكير كان التنكير دالا على الوحدة لمقابلة احكام المتقابلات
فيمثل الوحدة اما شخصية كقوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى اي فرد
من اشخاص الرجال واما نوعية كقوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاغطية لا يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن
آيات الله وهو المراد بقوله اي الافراد اي للقصد الى فرد غير معين في
اللفظ وان كان في الواقع معينا مما يصدق عليه اسم الجنس شخصا او نوعا
اي افرادا شخصيا او نوعيا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اي

خلق كل فرد من افراد الدواب من فرد من الماء او كل نوع منها من نوع
منها وفرده للاول مع نوعه الثاني جائز لكنه مستبعد وعكسه
محال او لان لا يعرف المتكلم منه اي من المسند اليه الذي يراد التعبير عنه
الا ذلك القدر الذي يدل عليه التنكير وهو الجنس حقيقة اي تحقيقا معرفته
اسما ء حقيقتا كقولك في الدار رجل وانت لا تعرفه في الواقع الا
بذلك القدر او ادعاء بان تعرفه في الواقع وتدعي عدم معرفته لغرض
وعليه اي وعلى الادعاء حمل قوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي كان عليه السلم عند المشركين
اظهر من الشمس حسبا ونسبا لكنهم لفرط جهلهم وعنادهم اظهروا
انهم لا يعرفون منه الا الاجنبية بحتمالة وعدم اعتدادهم او ان لا يعرف
السامع كما تقول عندي رجل اذا لم تعرفه السامع يحبه من جهة البعض
والمانع من التعيين كلحوق الضرر كما سأل بعض الصحابة عمن معه وهو رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكانا مهاجرين الى المدينة فقال رجل يهديني السبيل
فنكر واتهم لقامه اصابه المحذور من المشركين الى عليه السلم ابهام
بلوغه حيث لا يكتنه لحقارته او عظمته اي ارتفاع شانه او انحطاطه الى حد
لا يمكن معه ان يعرف ويعرف كنه البنى شانه ولا يسمى منه فعل
وقولهم لا يكتنهه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مولد كذا ذكر الجوهري
رحمه الله وقد ورد الامران في قول الشاعر   له حاجب في كل امر يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب   فان المراد تعظيم حاجب الاول وتحقير
الثاني اي له حاجب واي حاجب عن كل امر يعيبه ويشينه ويعيب
وليس له عن السائل حاجب ما وتحتملهما اي تحمل الحقارة والعظمة قوله تعالى
حكاية عن ابراهيم عليه السلم يا ابت اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اي شيء ما من العذاب قال الزمخشري رحمه الله ان ابراهيم عليه السلم لم يخل كلامه

خلق جديد ج

من حسن

من حسن الادب مع ابيه حيث لم يصرح بلحوق العذاب به بل ما يكون منه
مع ذكر المس وتنكير العذاب وفي ذكر اظهار الاشفاق عليه وهو
موجب لقبول الموعظة او عذاب ما لما فيه استعظام لما ارتكبه ابوه
من الاشراك ومبالغة في الزجر والوعيد فكل منهما ملائم المقام
من وجه وذكر المس والرحمن لا يرجح الاول اذ قد يراد بالمس غاية
الوصول ونهاية الاتصال وغضب الحليم اشد لانه لا يغضب الا
عند تناهي الداعي اليه على ما يقال نعوذ بالله من غضب الحليم ومن
نكات التنكير التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما يريدون به
الكثرة وحمل الزمخشري رحمه الله التنكير في قوله تعالى ان لنا لاجرا
عليه والتقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله اكبر وامتناع
الذهاب الى التحقير ههنا يحمل عد التقليل من التحقير والتكثير من التعظيم
ولقد اجتمعا في قوله تعالى فقد كذبت رسل من قبلك اي رسل اي
رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام واعمار طوال ومن نكات التنكير ارادة
عدم الحكم والعهد كقولك زيد كاتب النوع الثالث من الانواع الثلثة المعقود
عليها الفن الثاني في التوابع اي في بيان الاحوال المختصة بكون
اجزاء الجملة مصحوبة بشيء من التوابع الخمسة وهي لترتيبه الفائدة اراد بها
ما يقصد بالخبر ان يفهمه السامع سواء كان فائدة الخبر او لازمها
لانها تفيد زيادة تخصيص وقد عرفت ان بعد اطراف الحكم وتخصيصها يوجب
بعده من الوقوع وبعده يوجب الاعتداد به فذكر اولا نكتة التابع
مطلقا ثم فصل نكات الخصوصيات على قياس ما مر في التوابع واقسامه
وانما انحصر التوابع في الخمسة لانه اما ان يقصد اليهما معا فهو العطف بالحرف
وان كان احدهما هو المراد فان كان الثاني فهو البدل وان كان الاول فان دل
الثاني على معنى فيه فهو الصفة وان اوضحه فهو عطف البيان وان قرره فهو التاكيد

فالوصف مختار على سائر التوابع لوجوه التفسير وهذا اذا كان
في ذات الموصوف ابهام فيوتى بالوصف ليبينه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف اوضحت
مبهم الجسم وكشفت عنها كانك حددته بها فان قيل فالتفسير حصل
من الاوصاف لا من الوصف قلنا الوصف جنس يعم الواحد والمتعدد
او الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بالاخيرين او التمييز
اي تخصيص بعض ما يصدق عليه لفظ الموصوف نحو زيد التاجر وقوله تعالى
المتقين الذين يؤمنون الاية يحتملهما اي يحتمل التفسير والتمييز فان اريد
بالمتقي من يجتنب عذاب الله وهو الذي يفعل الواجبات بامرها
ويترك المنهيات بحذافيرها فالوصف الجاري عليه للتفسير والكشف
لاشتماله على جميع القيود مطابقة والتزاما وان اريد به التارك اتيانا
اوليا وهو قريب من المعنى اللغوي فالوصف للتمييز والتخصيص لافراد التارك
عن الاتيان او التاكيد اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو تلك
اشارة الى ثلثة وسبعة سبقا في الاية وهذا كان حقه العشرة
عشرة كاملة مكاملة مؤكدة لنقص العشرة كمالها ونحو نفخة واحدة
وامس الدابر او المدح او الذم فيما اذا تعين الموصوف قبل ذكر الصفة نحو
اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم واعلم ان الوصف بالطبع للتمييز
لانه ضمني وبتقيد للاطلاق فربما يقصد وحده كما في الصفة المخصصة وربما
يقصد معه نكته اخرى كالكشف والتاكيد والمدح والذم فان قيل
كيف يقصد التخصيص فيما لا اشتراك فيه اصلا قلنا معنى انه لو فرض فيه اشتراك
خصصه واعلم ان الصفة معلومة الثبوت للموصوف اي يجب ان يعلم السامع
ثبوت الصفة للموصوف قبل ان يجعلها صفة له ليحصل التمييز فاذ علم الشيء بما
لا يعلم له محال فلذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف والاوصاف

قبل

اى يجب ان يكون معلومة للسامع

قبل العلم بها اخبار وكذا حكم النسبة بين المضاف والمضاف اليه والصلة
والموصول وهو اي ثبوتها للموصوف من حيث انه ثبوت مقيد فرع ثبوتها في نفسها
على الاطلاق والمراد بالثبوت في نفسها حصول وجوده اما مثل الملفوظ
على متعارف اهل اللغة فلا انتقاض بنحو العمى فلا يكون الصفة طلبا بل
يمتنع ان يقع الانشاء مطلقا صفة اولا وجود له قبل التلفظ فان الانشاء
ايجاد معنى بلفظ يقارن اللفظ في الوجود فان وقع الطلب بل الانشاء مطلقا
صفة اول الكلام ضرورة فلان يحاضر به ورجل اضربه ماول بالمقول في حقه
ففي قوله تعالى ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام
اي على قراءة من الاستفهامية لا من الجارة ورفع فرعون على انه خبر
لها وجب التاويل اي المقول عنده والمقصود تفظيع شان العذاب
بان كل من رآه قال من فرعون بل تعرفونه من هو في عتوه وطغيانه
فما ظنكم بالعذاب الذي يكون المعذب به مثله ومن نكات الوصف
بيان محل القصد من الموصوف كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو
اله واحد قال الزمخشري رحمه الله الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية
دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة
على ان المعنى به والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل
به على القصد اليه والعناية به الا ترى انك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده
بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الوحدانية واما قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فقال صاحب المفتاح رحمه الله فائدة
الوصف فيه بيان ان القصد الى الجنس وقال صاحب الكشاف رحمه الله زيادة
التعميم بذكرها هو من اوصاف الجنس العام من غير اختصاص ببعض افراده
فعلى الاول من الوصف البياني وعلى الثاني من الوصف التاكيدي لان اصل
العموم حاصل من لفظ دابة وطائر فظهر التغاير بين قولي الشيخين فالقول باتحادهما

منهم العلامة وصاحب الكشف والمحقق الشيرازي رحمه الله

كما هو كثير من الافعال فانه يقدم والتاكيد على سائر التوابع لمجرد التقرير
اي لمجرد تقرير ما يؤكد وتحقيقه من غير قصد الى دفع توهم التجوز والنسيان
والا اشتغل منهما او مع دفع وهم التجوز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه على طريقة
وجاء ربك اي امر ربك والسهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي
عمرو وذكر زيد سهو وهذه الفائدة تختص بالتاكيد اللفظي كما لا يخفى
او مع دفع توهم خلاف الشمول فيما يدل عليه نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون
لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع
من البعض كالواقع من الكل كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا والقاتل
واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرتهم وتفرقهم واشتغال كل منهم بشان
قال المبرد وتبعه الزمخشري وبعض الاصوليين اجمعون للدلالة على
انهم سجدوا كلهم في زمان واحد وهو وهم منهم لقوله تعالى لاغوينهم اجمعين
ورايت في بعض الحواشي عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان زعم من زعم
ان اجمعون للاجتماع خطا لانه يصح ان يقال جاءت علماء الشرق
كلهم اجمعون ولم يكن المناظرة بالاجتماع في وقت واحد فان قيل دفع
خلاف الشمول من قبيل دفع توهم التجوز فلا حاجة الى افراده بالذكر قلنا
المراد بالتجوز المجاز العقلي وعدم الشمول فيما وضع له مجاز لغوي فلا يندرج فيه
فلا يرد ما يتعرض له واما عرض الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول
لا لدفع خلافه اذ المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه ومنه كلا
اي من التاكيد لدفع خلاف الشمول فانه بحسب المعنى بمنزلة قولنا الرجال كلهم
والحق ان المراد انه تاكيد صناعي فلا اصله ولا يوجد هذا في بعض النسخ
والبيان اي تعقيبه بعطف البيان فللايضاح اي لايضاح بمعنى لفظ المتبوع

وقد

وقد نص الشيخ في دلائل الاعجاز بدخول تخصيص النوع في تخصيص الجنس
نحو رجل طويل جاءني اي من هو من جنس طوال الرجال لا من قصارهم
قلت وذكر انه لا فرق في العربية بين الجنس والنوع والصنف
والنكرة المخصوصة في حكم المعرفة فلا يصار فيها الى الشاذ فان قيل
التخصيص بهذا المعنى لا مدخل له في اصلاح النكرة للابتداء قلنا التخصيص
الحصري يجعل المبتدا في معنى الفاعل المعنى فيتخصص بما تخصص الفاعل النكرة
وهو تقدم الحكم لكن بقي ههنا ان اصلاح المحكوم عليه بتقدم الحكم عليه
لاجل الحكم عليه كلام في غاية السقوط تشهد له الشاهد ورح ثم قال وشرط
اي شرط التخصيص في النكرة ان لا يمنع منه مانع كالمثال المذكور وقولهم اي
قول العرب شر اهر ذا ناب اي ناب فيه قصد التخصيص جنسا وتخصيصا
موضع استعماله لامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المراد من الخبر
حالك بذهاب اليه وهم حتى يحتاج الى رده او يراد المهر شر واحد لا شران
لانهم انما يستعملونه في موضع الاخبار عن فظاعة الشر لا عن كونه واحدا
او اثنين واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث نصوا بان معناه ما اهر ذا ناب
الا شر فالوجه في التوفيق بين القولين ان التنكير في شر للتعظيم كما في قولهم
امر اقعده عن الحرب اي امر عظيم فيحصل التخصيص النوعي والمانع كان
عن الجنسي والشخصي وهذا مراد الائمة بتخصيص الحصر لا التخصيص النكرة
مما يصلحها للابتداء ويمكن ان يقال مفهوم الصفة بحسب الية كما يقال ضربت
اكبر اخويك اي لا اصغرهما ويسمى مفهوم المخالفة وهو حجة كما مر والعلم ان
التفرقة بين الفاعل وتابعه في جواز التقديم وامتناعه تحكم بحت لانهما بعد
الفسخ سيان في الجواز وقبله في الامتناع في الصحاح الهرير صوت الكلب دون
نباحه عند ما ذبه وعجزه عما يوذيه كالبرد التنزيل الثالث وكذا اي يعمل
زيد عرفت زيد عرفت برفع زيد وحذف العائد او زيد عرفته باشتغال

للتأكيد ولا يحتمل التخصيص اصلا اذ لو فرضنا تأخير زيد لم يكن الا
منصوبا وانما يفيد التخصيص ان لو تقدم المؤخر على ما هو عليه بعينه وزيدا
عرفت للتخصيص ولا يحتمل التأكيد قطعا اذ يمتنع ان يكون الاصل
عرفت زيدا لامتناع الاسناد على الابتداء مع النصب واما عرفته يحتملهما
اى يحتمل التأكيد والبناء على الابتداء ويحتمل التخصيص باعتبار التقدم والتأخير
فلاحتمال الاعتبارين احتمل المعنيين وكذا اى مثل اما عرفته في احتمال
المعنيين زيدا عرفته فانه يحتمل التأكيد بتقدير الاصل على تقديم المفسر على
المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته فيحصل تكرير الاسناد ويفيد تحقيق انك عرفت
زيدا ويحتمل التخصيص ان قدر المفسر بعد المنصوب واليه اشار بقوله
او زيدا عرفته عرفته الا في نحو واما ثمود فهديناهم اذ لا يصح واما فهدينا ثمود
اى المضمر على شريطة التفسير يحتملهما الا اذا دل دليل فانه حينئذ يتعين
للتخصيص ولا يحتمل التأكيد كالآية العظيمة على قراءة النصب وذلك لان مبنى
التأكيد على تقديم المفسر على المنصوب فيلزم ان يكون المقدر اما فهدينا ثمود
وهو ممتنع لاستحالة الجمع بين حرف الشرط والجزاء وعلى قراءة الرفع يتعين التأكيد
كما ذكرنا في زيد عرفته فان قيل كون الآية من التخصيص يستلزم ان يكون هدايته تعالى
بمعنى دلالته على الطريق مخصصة بثمود مع انها عامة لجميع المكلفين قلنا
اللازم اختصاص الهداية مع ما يترتب عليها من الاهتداء وهي مختصة بثمود
فانهم اهتدوا ثم كفروا التذنيب الرابع مثلك لا يبخل وغيرك يبخل
التزم فيهما التقديم للتقوية اذ لم يعرض لانسان بعينه اى اذا استعمل لفظ مثل كناية
من غير تعريض كما في قولك مثلك لا يبخل فانك لا تريد به غير ما اضيف اليه بل
تريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب
العرف ان لا يبخل فانه اذا نفى عن من يماثله نفى عنه قطعا وكذلك حكم غير اذا
سلك به هذا المسلك فقيل غيرك يبخل بمعنى انك لا تبخل فاذا نفى عن غيره فهو ملازم لعدم علمه

ما لا بد

ما لا بد للبخيل من محل التزم تقويه والسر فيه ان التقديم يفيد تقوى الحكم وان
المطلوب بالكناية في مثلك لا يبخل هو الحكم وان الكناية ابلغ من التصريح
فما يقصد بها لكان تقديمه اعون للمعنى الذي جلب لاجله واعلم ان النوعين
شبيهان بالمعنى اللغوي وان قول الانسان في معنى بالتقوى وحصر لكل
واحد من لفظي المثل والغير فان قيل مثلك لا يبخل في مثل زيد عرف
تقدم انه للتأكيد قلنا نعم لكن البناء على الاسم هنا لامر آخر
غير ما ذكر في زيد عرف النوع الثاني من الانواع الثلثة المرتب عليها
الفن الثالث في الربط اى التعلق بين اجزاء الكلام فلا تخلو اما ان يكون
بين مفردين او مفرد وجملة وعكسه بمال او بين جملتين اما الربط
بين المبتدأ والخبر سواء مفرد او جملة فبالحمل اى بحمل الخبر على المبتدأ واسناده
اليه اما وحده نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم او بالحمل لكن لا وحده بل
مؤكدا اما بالفصل نحو زيد هو القائم او نحو هو قائم او هو احسن من بكر او خير منه
اشارة بايراد الامثلة المتعددة الى ان توسط ضمير الفصل لا يأتي الا
اذا كان الخبر معرفة او مشبها به كافعل من فانه في حكم المعرفة من حيث
امتناع دخول اللام سواء كان بغير من صورته او لا كالمضارع فانه
شبه في الامتناع المذكور مع تأكيد مشابهته الاسماء وما يعلمه مركبه والماضي
وان امتنع عن اللام لكنه ليس فيه المشابهة هناك كما وقع في بعض النسخ من
هو قام سهو الناسخ اذ لا فصل بين المبتدأ والماضي وان صح فلا يكون من
البحث بل هو مبتدأ ثان والمجموع خبر الاول كما نص عليه النحاة ويفيد الفصل
انما دخل عليه كالقائم خبر لا صفة والا لم يفصل ولهذا يسمى فصلا وشرط توسطه
الخبر فان قيل كما جاز بخلاف الفاصل بين المبتدأ والخبر جاز في الصفة وجاز
تمكث بين الخبر والصفة بتوسط ضمير الفصل قلنا لا كلام فيه انه في الخبر
اظهر واكثر فقد يفيده اى الفصل الحصر في المبتدأ اى الاصل بالفصل

لكنه قد تقصد به حصر الخبر في المبتدا نحو زيد هو المنطلق اي لا منطلق الا زيد
قال الله تعالى واولئك هم المفلحون بمعنى ان الافلاح مقصور عليهم وقال تعالى
ان ربك هو اعلم بالمعتدين اي بحصر الاعلمية في ربك وعبارته اولى من اطلاق
المصنف لان الحصر ليس من صور الفصل في حصر الخبر ٤ بل قد تقصد به حصر المبتدا
في الخبر نحو المنطلق هو زيد اي لا منطلق الا زيد قال جار الله العلامة رحمه الله
في الفائق في شرح قوله عليه السلم لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله وروى
فان الله هو الدهر فالمعنى على الاول ان جالب الحوادث هو الله لا غير فوضع
الدهر موضع جالب الحوادث لشهرته عندهم وعلى الثاني ان الله هو جالب الحوادث
لا غير الجالب رد الاعتقادهم ان الله تعالى ليس من جلبها في شيء واعلم
ان الحصر في هذا التركيب من تعريف المسند والفصل مؤكد له ولا ضير لان
الدلالة اعم من الافادة والاعادة او داخلا عطف على وحده اي الربط من
المفردين او مفردا وجملة مالحال مفردا او مؤكدا او داخلا عليه اي على
الحمل فعل يفيد ذلك الفعل حالا للحكم الواقع في الكلام من دوام مع ما في سابقه
بيان لحال الحكم ودوام الحكم استمراره او حدوث اي حدوث ثبوت له او انتقال اليه
اي الى ذلك الحكم من غيره او نفي له نحو لا زال للدوام نحو ما زال زيد قائما وكذلك
ما فتئ وما برح وما انفك وما دام وكان فانه للحدوث والحصول من غير انقطاع
نحو كان الله عليما او مع الانقطاع كقول النحويين كان اي لم يزل وصار للانتقال نحو صار
العنب زبيبا وليس للنفي او قرب عطف على دوام فيكون منخرطا في سلك بيان الحال
والثبوت اما بحسب الرجاء او بحسب الحصول وعسى وكاد او لاعتقاد ذلك عطف على قوله
للحكم اي يفيد حالا لاعتقاد له اي للحكم من قوة او ضعف بيان لحال الاعتقاد
نحو علمت مثال للقوة وكذا رأيت ووجدت فانها تفيد الجزم بالحكم المانع
من احتمال النقيض وهذا غاية القوة ولا مساس صحة العقد بمادل النسبة كما
وهمه بعض وظننت مثال للضعف وكذا حسبت وخلت واما زعمت فيحتملها او جزء
الامري

فصول ح

نحو عسى

عطف

٤٤

عطف على فعل اي داخلا عليه حرف يفيد ذلك الحرف حالا في الحكم
للواقع من كونه محققا بيان لحال الحكم كإن وهلا قائم مكسرا ان فانها تفيد
تحقق الحكم في الواقع كما ان علمت يفيد كونه محققا في الاعتقاد او كونه متعينا
مشارا اليه كأن بالفتح نحو علمت انك فاضل ولم يتعرض للتحقيق في المفتوحة
مع اشتراكهما فيه لانه يريد ان بعض ما يختص المفتوحة قال صاحب الكشاف
رحمه الله ان وان هما يؤكدان مضمون الجملة لكن المكسورة الجملة
معها على استقلالها بفائدتها والمفتوحة تقلبها الى حكم المفرد او كونه
اي الحكم مشبها اي مصيرا على وجه التشبيه دون التحقيق ككأن زيد الاسد
ولو قال نحو كان لكان خيرا في اللفظ او كونه مرجوا للمتكلم لعل الله يحدث بعد
ذلك امرا اي احداث الله تعالى امرا بعد ذلك مرجو او كونه متمنى نحو
ليت الشباب يعود ولا يوجد هذا في بعض النسخ لانه لما بين الحرف التمني من
الطلب او كونه منفيا لا مع عموم كما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد منطلقا ولا رجل
افضل منك او مع عموم كلا الجنسية نحو لا رجل في الدار والغرض من التنصيص
ان الثاني لنفي الجنس فاذن لا يجوز ان يكون فيها واحد ولا اثنان ولا ثلاثة او اكثر
ولا غيرهما لوجود الجنس في ضمن الكل وان الاول لنفي فرد لا بعينه من الجنس
ويجوز ان يكون فيها واحد آخر وغيره او اثنان او ثلاثة او اكثر فان غير المعين
وان كان غير معين في اللفظ والقصد فانه معين في الواقع وانت تعلم ان
نفي معين لا يفيد عموما اصلا واما الربط من غيرهما اي من غير مفرد وجملة
فلجملتين صيغتهما انما بايراد حرف الشرط كان ولو وكذا الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط فاما ان يراد حرف الشرط وما في حكمه استقبا عا
او يقال باستعمال الحرف في معنى الكلمة كما يقولون حروف التهجي للاسماء التي
يعبر بها عن الحروف المبسوطة والكاف في قوله كجملتين متجه على نحو ما قال
لخفض المطلق كالنار والنعل المطلق كالامر مع الخصام رسما في العنصر كما

عن الجملة

لملاحظة الافراد الذهنية او) ادخال حرف الترديد وهو او واما
فيهما تعلق بأمرهما وهو الحكم واما بحسب محض واعتبار المناسبة
مع قول فالحمل سهو لانه في قسم آخر وانما خصها عن الجملة بالشرط لان
مرجع الخبرية كما عرفت الى حكم توقعي والحكم في طرفي الشرطية بالفعل اذ القصد
فيها الى ايقاع النسبة بين الجملتين لا بين طرفي الشرط او طرفي الجزاء
ولذا لم يكن صدقها بصدق طرفيها بل قد تصدق مع كذب طرفيها نحو قوله
تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين نعم مرجع الحكم في كل من
الشرط والجزاء فيكون عبارة الحكم المشار اليه ولا يخرج الخبرية واما قول
صاحب المفتاح رحمه الله ومن تبعه ان القصد في الشرطية الى ايقاع
النسبة بين طرفي الجزاء وذكر الشرط بقيد فليس بمرضي عند المحققين لانه
يستلزم ان يكون صدقها بصدق الجزاء وكذبها بكذب الجزاء فيكون
الشرطية المركبة من الكاذبين كاذبة البتة ووقوعها في كلام الله تعالى
وانعقاد الاجماع على خلافه فظهر ان الحق هو ان مضمون الشرطية التعليق بين
الجملتين فان طابق كانت صادقة والا كانت كاذبة وانها خبرية
ابدا عند المحققين وعند صاحب المفتاح رحمه الله قد تكون خبرية وقد تكون
انشائية بحسب الجملة الواقعة جزاء وعلى هذا قياس التحقيق في حرف
الترديد فان المقصود من قولنا العدد اما زوج واما فرد ايقاع التنافي
بين الجملتين لا ايقاع النسبة بين طرفي كل منهما ولهذا يصدق الجملة
الترديدية عن كاذبين نحو اما ان يكون الحيوان حجرا او شجرا فلا ايقاع
في طرفيها بل يشار اليه فيها كما في الحملية ان المفتوحة والشرطية ولهذا
الاشتراك اخذ المنطقيون الترديدية في حكم الشرطية حتى قسموا الشرطيات
الى المتصلات والمنفصلات والمراد باخراج حرفي الشرط والترديد الجملتين
عن الجملة انه لولاهما لكانتا جملتين بالفعل كخروجهما عن الفعل والفاعل والمبتدأ

والخبر

والخبر لانه كان فيهما ايقاع بالفعل فارتفع بورود الحرفين (فبالشرط) جواب
اما اي الربط يحصل بالشرط (وادواته) بالرفع على الابتداء واراد كلماته
(ان للاستقبال) اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
في الاستقبال فالحصول في المستقبل والتعليق في الحال (مع عدم الجزم) بوقوع
الشرط ولا وقوعه كما هو ان تكرمني اكرمك شاكا في انه يكرم اولا
وانما لم نقل مع الشك ليصح كما انها نعمل فيه وبين اذا حيث تستعمل
اذا مع الجزم هذا عن كون ان ليشك المتكلم هو الاصل فيه (وقد تكون
لتجاهل المخاطب) كما جاء في معارضة امير المؤمنين على النبي عليه الصلوة والسلام
مع الكليم في حشر الاجساد ان صدقته فعلى ما ذا تعمل (او تجهيله) اي
تنزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن لا يطاوع
حق ابيه ان كان اباك فلا تؤذه (او تجاهل) اي اظهار المتكلم الجهل
به وان علمه لاقتضاء المقام اياه نحو قول الغلام لمن سأل عن سيده
ان كان في الدار اخبره مع علمه بانه فيها (فعلت المستقبل) اي لما كان ان
للاستقبال مع عدم الجزم غلب دخولها على المستقبل لتحقق مقتضاه ولتناسب
عدم الجزم (لفظا) انما قيد به لان الفعل الواقع بعده مستقبل بحسب المعنى
دائما وان كان ماضيا في اللفظ لوضعه للاستقبال وانتفاء على
الثمر من نسبة المستقبل الى المنسوب قال الله تعالى وان تصبهم سيئة
يطيروا بموسى (الا لنكتة) استثناء مفرغ متعلق بمفهوم قوله فغلبت اي لا يستعمل
في غير المستقبل لفظا في شيء من الاشياء الا لنكتة (نحو) قوله تعالى
(وان كنتم في ريب) اي بالماضي في الشرط (اشارة الى انه) اي الريب لاشتمال المقام
على ما يقلعه عن اصله (ليس من شأنه ان يتحقق) الا فرضا كما يفرض
وجود لغرض كما يفرض المحالات في اقناعات الخلقية لاثبات
المطالب الزام الخاصمين (او للتغليب) عطف بحسب المعنى على اشارة اي

اى للاشارة او للتغليب وترتيب هذا الكلام ان مقال المعذور
يتعلق بالمستقبل لفظا والمشكوك فان قولك ان اهلها فلنكتة
مع الاول التوبيخ والاشارة الى ان ذلك من شانه ان يحقق وفي الثاني التعليل
والمراد تغليب غير المقطوع بارتيابهم على المرتابين قطعا لا تغليب غير
المرتابين قطعا على المرتابين قطعا فانه لا يرفع الاشكال لان عدم ارتياب
غير المرتابين قطعا امر محقق كما ان ارتياب المرتابين قطعا امر محقق فان قيل
الشرط هو الريب الحاصل في الاستقبال من المدارك وتحققه في الماضي والحال
لا يوجب تحققه في المستقبل فيصح ان يكون مشكوكا فيه في الاستقبال
قلنا الظاهر من حال المرتاب المصر بقاؤه على حاله لحكم الاستصحاب ومثله
يعد في العرف جزما ولهذا قالت الكوفية ان ان ههنا بمعنى اذا ونحو
كان للتحقيق للمضي لا يتعلق الى المستقبل بقول ان الله قال صاحب الكشاف [illegible]
في قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل المعنى ان يعلم انه كان قميصه قد
واعلم ان التغليب باب واسع كما يجري في الشرط والجزاء يجري في غيره
كتغليب احد الجنسين على الآخر في قوله كالا ابليس في قوله واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس ان كان الاستثناء متصلا
عد ابليس وهو جني من الملائكة لكونه مغمورا بينهم وللذكور عطف على
ما تقدم بحسب المعنى اي التغليب يكون لجنس على آخر ويكون للذكور على
الاناث بان يجري وصف مشترك بين الصنفين على طريقة اجرائه على
الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين اي بعضا منهم وفائدة
التغليب الاشعار بان طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين
حتى عدت من جملتهم ولم كانت من للابتداء اي كانت ناشئة
من القوم القانتين فانها من اعقاب هرون النبي عليه السلم لم يكن من التحقيق
لكن الاول اطبع لانه باعتبار كمالها في ذات المعنى والعقلاء عطف على الذكور

ويكون المرتين غير مقطوع [illegible] مع عدم الاستصحاب [illegible] التلبيس [illegible] الاول [illegible] واعلم ان [illegible] الاصلين جميعا [illegible] العدول [illegible] تمام [illegible]

اى قد

اى قد تغلب العقلاء على غيرهم كما في قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى في هذا الجعل حيث كان الخطاب
شاملا للعقلاء والانعام وكالابوين اى قد تغلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الآخر بان يجعل الآخر متفقا له في اسمه ادعاء ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما
جميعا ومن هذا القبيل الابوان للامي والاب وكانت من القانتين فلذا
افرده بالعطف وابراد الكاف وقد يغلب الاخف الا اذا كان
الاثقل مذكرا والقمرين في تغليب المذكور وان كان اثقل والعمرين
في تغليب الاخف واعلم ان باب التغليب من المجاز وكذا المشاكلة
لان اللفظ فيها غير مستعمل في الموضوع له كما لا يخفى ومن انواع التغليب
تغليب الموجود على ما لم يوجد لكنه مترقب الوجود كقوله تعالى والذين
يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله كذا في الكشاف
ومنها تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير ذلك الوجه كقوله تعالى
ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان مباشرة اكثر الافعال بها لكن الحكم
كما لو وقع بها وقال تعالى هذا مثال آخر للعدول عن المستقبل لفظا لنكتة
كانه قال قال تعالى وان كنتم في ريب وقال تعالى ان يثقفوكم اى ان يظفروا
بكم مشركو مكة ايها المسلمون يكونوا لكم اعداء اى يظهروا عداوتكم
ويرتبوا عليها مقتضياتها ويبسطوا اليكم ايديهم بالقتل والضرب
والسنتهم بالشتم والفضيحة وهو المراد بالسوء وودوا لو تكفرون
عدل عن [illegible] الثالث من الاجزية الى الماضي اشارة الى تحقق الودادة بدون الشرط
اى المشركون يودون ارتدادكم وجد الشرط او لم يوجد وفائدة التقييد
بالشرط والايذان عن الاستمرار فيكون بالحقيقة من قبيل الترتيب على
الشرط كما يجيء نحو ان تكرمني [illegible] قال صاحب الكشاف في ايراد
الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب

فان فيه نكتة كانه قيل وودوا مثل كل شيء كفركم وارتدادكم
يعني انهم يريدون بكم مضار الدنيا والدين جميعا من قتل الانفس
وتمزيق الاعراض وردكم كفارا وردكم كفارا اسبق المضار عندهم
واولها لعلمهم ان الدين اعز عليكم من ارواحكم لانكم بذالون لها دونه
والعدو اهم شيء عنده ان يقصد اعز شيء عند صاحبه **واذا اي للشرط**
في الاستقبال **مع الجزم** بوقوع الشرط او لادعاء وقوعه **ولو ادعاء** اي الجزم بالوقوع
قد يكون حقيقيا نحو اذا طلعت الشمس آتيك واذا قامت القيمة تحاسب الناس
وقد يكون ادعائيا نحو اذا دارت الاحباب **فيغلب الماضي** في جملتيه على
المستقبل لكونه انسب بالجزم وانما قيد بقوله **لفظا** لان استعمال الماضي
الى معنى المستقبل بعد دخول اذا عليه **واذا ما للتعميم الازمنة منه** قال صاحب
المفتاح لا فرق بين اذا واذا ما الا في الابهام في الاستقبال كانه لما زيد في
لفظه زيد في معناه فاذا قلت اذا طلعت الشمس آتيك يراد الطلوع المعهود
اليه من غد واذا قلت اذا ما طلعت الشمس يراد طلوع من الطلوعات
فيقع الحلف في اذا ما والطلوع لم يات وفي اذا ما لا يقع الا بان يحلف
في جميع الطلوعات الممكن اتيانها فيها ومن جملة كلمات الشرط اذ ما وهو
عند سيبويه حرف مستقل موضوع للمجازاة كان وعند الاخفش هو اذ
سلبت دلالتها على معناها الاصلي وهو المضي ونقلت الى الاستقبال بزيادة ما
وتضمنت معنى الشرط وبينها فرق آخر وهو ان اذا للجزم في السعة
في الجملة بخلاف اذا ما ولذا قيل معنى اذا وقت ومعنى اذا ما كل وقت
ومتى ما للتعميم الاوقات في الاستقبال لما كان متى شاملا لجميع الازمنة
الاستقبالية فلما زيد ما المؤكدة زاد العموم والابهام لا محالة وانما
لم يتعرض لمتى لشهرة امرها **وعلى هذا القياس الباقي من حيثما وانما** فكل
ما زيد عليه اعم مما لم يزد عليه بناء على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهو الا

بقوله

بقوله التعميم **في الامكنة** قال تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره وقال
تعالى وايما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة والفرق
بينهما ان حيثما لا يستعمل في المجازات الا مع ما كاذا واينما يستعمل
فيها مع ما ودونها **ومن** جملة كلمات الشرط **من** وهو للتعميم **في العقلاء**
قال تعالى ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغما كثيرا وسعة
اي متحولا لا انذال الاعادي ويرغمهم وسعة في الرزق وعلى من
اولي العلم كان انسب الى العقلاء لبيان والانسان في مبدأ الفطرة
فانه لا يوصف بالعلم ويوصف بالعقل الهيولاني الذي هو الاستعداد
للعلوم وللحكم اطلاق الباري تعالى لصحة الاطلاق عليه بحسب اللغة وان لم يصح
شرعا **وما للتعميم منه** لانه لتعميم الاشياء او يستعمل في العقلاء وغيرهم نحو
لمن يشتري عبدا ما تشتري منهم اشتري ولمن يركب الفرس ما تركبه
منها اركب قال الله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله **ومهما اعم**
من ما وان لم يستعمل في العقلاء فانه قد يخص بالكلام فيهما قال الله تعالى
وقالوا مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين **واذ اطلقا**
اصلها ما فطاء انه اعم من ما لما اي زيادة ما تفيد الشرط
مزيدا في الابهام والعموم على ما سبق في اذا ما واذا كانت
كلمة شرطها كما هو مذهب سيبويه رحمه الله فلان زيادة
البناء لزيادة المعنى كالتشدق والتشقشق والغضبان
والغاضب واذا قلنا اصله مه وما بمعنى الكف عن ذلك
ما تفعل افعل ويقال يعني قال اي افعل ما لا يقدر عليه فهو
على بالاكثر ان لا شيء من الاشياء يعطيه لا وانا افعل وهذا غاية
العموم **واي للتعميم** فيما يضاف اليه المتنبي لان اليه الضمير مما من العقلاء
وغيرهم نحو ايهم ياتني فله درهم واي فرس اركبه فهو جواد ويكون

ابدا من جنس المضاف اليه واحدا من اشخاص او جماعة حتى للتعميم
في الاحوال الداخلة الى الشرط ويستلزم التعميم في الجزاء ايضا كما سواء
اني تقرأ أقرأ اي على اي حال يوجد القراءة من جهتها او نحوها
او غير ذلك أُوجِدُ ها هنا اسامي كلمات الشرط باعتبار احكام عامة مفصلة
استعملت في النحو ولم نذكر كلما ولما وان عدنا منهما عند بعض لعدم
وضعها للمجازاة اما كلما فلانها من كلمة كل موضوعة للتعميم داخلة
على ما المصدرية فيدل على تكرر الفعل الواقع بعدها ويلزم منه تكرر
الحكم المتعلق به فاذا قلت كلما جاء رجل فله درهم كان معناه كل مجيء منه
سبب لاستحقاقه درهما فلو جاءك في يوم عشر مرات استحق بكل درهما
واما لما فلانها وضعت ظرفا كاذ ويستعمل استعمال الشرط بلا فعل ماض
لفظا او معنى والعامل فيه هو الجواب وان دخل على الجواب اذا المفاجاة
فالعامل معنى المفاجاة قال سيبويه رحمه الله لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا انه للثبوت
ولو للانتفاء واستدل عليه بانه لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة
واجيب بانه على التاكيد والقسمة فكانه دخلها في ذلك الوقت فالحق
ما تقدم وعليه ابو علي رحمه الله وقد وقع في كلام الفاضل التفتازاني رحمه الله
ان لما بمعنى اذا وكانه سهو منه لان اذا للاستقبال ولما للمضي كاذ
فالوجه ما ذكرنا وعليه تنصيص شيخنا الرضي قدس الله سره وكلها اي جميع
ما ذكرنا من الكلمات المفيدة للعموم في الازمنة والامكنة او غيرها للترك
تفصيل ممتنع لا يمكن استيفاؤه لكن يورث الملال المانعة من التطويل فالانفصال
بين الامتناع والاملال المنع الكلي دون الجزئي قال صاحب المفتاح رحمه الله
لو اكتفيت بقولك من ياتني اكرمه كيف يستغني عن التفصيل والتطويل في قولك
ان ياتني زيد اكرمه وان ياتني عمرو اكرمه وان ياتني خالد اكرمه الى عدد

وما

48

وما تعذر استيفاؤه مع قيام الاملال قال تعالى ومن يطع الله ورسوله
ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون وقال صاحب الكشاف رحمه الله
نقلا عن ابن عباس رضي الله عنهما اي ايما مكلف اطاع الله في فرائضه
ورسوله في سننه وخشي الله على ما مضى من ذنوبه واتقاه فيما يستقبل
فقد حاز الفوز بحذافيره ثم الطرفان اي الشرطية وهما الشرط والجزاء لا ثبوت
لهما في الواقع بل يقدر ثبوتهما لما علمت من ان معنى الشرط فرض حصول
الجزاء على فرض حصول الشرط فالاصل فيهما المضارع الاستقبالي فلا يجوز
في احدهما او كليهما الاسمية والماضي والمضارع للحال اي هو المراد بقوله
فلا يكونان اسميين ولا ماضيين فارغين خلاف الاصل فلا الا لداع اي ادعاء
الثبوت مبالغة ثابتة وابراز غير الحاصل في صورة الحاصل اذكر
اما لتناصر الاسباب نحو ان اشتريت الكتاب دريناه وقد انتظمت
اسباب شراه او لان المتوقع الذي هو مترقب وقوعه البتة كالواقع
نحو ان مت انكلب بفضل الله تعالى ونظره من غير باب الشرط نحو ونادى
اصحاب الجنة والظاهر ينادي لان المناداة تكون في يوم القيامة لكن
المستقبلات في اخبار الله تعالى كالماضي في تحقق الوقوع او للتعريض
بان الفعل الذي نسب الى المذكور في الشرط تحقق اسناده الى غيره
وكان استحقاقه للجزاء متحققا نحو قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك
الخطاب للنبي عليه السلام مع امتناع الشرك منه لعرضه بانه من يتحقق الشرك منه
من المشركين فيحبط عمله والتعريض ايراد الكلام على وجه يفهم المراد
من عرضه اي جانبه وهو عطف على قوله لداع لا على قوله للادعاء لانه
من اقسامه وفي حيزه لدواع يتعلق بالتعريض وموضع داعيه وهو
ما يدعو النفس الى ارتكابه منها اي من الدواعي الى التعريض
ان لا يصدوا اي الا الامر عن عرضه به على ما هو عليه من البطء فانه لو صرح

بطلان الباطل وشرك المشرك ليتميز ويلج واصرّ على ما هو عليه فترك
التعريض استدراجا له الى الاذعان للحق وحثا على التفكر في حاله وحال خصمه
حتى لا يصر على جهله **وعليه** اى على التعريض للنكتة المذكورة من غير باب الشرط
ورد قوله تعالى **لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون** كان حق النسق
من حيث الظاهر لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون لكن عدل عنه
وعكس الكلام للتعريض واسماع الحق على وجه لا يورث مزيد الغضب
والاصرار **وكذا** عليه ورد **ما قبله** وهو قوله تعالى **وانا واياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين** فان حق الكلام انا لعلى هدى وانكم في ضلال مبين
كما هو واقع في نفس الامر لكن عدل الى الشك والترديد لئلا ينسب
اليهم الضلال على التعيين فيورث الزيادة في الغضب والاصرار فان
قيل المشهور ان التعريض هو ان يسند الفعل الى شيء ويراد غيره
وفي هذه الآية لم يسند الى شيء لعدم الحكم في صورة الشك قلنا
التعريض كما ذكرنا ان يفهم المراد من عرض الكلام وجانبه لا من صريحه
وهو ههنا صورة الحكم على انا نقول الحكم المردد معتبر بالنسبة الى كل واحد
من الاحتمالين فيكون المعنى وانا على هدى او في ضلال مبين وهذا الآخر تعريض
لانه اسند الضلال الى المتكلم والمراد اسناده الى المخاطب وقال بعض
الفضلاء رحمه الله حولت من علو ذهني في الدخول على الحق والباطل لان
صاحب الحق كأنه على فرس جواد يركض به حيث اراد وصاحب الباطل
كأنه منغمس في الظلام لا يدرى اين يتوجه **ويسمى مثله** اى مثل هذا النوع
من الكلام وهو اسماع الحق على الوجه المذكور **كلام المنصف** اى كلام المتكلم
المنصف لانه انصف حيث لم يرد لنفسه مزية على غيره بل حط مرتبته حيث
اسند الاجرام الى نفسه وكلامه واضح لكنه مخالف لاصطلاح القوم فانهم
يجعلون المنصف نعت الكلام ووصفه على طريقة الاسناد المجازي

والشك لكن الاكثر في التعريض هو ورود الحكم

قال

قال صاحب المفتاح رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف وقال
صاحب الكشاف رحمه الله وهذا الكلام من المنصف الذي كل من سمعه
من موال او مناف قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك **او للتفاؤل**
عطف على لمناظرة الاسباب اى لادعاء ان حصول غير الحاصل للتفاؤل هو
استيفاء ما هو ان المقصود كما يقول الطرب بحسب العادة فدراك نورد
الشرط ماضيا تفاؤلا بلفظ دال على وقوعه **او لاظهار الرغبة** وهذا
ايضا عطف على ما ذكر نحو ان وصلت الى حبيبي بلفظ الماضي اظهارا
لرغبتك في حصول الوصول لان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول مطلوب
يكثر تخيل حصوله فربما يخيل اليه حاصلا **ولو** عطف على ان في قوله
وادواته ان اى من ادوات الشرط لو وهو موضوعة **لامتناع الشيء**
وهو الجزاء **لامتناع غيره** وهو الشرط اى الامتناع الثاني علة لامتناع الاول
فاللام الاولى صلة الوضع والثانية للتعليل نحو لو جئتني لاكرمتك اى امتنع
اكرامي وانتفى لما امتنع مجيئك وانتفى والمراد ان امتناع الثاني ليس
سببا في الخارج لامتناع الاول لانه دليل عقلي على امتناع الاول في
في الخارج حتى يرد عليه اعتراض ابن الحاجب بان الشرط سبب والجزاء
مسبب والمسبب قد يكون اعم في الوجود من السبب كالحرارة
والنار والشمس والحركة فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف
العكس الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما
سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة فهو المقصود
المستدل عليه دون العكس لانه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد
لان المراد بالفساد خروج هذا النظام الموجود في السموات والارض وذلك
جائز ان يفعل الله تعالى وان انتفى تعدد الآلهة وانما قلنا المراد السببية
الخارجية لا الاستدلال العقلي لقطعنا بان ليس المعنى في نحو قولنا لو كان في ما المحموم

[illegible]

اذ انتفاء المال دليل عقلي على انتفاء الحج في الخارج فان ذلك مع خروجه
عن الارادة قطعا غير صحيح لامكان الحج بدون المال بل معناه ان امتناع الحج
في الخارج لانتفاء المال في الخارج وان انتفاء الفساد في الخارج لانتفاء
تعدد الالهة في الخارج ومن الدليل مع ما ذكرنا بعينه لولا فانه لامتناع
الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر فان معناه ان وجود علي عليه السلم
في الخارج سبب لعدم هلاك عمر ونفيه في الخارج لان وجوده دليل عقلي على ان
عمر لم يهلك في الخارج **فيتعلق الماضي** قد عرفت ان لو لامتناع الجزاء بسبب
امتناع الشرط ومعناه انه تعلق حصول الجزاء على حصول الشرط في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء قطعا والتعليق يوجب التعلق والقطع
الماضي ظلما غلبه دخوله على الماضي **الا لنكتة** استثناء مفرغ تعلق بمعمول نحوه فعلمه
اي لا تستعمل في غير الماضي الا لنكتة **نحو** قوله تعالى **ولو ترى** اذ المجرمون ناكسوا
رؤوسهم اي لو رايت امرا عظيما اذ في ترى موقع رايت **لصدوره عمن لا يكذب**
فان الماضي لما ذكر ليدل على التحقق وخبر من يقطع بامتناع الكذب ادل عليه
و نحو قوله تعالى **لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم** يعني لو تعتم في المشقة والهلاك
اي استمر امتناعه حمل على استمرار الامتناع اي انما امتنع عنتكم بسبب ان
استمر امتناع الرسول عليه السلم عن اطاعتكم فلا تعتبت الطاعة لهم اصلا
في شيء من الاشياء وهو المناسب للنبوة وتحمل العقول والامر
بالمشاورة لتطييب القلوب فان قصد الاستمرار من المضارع والامتناع
من لو وهو متقدم فيكون النفي على امتناع الاستمرار كما قيل دون العكس
كما قال اي انما امتنع عنتكم بسبب ان امتنع استمرار النبي عليه السلم على اطاعتكم
فيمون الطاعة لهم في الجملة من غير ان يستمر عليها وهو المناسب لعالم العشرة
وللحديث المشهور انتم اعلم بامور دنياكم قلت الاستمرار للمضارع
معنى عقلي والامتناع للو وضعي وانت تعلم ان اعتبار العقلي بعد اعتبار

المعنى الوضعي فيحصل استمرار الامتناع على انا بالخيار في ان نقول كان
المضارع دخل عليه لو وحصل استمرار الامتناع او كان لو فطحي به المضارع
وحصل امتناع الاستمرار **او ما** اي نرى ويطيعكم في الاية الكريمة
لاستحضار الصورة البديعة وهي صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس وصورة
استمرار امتناع النبي عليه السلم عن اطاعتكم فان المضارع لما دل على الحال
الذي شانه ان يبصر ويشاهد كانه مع فيه بعد الاحضار ولا يفعل ذلك الا
في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك ثم استشهد لقصد الاستحضار
من صيغة المضارع بقوله تعالى **نحو ارسل الرياح فتثير سحابا** اذ قال فتثير مع ان
الظاهر اثارت استحضارا للصورة العجيبة الدالة على كمال القدرة الباهرة من
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض يبدو في الاول كانها قطع قطن منفوش
ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى تعود ركاما **و** نحو قوله تعالى ان مثل
عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب **ثم قال له كن فيكون** حيث لم يقل فكان
كما هو الظاهر استحضارا للصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة الربانية
وهي صورة تكون ادم عليه السلم من غير ان يكون له اب وام وكمال القدرة
في الجاد اظهر من ايجاد عيسى لانه كان بلا اب فقط وخلقه بمعنى الايجاد خلقه
فلا اشكال في ثم قال او بحمل الخلق على ايجاد البدن ثم قال على ايجاد الروح
او على ايجاد المجموع المركب من الروح والبدن فانه خلق اخر **واما نحو ان اكرمتني اليوم فقد**
اكرمتك امس فمأول جواب سؤال مقدر تقريره ان يقال قد وقع في حيز ان
الاستقبالية الماضي لفظا ومعنى بقرينة اليوم وامس فاجاب عنه بانه مأول
بان الشرط والجزاء محذوفان لانصباب معنى الكلام اليهما والتقدير ان
تعتد باكرامك اليوم لي فاعتد باكرامي لك امس فالفعلان بما الاعتداد
وهما غير حاصلين في الماضي واندفع ايضا ما يتوهم من ان السبب وهو الاكرام
في الامس متقدم على السبب وهو الاكرام في اليوم وقد وقع في بعض النسخ

لو مكان ان في المثال نظرا الى البحث فانه في لو ودن ان وجه
مورد السوال ان يقال قلتم لو لتعليق حصول الجزاء على حصول الشرط مع
القطع بانتفائهما وفي المثال كلاهما حاصلان كما ذكرنا والجواب ان
لو فيه بمعنى ان ولذلك لم يدخل الفاء في جوابه وانما جاءت باللام الموكدة
لكن الموافق للمفتاح هو التوجيه الاول فان قيل على اي توجيه يورد
سوال على ان في اذا بحث لو قلنا كما اسموا نعود كلمات الشرط بالجزم
على لو عاد الى الاصل الثاني بها الى السوال على ان الذي هو الاقدم
في الكلمات الشرطية ولما فرغ من بيان كلمات الشرط على ما في المفتاح
وتلخيصه فرع عليه مسائل جرة خلا عنها الاصل وعبر عنها بالتنبيهات
لان بعضها يمكن الاستشهاد به من مجملات ما تقدم وبعضها
جلي بعد الاحاطة بالسابق فقال تنبيهات التنبيه الاول ان لا يدل
على الجزم لما قلنا انها للشرط مع عدم الجزم لا انها تدل على عدم الجزم
بالوقوع واللاوقوع اذ عدم الدلالة على الجزم اعم من الدلالة
على عدم الجزم وانما قلنا انها لا تدل على عدم الجزم بدليل قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فان لن لتاكيد النفي وجدوى التاكيد نفي
الاحتمال والجزم فلو دل ان على عدم الجزم لزم التدافع في الاية
الكريمة واعلم ان هذا يخالف ما قاله اولا من ان ان للاستعمال
مع عدم الجزم كما هو ظاهر المفتاح والمفصل فكان ههنا مذهبين فذكر
الاول اتباعا ثم حقق الثاني اختيارا وياول الاية على المذهب الاول بان
استعمال ان ههنا لحمل المخاطب وشكه وهو لا ينافي الجزم من المتكلم
قال صاحب الكشاف رحمه الله سبق الكلام معهم على حسب حسابهم وطمعهم
وان العجز عن المعارضة كان قبل التامل كالمشكوك فيه لديهم لاتكالهم
على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام التنبيه الثاني الاصل في الشرط هو

ان يعلق

ان يعلق حصول احد المتسببين على حصول الاخرى كما قال قد يربط النسبة بالنسبة
نحو ان طلعت الشمس اشرقت الارض فانه اذا حصلت النسبة الاولى
بالفعل حصلت الثانية بالفعل او يربط صدقها بصدق ثانيا بمعنى ان النسبة
الاولى اذا صدقت صدقت الثانية وان لم يلزم من حصول الاولى
حصول الثانية وهذا قريب مما يقول المنطقيون في تعريف المتصلة
ما حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق اخرى والقسم الاول
هو الشائع وعليه ورد الامثلة المذكورة ولهذا لم يمثله بل مثل الثاني
النادر نحو كلما طلعت الشمس بلغت نصف النهار فانه لا يلزم من حصول طلوع الشمس
بالفعل حصول بلوغها الى نصف النهار بالفعل لكن يلزم من صدق الطلوع
صدق البلوغ فان بلغت مطلعه عامه وصدقها لحصولها في احد الاجزاء
الملئه وفي ايراده كلما اشارة الى ان فيه رائحة معنى الشرط وان لم يذكره
في كلامه وحيث تضعف الارتباط المعنوي من الطرفين في الشرطية بان لم يوثر
اداة الشرط في الجزاء ولم ينقله الى معنى الاستقبال لكونه اسمية او ماضيا
متحققا بعد لفظا او تقديرا نحو ان يكرمني فانا اكرمك هذا الشرط فيه سبب
للاخبار بالجزاء او ان يكرمني فقد اكرمته امس يحتاج الى الفاء
حال كونها رابطة لفظية لا معنوية لان الفاء لا يغير معنى الجزاء التنبيه الثالث
لو لعدم الشرط جزما لو وضعه لذلك ولعدم الجزاء عقلا وغالبا فانه لم يوضع
لعدم الجزاء بل هو امر يحكم به العقل لان عدم الشرط الذي هو ملزوم
لا ملزوم باعتبار اللزوم اي لزوم الجزاء للشرط الابه اي بعدم الجزاء
وتلخيصه انا اذا فرضنا ان الجزاء لازم للشرط لا انه ام اتفاقي وفرضنا
مع ذلك ان الشرط معدوم فلا نظر لعدمه دليل الانتفاء الجزاء
الذي هو اللازم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
فان سوق الاية العظيمة للاستدلال بانتفاء الفساد الذي هو الجزاء

وههنا التلفظ بالجملة الشرطية كما تمام اعتبار اللزوم تدبر

على انتفاء تعدد الآلهة الذي هو الشرط فيصار اليه اى الى الحكم بعدم الجزاء
الا اذا امتنع استثناء متوع اى يصار اليه فى جميع الاوقات الا
فى وقت يمتنع نفى الجزاء لتنزيه اى الجزاء على النقيضين اعنى الشرط ونقيضه
اذ من الجائز ان يكون الشئ لازما للنقيضين وحينئذ اى حين اذ امتنع
نفى الجزاء يذكر الشرط بالواو تارة وهذا اذا لم يكن ترتبه على المتروك اولى
ليدل الواو على ما لم يذكر وهو نقيض الشرط نحو احبك ولو كنت قاتلى اى
احبك لو لم تكن قاتلى ولو كنت قاتلى فانهما سيان على فى عالم الحبه
او بدونها تارة اخرى لكون المتروك اولى بترتب الجزاء عليه فيدل العقل حينئذ
عليه نحو قول عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اى نعم العبد
صهيب لو خاف الله ولو لم يخف لم يعصه بترك المعطوف عليه ولم يذكر
الواو ايضا للقرينة العقلية واعلم ان قولهم لو لامتناع التى لامتناع غيره
قد يفسر بانه لامتناع الثانى لامتناع الاول فيصار الى نحو لو جئتنى لاكرمتك
انتفى الاكرام لانتفاء المجى وقد يفسر بانه لامتناع الاول لامتناع الثانى
مثال انتفى تعدد الالهة لانتفاء الفساد فالتفسير الاول بالنظر الى الوجود
الخارجى والتعليل والثانى بالنظر الى الوجود الذهنى والاستدلال فانتفاء
الاكرام لانتفاء المجى وانتفاء الفساد لانتفاء التعدد لكن يستدل بانتفاء
الاكرام على انتفاء المجى وبانتفاء الفساد على انتفاء التعدد فانتفاء الاول
علة لانتفاء الثانى فى الخارج وانتفاء الثانى علة لانتفاء الاول فى الذهن
هذا اذا لم يمتنع نفى الجزاء اما اذا امتنع فليس لامتناع الشئ لامتناع غيره
بل لبيان اللازمة واثبات الجزاء مطلقا اما عند ذكر الواو فلظهور المعطوف
عليه واما عند عدمه فلان المتروك اذا كان ادل دل الكلام عليه بمفهوم الموافقة
كما فى الحديث فان فحوى الخطاب انه لو خاف لم يعصه بالطريق الاولى
ودل بمفهوم المخالفة على انه اذا خاف عصى لكنه لم يعتبر مع وجود مفهوم الموافقة

نعم ٢

عصى لو لم يخف لم يعصه كان مفهوم المخالفة ولم يعصه ... فكان مفهوم الموافقة منه

فان

كما تقرر فى اصول الفقه التعبير الرابع فى بيان ان من الاسماء ما قد يعرض
لها معنى الشرط وان لم يكن موضوعا لها متضمنة فيها الظرف اى
اللفظ الموضوع للسؤال عن الحال نحو كيف على مذهب ابن كيسان
وانى وغيرهما من الاحوال اى غير الظرف والكيف من الاسماء الى تعدد
حال الحكم يكن وما واى قد يجمع النسبتين بان تتعلق فى ظرف واحد
كصلوة زيد وعمرو فى الجمعة فى مسجد واحد او تتعلقا فى حال او
تجتمعا فى ذات فاذا لوحظ به اى فى النسبتين الواقعتين فى ظرف مثلا
بالضمة لهاتين ولم المذكور جهة ارتباط اى اذا لوحظ فيهما الكائن
الجهة والسببية لارتباطها كسمية احديهما الملاحظ صار النسبتان
على المذكور شرطا وجزاء فيكلف عند ملاحظة ذلك الارتباط يتضمن الظرف
او الكيف او غيرهما من المذكورات معنى الشرط وان لم يكن موضوعا متضمنا فيه
فهذه قاعدة كلية فى تضمن ما لم يوضع للشرط معناه التعبير الخامس
فى بيان تضمن الفاظ الاستفهام معنى الشرط الاستفهام اذا بنى عليه الامر
اى ذكر بعد الاستفهام شئ قبل الجواب اى بلا ان يذكر المخاطب جوابه
فهم ترتبه اى الامر المذكور بعد الاستفهام وقبل الجواب على جوابه ايا كان
لكل جواب كان ... الامر ذكره والا لم يكن مستعقبا على الجواب
فائدة فانتصابه على خبر كان والمضاف المحذوف لتقدم ما يدل عليه
فافاد الاستفهام بهذا الاعتبار تعميما فى المستفهم عنه فكانك قلت كل
انسان جاءك اكرمه دان الوصف الذى دخل عليه الاستفهام علة
لما بنى عليه فتشبه حينئذ الاستفهام الشرط فى افادة العموم والتسبب
فلذا يجوز الفاء وعدمه فيما بنى عليه كما يجوز ان فى الخبر اذا اشبه المبتدأ
الشرط نحو من جاءك فاكرمه مثال الوجود الفاء واكرمه مضارع منصوب
بان مقدرة بعد الفاء فى جواب الاستفهام اى ما فى حكمه ومثال الانتفاء ...

على ما علم في النحو **ومن جاءك اكرمه** بصيغة المضارع المجزوم بالاستفهام
المتضمن للشرط واعتبرنا التقييد بالجزم ليظهر تضمن معنى الشرط
الذي هو المقصود والا فالمسئلة ما يكون فيه الجزم وتركه وهذا
المثال لترك الفاء واعلم ان الملحوظ في المسائل وجود الفاء في جواب
الشرط وانجزامه واما انتفاؤه وان كان حاصلا لكنه غير مقصود في
البحث وايراد ذا بعد من لدفع احتمال الشرطية فان الشرطية لا تدخل
الا على الفعل وذا الذي بمعنى الذي انما يقع بعد اداة الاستفهام ولما نبه على
ان الاستفهام قد يفيد نفيا وحينئذ يتضمن معنى الشرط عقبه بفائدة اخرى متعلقة
بكلمات الاستفهام فقال **ثم قد يجرد عن الاستفهام** اللفظ الدال عليه ويستعمل
في الشرط المحض **كما جرد** الهمزة وام **في** قوله تعالى **سواء عليهم أأنذرتهم**
ام لم تنذرهم لا يؤمنون حيث صار لمجرد التسوية منسلخا عنه معنى الاستفهام بالكلية
على معنى ان المستوين في علم المستفهم فان الهمزة بمعونة ام يدل على الاستواء
سويا ان جارحا في عدم الايمان على ما مر في اوائل الكتاب فلا تكرار وهذا الطريق
اعني التجريد راجع الى باب المجاز بالنقصان **فيصير** اللفظ الدال على الاستفهام
بعد التجريد **للشرط المحض** لما انسلخ عن الاستفهام ولم يبق فيه معناه اصلا
وهو اي افادة الاستفهام العموم وتجريده عن الاستفهامية **التي في اشتراكهما**
اي اشتراك الاستفهام والشرط **في كثير من الاسماء** كما ومن ومتى واين
وغيرها واعلم ان متى وانما وكيفما واني يستعمل في الشرط اذا جردت عن
الاستفهام والبواقي تستعمل فيه جردت اولا **وبانه زيد** عطف على قوله بالشرط
وهذا شروع في القسم الثاني من الربط بين جملتين اوضحا عن الجملة وبيان اداة
الترديد وفائدتها **واداته** على ان اقل الجمع اثنان او هو اختيار الزمخشري رحمه الله
وكثير من الائمة وفي بعض النسخ واداتاه **او واما و** بيان الكون **بعد ان يثبت**
لاحد الامرين اي احد الحكمين اللذين تضمنهما الكلمتان المرددتان على سبيل منع الخلو

على الحكم الذي تكلم عنه [partly illegible marginal note]

نحو زيد اما شاعر او منجم او اما شاعر واما منجم **ردا** على القول بعدم اي
لمن نفيهما مدعيا انه لا شاعر ولا منجم **او** بعد ان **نفي احد الامرين** اي الحكمين
المرددتين على سبيل منع الجمع **رد لمن يثبتهما** معتقدا انه شاعر ومنجم
معا **او ثبوت احد** من الحكمين **ونفي احد** منهما على سبيل الانفصال الحقيقي
رد المن سوى وبعد **اثباتهما** معا **او نفيهما** معا **وذلك** اي ايراد الكلام
على هذا الاسلوب اعني الترديد باو واما يكون في الاكثر لافادة الثبوت او
الانتفاء للرد على ما ذكر **لكن قد يكون لجهل** من المتكلم **او تجاهل** مع علمه
بحقيقة الحال **او تخييل** اتباع المخاطب في التخييل ولما انجر البحث الى ذكر
التجاهل وموضع كونه مستبعدا منشأ اللطائف الكثيرة قال
والتجاهل في فن البلاغة من ما هي سحرها وما كلامه هذا المراد بسحر البلاغة وافتنانها
اللطيفة المؤثرة في القلوب المغيرة لها من حال الى حال كما هو شأن السحر المحير
استعاره نصرحه اصلية واضافة الى البلاغة قرينة وكونه من انسا عيبا
عن كونه مدار النكات اللطائف وان شئت ان يتحقق كون التجاهل والسا
منالها **فانظر** وتفكر **قول الشاعرة الخارجية** في عرشه ابن طريف نفر
لطف مكانه وصدق مقالها وهو قولها **ايا شجر الخابور** موضع بديار بكر
مالك ما نصنع **مورقا** ذا ادراق **كانك لم تجزع على ابن طريف** اظهرت مع
نفسها الجهل بان الشجر مما لا يجزع استعظاما للمصيبة الهائلة بانها لم تبق
لها عقلا تعرف به الاشياء او بانها لم تبق معها شئ في الوجود لم يجزع
ومن محاسن آداب شيخنا السكاكي رحمه الله انه سمى التجاهل سوق
المعلوم مساق غيره **ونذكر** عطف على فانظر اخطا من لطائف الافادة
والطف ان جهالات الجاهلين **في** قوله عز وجل **انا واياكم** لعلى هدى
او في ضلال مبين **النوع الثالث** من الانواع الثلثة المعقود عليها
الفن الثالث **النظم وهو** في اللغة الكلمس من فحص العمر على الباقي والعوال

او بسيط والحكم ... [partly illegible marginal note] ... والمقصود ... مركب ... وفي المقصد

وفي الاصطلاح جعل احد طرفي النسبة اسنادية او غيرها مخصصا بالآخر
بحيث لا يتجاوزه. اما على الاطلاق او بالاضافة بطريق معهود و القصر نوع
تارة لموصوف اي المسند اليه على الصفة اي على المسند وليس المراد النعت و
المنعوت النحويين واذا خصص الذات بالصفة وقصر وحبس عليها فلا يتعداها
اي لا يتجاوز ذلك الموصوف المخصص المحبوس عن تلك الصفة الى صفة اخرى تحقيقا
للتخصيص والحبس نحو زيد شاعر لا منجم وبالعكس اي نوع القصر تارة اخرى
للصفة على الموصوف واذا خصصت الصفة بالموصوف وحبست عليها
فلا تتعداه اي لا تتجاوز تلك الصفة المحبوسة على الموصوف منه الى موصوف آخر
تحقيقا للتخصيص والحبس نحو ما شاعر الا زيد وقسم صاحب الايضاح القصر الى
حقيقي وهو ما يعتبر فيه الاستغناء بالقياس الى جميع ما عدا المقصور عليه وغير
حقيقي وهو ما يعتبر فيه الاستغناء بالاضافة الى صفة اخرى في قصر الموصوف
وبالاضافة الى موصوف آخر في قصر الصفة واعترض على المفتاح باهمال الحقيقي
واجيب بان تقسيم المفتاح يعمهما ولا يختص بالاضافي غاية الامر انه اورد الامثلة
من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع على انا نقول القصر الحقيقي من قصر الموصوف
على الصفة غير موجود اذ ما من متصور الا ويكون له صفات يتعذر الاحاطة
بها او يتعسر وقد اعترف بهذا واما الحقيقي من قصر الصفة فقال انه كثير نحو ما في الدار
الا زيد وهذا محل بحث اذ المعنى حينئذ ان الحصول في الدار ثابت لزيد ومسلوب
عن جميع من عداه فيكون المخاطب معتقدا لاجتماع الناس ممن عدا زيدا
في الدار وهو محال و نوع القصر لغيرهما اي لغير الموصوف على الصفة وعكسه
كالفعل على مفعول نحو ما ضربت الا زيدا والا ضربا شديدا والا تأديبا
والا يوم الجمعة والا امام الامير وانما استويا والخشبة اي لا مع غيرهم
وما رأيت العالم الا زيدا وما رأيت زيدا الا عالما او حال نحو ما ابتغت
الا فارسا او تمييز نحو ما طبت الا علما وكلها اي جميع اقسام القصر من

قصر

قصر الموصوف على الصفة وعكسه وقصر الفعل على المفعول او الحال او التمييز
ينقسم على قصر افراد يذكر ردا لمن يدعي امرين اي يدعي اشتراك صفتين
في موصوف او اشتراك موصوفين في صفة او ردا لمن يدعي احدهما
كما اذا تشكك السامع في اتصاف الموصوف بتلك الصفة وغيرها او في
اتصافه بها واتصاف غيره بها بلا ترجيح لاحد الامرين نحو قوله تعالى
وما محمد الا رسول الصحابة استعظموا هلاك رسول الله عليه السلام و
استبعدوه حتى كأنهم اثبتوا له وصفين الرسالة والتبرئة من الهلاك
فقصر على الرسالة ردا لهم في اثباتها وسمي هذا القسم افرادا لقطعه
الشركة بين الوصفين في الثبوت للموصوف او بين الموصوفين في الاتصاف
بتلك الصفة فالمصنف رحمه الله لم يفرز صورة التردد عن الشركة
وجعلها قسما واحدا تأسيا بالمفتاح وصاحب الايضاح جعله قسما آخر
وسماه قصر التعيين وقصر قلب عطف على قصر افراد يذكر ردا لمن يعتقد
نفي ما يثبته من الوصفين في قصر الموصوف على الصفة او من الموصوفين
في قصر الصفة واثبات ما ينفيه منهما نحو قوله تعالى عن عيسى عليه السلام
ما قلت لهم الا ما امرتني قد سمعت اوائل الكتاب انه لا اعتبار في تركيب
الكلام خصوصية للمتكلم ولا خصوصية للكلام بل يجب قطع النظر عن كليهما
وحينئذ مقول لما سمع عيسى عليه السلام خطاب الله تعالى حيث قال أأنت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله رأى سياق الكلام
على معنى انك يا عيسى ما قلت للناس ما امرتك لاني امرتك بالتوحيد
وانت امرت الناس بالشرك وهذا الوهم صدر من غير الله تعالى كان جوابه
بقلب الحكم بان يقال ما امرتهم الا بالتوحيد دون الشرك فلا محالة من
قصر القلب والحاصل ان للقصر اربع صور لانه اما قصر الموصوف على الصفة
او عكسه وكل منهما اما قصر افراد او قلب ١٢ اما على طريقة المفتاح

واما على مذهب الايضاح فله ست صور لان كلا منهما اما افراد او تعيين
او قلب والحاصل من ضرب اثنين في الثلثة ست وطرقه اي الطرق العامة
التي جرى اصطلاح الفن على البحث عنها اربعة والا فقد يحصل القصر بتوسط
الفصل وتعريف الخبر ومثل زيد مخصوص على القيام وما اشبه ذلك وقد
يستفاد الحصر بمعونة المقام وان لم يكن في اللفظ من ادواته كما نص
عليه في مواضع من الكشاف الاول من الطرق الاربعة العطف
بلا وبل ولكن كقولك زيد شاعر في قصر الموصوف على الصفة لو زيد شاعر
لا عمرو في قصر الصفة على الموصوف وكل منهما اما افراد او قلب
بحسب اعتقاد المخاطب والاصل في هذا الطريق التنصيص على المثبت
والمنفي جميعا كما سيأتي و لكن اذا كثر المنفي وصفا كان او موصوفا
ويرم الاختصار لا يستقيم عامة المقام اياه على لا غير وليس غير وليس الا
كما اذا اعتقد المخاطب ان زيدا يعلم النحو والمعاني والبيان والعروض
والقوافي فتقول زيد يعلم النحو لا غير والمعاني والبيان والعروض
والقوافي او اعتقد ان زيدا يعلم النحو وكذا عمرو وبكر وخالد فتقول
زيد يعلم النحو لا غير فلا غير معناه لا غير النحو على الاول ولا غير زيد على الثاني
الثاني من الطرق الاربعة للقصر النفي والاستثناء اي نفي كان كقولك ما زيد
الا شاعرا بالنصب اعمالا لليس وبالرفع اهمالا لما افرادا او قلبا
بحسب المقام وكذا في قصر الصفة على الموصوف ما شاعر الا زيد افرادا او
قلبا فان قيل الاستثناء يفيد الحصر مطلقا سواء كان بالا او
غيرها وسواء كان بعد النفي اولا فما فائدة التقييد بالا بعد النفي قلنا
الكلام في القصر بين المتساويين والقصر معها لا يكون الا
كذلك كانه يعرض من طرق العامة الاعلى هذا الوجه الثالث من عنوانات
طرق القصر انما انما افاد القصر لانه متضمن معنى ما والا فلذا افاد القصر

لا منجم و

له الاختصار

منه
نحو جاءني القوم الا زيدا

٥٥

مثلها والدليل على انه متضمن معناهما وجوه الاول قول المفسرين رحمهم الله
في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة
وهو المطابق لقراءة الرفع على طريقة المنطق الثاني قول النحاة
رحمهم الله انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه وهو معنى ما والا
الثالث صحة انفصال الضمير معه كقولك انما يضرب انا كما تقول ما يضرب
الا انا قال الفرزدق رحمه الله انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع
عن احسابهم انا او مثلي الذود الطرد والذمار ما وراء الرجل مما يحق
عليه ان يحميه والاستشهاد في انفصال الضمير اعني انا فاعله قال علي
بن عيسى الربعي وكان من اكابر النحاة اي امام ائمة النحو ببغداد لتضمن انما معنى
ما والا لان ان للتحقيق وما مزيدة مؤكدة لمعنى التحقيق والاثبات فتكون تاكيدا
على تاكيد وهو المعنى بالقصر فان قولك جاءني زيد لا عمرو اثبات المجيء صريحا في منطوق
اول الكلام وضمنا بمفهوم آخر وهو لا عمرو ولان اصل الفعل لما كان
مسلم الوجود لاحدهما وقد نفي عن عمرو فيلزم اثباته لزيد فهذه مناسبة
بعد وقوع اما في التراكيب افادة القصر وبهذا اندفع طعن المصنف رحمه الله
وغيره بان كلام الربعي رحمه الله من باب ايهام العكس يعني انه لما راى
ان كل قصر تاكيد على تاكيد توهم العكس اي وجود القصر في كل تاكيد على تاكيد
فانهم ان دلائل العربية مناسبات بعد وقوع الاحكام والطعن في مثله
ليس الا لعدم المناسبة والاحكام لا نافيه كما قال من لا خبرة له بالنحو
يريد به الامام الرازي رحمه الله فانه قال في محصول الاصول كلمة ان للاثبات
وما للنفي فاذا اجتمعا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فيجب ان
يتوجه احدهما الى المذكور والآخر الى غيره وانما تعين كلمة ان للمذكور
لكونها اسبق والمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذي هو اشرف
وهذا القول باطل من وجوه لبطلان صدارة حرف النفي ودخول ان على غير الاسم

واجتماع حرفي الاثبات والنفي بلا فاصلة بينهما ولجاز النصب في انما زيدا قائما
وانما زيد القائم لان الحرف بطل وان زيد او زيدا علم ولكان المعنى في
انما زيد قائم تحقيق انتفاء القيام عن زيد لان ان للتحقيق وما للنفي لكن
لكن اللوازم كلها باطلة كما ترى ونقل عن المصنف رحمه الله في نصره الامام
رحمه الله ان المقصود وجه المناسبة في وضع انما وتركيب الحرفين لا انهما
باقيتان الان على اصلهما حتى يلزم ما ذكر وقد صح لي هذا شيخنا الشريف
قدس سره في مصباح المفتاح وانا اقول هذا المحمل وان صح لكن عبارة
المحصول كما نقلنا ها ليس فيها منه عين ولا اثر على ان كلامه يستلزم ارتكاب
ثلثة اوضاع من غير دليل **فيزيد تاكيدا** اي تاكيدان فانما لتاكيد الكلام
الذي دخلت عليه **فيتضمن انما معنى القصر اذ القصر ليس الا تاكيدا على تاكيد** المفهود اذا وقع
القصر **في جواب المتردد** وكذا في جواب المنكر وكانه حصر المتردد وان لم يعتقد
الحصر فيه لان القصر بمجرد التاكيد دون التصريح بالاثبات والنفي اليق
وانسب بدفع التردد لكونه اضعف من الانكار **الرابع** من طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا او معمول الفعل عليه وينقسم الى
ما يتقدم بعد التقديم على استحقاق التاخير كما في تميمي انا وقد يعبر الى استحقاق
التقديم كما في انا كفيت مهمك **نحو انما كفيت** حاجتك وحدي او لا غيري
افرادا او قلبا **واعلم ان طرق الاربعة** للقصر **تشتمل امر واحد** يشترك فيه
وهو افادة القصر **انك تخاطب للمخاطب صوابا وترد خطاء فالصواب**
الذي تسلمه له **هو الحكم** اي مطلق الحكم في الجملة **والخطاء التخصيص** اي تعيينه بان
الحكم مشترك بين الوصفين او الموصوفين او بانه ثابت لغير ما تثبت له
ثم بعد اشتراك الاربعة في هذا المعنى الشامل **تختص كل منها باحكام** لا توجد في
غيره **فالاول** اي طريق العطف يختص **بانه فيه نص نفيا واثباتا** اي يحث
فيه المنصوص على الحكم المثبت والنفي جميعا فلا تترك التنصيص عليهما الا كراهة

للحصر

تسلم

الاطناب

الاطناب في مقام الاختصار كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والاشتقاق واللغة
او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فصوله في هذين المثالين زيد يعلم النحو لا غيره النحو
وفي الثاني لا غير زيد وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها
بالغايات كما في السواري فانه فيها نصا على المثبت فقط نحو انما انا تميمي
وانما انا تميمي وتميمي انا لا يعلم بمثل ما جاني القوم الا زيد
لا فيه التنصيص عليهما كما ترى لانا نقول المنفي مذكور على وجه العموم
بلا تنصيص واما نحو صليت لا في غير المسجد اي في المسجد لا في غيره فعلى خلاف
للاصل لاتباس والنصارى نفيا واثباتا على المصدرية من نص
والثاني اي النفي والاستثناء يختص **بانه لا يجامع الاول** اي مع النفي بلا
العاطفة وقد اطلق المصنف رحمه الله كالسكاكي في العبارة وليس بجيد
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس بقاعد ويمكن التخصيص بلا
بقرينة التعليل بقوله **اذ لا يبدل على ما دخله** قال الشيخ عبد القاهر
رحمه الله لا موضوع لان شرط المنفي بها ان تكون ما نفيته بها قد نفيته لا الان بعيد
بها النفي في شيء قد نفيته فلا يجوز ما جاني احد لا زيد بل ولا زيد والمراد
بعدم الاجتماع بين الاول والثاني ان ذلك لم يقع في كلام البلغاء السابقين
وان وقع في تراكيب الفصحاء الاجنبيين عند اكثر صاحب الكشاف رحمه الله
قد من نحو هذا التركيب منها في قوله فقال ويقولون متى هذا الوعد ما سألوا
عن ذلك وهم منكرون له الا تعنتا لا استرشادا ومنها في قوله
تعالى انا ارسلناك الا نذيرا الا حفيظا مهيمنا عليهم ومنها في قوله تعالى
زين للناس حب الشهوات ما هو الا شهوات لا غير ومنها في سورة
النساء ما اردنا تحاكمنا الى غيرك الا احسانا لا اساءة ومنها في قوله تعالى
وما اختلف الذين اوتوا الكتاب ما كان ذلك الاختلاف الا حسدا
لا شبهة وكم كم في هذا الكتاب من الامثلة وانا اقول كان الترقي بهذا الاكثار

نفي م

ان الامتناع الذی یدعیه الاصحاب لیس مبنیا علی نقل والدلیل المذکور
لا یتم لما فیه من التحکم بتخصیص لا من بین اخواتها ویبقی قصد التاکید والتکریر
مع ظهور مساغه **وغیر کلمة** ای فی امتناع الاجتماع مع الاول
وعبارته قاصرة بل الصواب کما فی المفتاح ان کلمة غیر فی افادة القصر
وعدم مجامعته **لا کلمة لا بخلاف انما** فانها تجتمع مع لا وان کان یعنی الثانی
نحو انما زید شاعر لا منجم **لان النفی فیها** ای فی انما **ضمنی** لا صریح کما اشار
الیه بقوله وتضمن معنی ما والا وانما لا یلزم من امتناع الاجتماع مع ما ینفی النفی
صریحا امتناع الاجتماع مع ما یفیده ضمنا فیجوز الاجتماع مع انما **کما یجوز
امتنع من المجیء زید لا عمرو** مع امتناع ما جاء زید لا عمرو واذا جاز الاجتماع
مع انما التی هی بمعنی ما والا فاجتماعه مع التقدیم یکون اجوز فلذا
لم یتعرض له **وهذا** ای جواز اجتماع انما مع لا **اذا لم یکن** الوصف **المذکور بعده**
ای بعد انما والتذکیر بتاویل اللفظ کما ان التانیث بتاویل اللفظة
مختصا بالموصوف المذکور فی نفسه لانه لو کان مختصا لم یکن فی النفی فائدة
ولکان کالاجتماع مع النفی الصریح لان النفی الضمنی یتقوی ویتاکد
بهذا الاختصاص نحو انما یستجیب الذین یسمعون **فلا یقال** لا الذین
لا یسمعون لان الاستجابة لا یتصور الا ممن یسمع ویعقل وکذا الاقوال
انما یخاف من یخشی الخوف لا من یامنه اذ من المعلوم ان الخوف مختص بالخائف
لا یتعدی الی الآمن فلا فائدة فی النفی علی انه فی قوة ما یخاف الا الخائف
لا الآمن فیمتنع لما ذکرنا من تاکد النفی بالاختصاص واعلم ان صاحب
المفتاح رحمه الله جعل عدم الاختصاص شرط جواز الاجتماع وتبعه المصنف
لکن الشیخ فی دلائل الاعجاز جعله شرط حسن الاجتماع وهذا اقرب **واصل**
ای الطریق الثانی وهو النفی والاستثناء **لعائد الاصرار** ای یستعمل فی حکم
یخطا فیه المخاطب وینکره مصرا ابدا نحو قولک لصاحبک وقد رایت شبحا من بعید

ماهو

ماهو الا زید اذا اعتقده غیره مصرا **(او)** انکارا او اصرارا **للمحتملا**
وذلک اذا اخرج الکلام علی مقتضی الظاهر **نحو** قوله تعالی حکایة عن الکفار **ما انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شیء** فالمخاطبون وهم الرسل لا ینکرون
انهم بشر ولا یصرون لکنهم نزلوا منزلة المنکرین لاعتقاد القائلین وهم
الکفار ان الرسل لا یکون بشرا مع اصرار الرسول علی دعوی الرسالة فنکون
فی قوة الاصرار علی نفی البشریة عن انفسهم فی زعم القائلین فلذا استعملوا
له طریق النفی والاستثناء **ان انتم الا تکذبون** المخاطب هو الرسل وهم
ینکرون هذا الحکم مصرین فلذا جیء بالنفی والاستثناء وعندی ان المقصود
بالتمثیل هو هذا الکلام لیکون من الاصرار المحقق ومن الاخراج علی الظاهر دون
ما انتم الا بشر لانه من قبیل الادعاء ومن الاخراج علی خلاف الظاهر **وانما نحو**
قوله تعالی حکایة عن قول الرسل للکفار **ان نحن الا بشر مثلکم** هذا اشارة
الی سؤال تقریره ان المخاطبین وهم الکفار لا انکار لهم فی هذا الحکم
ولا اصرار فکیف استعمل الثانی فاشار الی الجواب بقوله **فمن باب
مجاراة الخصم** مجاراة الخصم عبارة عن تسلیم بعض مقدماته مما لا یضر
بالمقصود والمماشاة معه وارخاء العنان الیه یقال جاراه فی الحدیث
من جری الماء فی الوادی **للتبکیت** ای للغلبة علیه واسکاته من
بکته بالحجة اذا غلب علیه **فی المعثر** ای موضع الزلة فهو من العثار لا
من العثور بمعنی الاطلاع ثم مثل المجاراة بقوله **کما تقول** لمن ادعی انک
من شانک کیت وکیت **انه صادق فی کل ما تقول** من ان شانی کیت
وکیت **لکن ما جعلک فی دعوای هذه** لان تلک المقدمات المسلمة منک لا تنقض
بدعوای ولا تقدح فیها فکان الرسل قالوا للکفار انهم صادقون فی قولکم
انا بشر لکنه لا تقدح فی دعوتنا للرسالة اذ لا منافاة بین البشریة والرسالة
فی نفس الامر فصورة الحصر فی قول الرسل للکفار کلام الخصم والموافقة مع الارادة معنی القصر

تنبیه فی هذا م

وهذا النوع من الكلام يسميه الادبيون بالقول بالموجب وهو من اسلوب الكلام المنصف **واما** امر ا **ادعائي** اذا اخرج الكلام على خلاف الظاهر **نحو** قوله تعالى خطابا لمحمد عليه السلم **ان انت الا نذير** فالمخاطب لا يتكرون بهذا الحكم **كانه للمبالغة** اي كان الرسول عليه السلم لمبالغته في ارشاد الخلق وهدايتهم وشدة حرصه على ذلك حتى عوتب بقوله فلعلك باخع نفسك **على** اثارهم مع انذارهم **بالهم** فعلى هذا التاويل يكون من قصر الافراد **ثم الاصل** في القصر بالنفي هو ان يوخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد قصر الفاعل على المفعول قيل **ما ضرب زيد الا عمرا** اي لم يقع فعل الفاعل الا على عمرو **و يجوز** تقديم المقصور عليه مع اداة الاستثناء على المقصور لعدم الالتباس فان المقصور عليه هو ما دخل عليه الا سواء كان مقدما او موخرا نحو **ما ضرب الا عمرا زيد** وانما قلنا مع الاداة لانه لو قدم بدون الاداة نحو ما ضرب عمرا الا زيد لم يجز لانعكاس المعنى وفيه كالكفى وعلى هذا القياس الكلام في حصر المفعول على الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد اي لم يقع على هذا المفعول الا ضرب زيد وهو الاصل وجاز ما ضرب الا زيد عمرا لما مر ولعدم المقصور عليه وان جاز **لكنه قليل** وانما قل **لانه قصر الشيء قبل تمامه** وهو خلاف الاصل **لان المقصور** في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا **هو الضرب المقيد** بكونه صادرا عن زيد **دون الضرب المطلق** فظهر انه لابد من تاخر المقصور عليه اعني عمرا وبعدم المقصور اعني زيد حتى لا يلزم قصر الصفة قبل تمامها وانما جاز على قلته لانها في حكم التام باعتبار ذكر متعلقها اعني زيدا اصلا في الاخر وقد تلخص من البحث ان منع بعض النحاة تقديمهما كالهما ليس بصحيح وان حصر الفعل سواء كان في الفاعل او المفعول راجع حصر الصفة في الموصوف **خاتمة** لمباحث الاستثناء وحاصلها تحقيق كيفية افادة المقصر **لابد** لا لنفي الجنس والبد المعرفة **في الاستثناء** يريدون به المفرغ فانه الطريق المعدود في الطرق الاربعة العامة **من** ادواته

المستثنى منه لان الاستثناء هو الاخراج ولا يمكن الاخراج بدون المخرج منه **ومن عمومه لعدم التخصيص** بنوع او صنف من الجنس **وانتفاء الترجيح** لبعض الافراد المتساوية **بلا مرجح** ولتساوي المستثنى وغيره في صحة الاخراج **ومن المناسبة** في الجنس والوصف اي في كونه من جنس ذوي العقول ان كان المستثنى من جنسهم ومن جنس الناس ان كان المستثنى من جنسه ونحوه وفي كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غيرها على طبق صفة المستثنى **فيقدر** المستثنى منه **اذا قدر** وهو في الاستثناء المفرغ **اعم عام** حال من ضمير يقدر **يتناول المستثنى** وغيره **نحو ما ضرب الا زيدا** اي ما ضربت **احدا** الا زيدا فاذا اوجب من ذلك المقدر العام الاعم شي كزيد حصل معنى القصر وهذا بناء على صفة الانتفاء **وما طربت الا راكبا** اي ما طربت **على حال** من الاحوال **الا راكبا** اي ما ضربت **لغرض** من الاغراض وما سرت الا يوم الجمعة وعلى هذا **وبه** اي بما ذكرنا من اشتراط الامور الثلثة **يعرف انه قد يقع** فيما الاخرج وخص المنبر في رسالته **ما اضاء الا انكلم فارسيا** بتقديم الظرف على المفعول من قولنا ما اختار **الا فارسيا** تقديم المفعول على الظرف فان التقدير في الاول ما اختار فارسيا من طائفة من الطوائف الا منكم فيكون المقصور عليه جماعة المخاطبين وفي الثاني ما اختار من منكم متصفا بصفة من الصفات الا المتصف بالفرسية والاول ابلغ في البلاغة ونظيرها قولك ما اخترت الا منكم رفيقا وما اخترت الا رفيقا منكم وكذلك انما يخشى الله من عباده العلماء بتاخير العلماء عن الله انما يخشى العلماء من عباده الله بتقديم العلماء ففي الاول حصر خشية الله من بين العباد على العلماء وفي الثاني حصر خشية العلماء من بين سائر الاشياء على الله تعالى **والانما ثالث** من طرق القصر وهو انما يختص **بانه يفيد الحصر في الجزء الاخر من الكلام** نحو قولنا انما ضرب زيد عمرا ليكون المقصور عليه هو المفعول وفي قولنا انما ضرب عمرا زيد ليكون المقصور عليه هو الفاعل

ما دينا لم

متكلم

بخلاف سائر الطرق فانها تفيد القصر من الاول والآخر فلا يجوز فيه
اي في انما لعدم التصريح فيه بالا من التقديم والتأخير بين المقصور والمقصور عليه
ما جاز في الطرق في الثاني وهو طريق الاستثناء للالتباس في الثالث
بسبب اسماء الا في اللفظ دون الثاني فان الواقع بعد الا فيه متعين لان يكون
مقصورا عليه سواء كان مقدما او مؤخرا ودلالة عطف على الا ان
وتعليله لعدم التصرف في انما ذلك اي الثاني هو الاصل في افادة القصر
دون هذا اي انما فانه يفيد القصر لتضمنه معنى ما والا فيكون في افادة
القصر فرعا على ما والا وليس كذلك بل هما في الاصل بمحل في الفرع وضعف
في اداة القصر يستعمل الا في الاحكام الجلية التي يعلمها المخاطب ولا ينكرها
نحو انما يعجل من يخشى الفوت وقولك انما هو اخوك وانما هو صاحبك
القديم لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ترقيقه عليه والرابع من الطرق الاربعة
وهو التقديم يختص من بين الطرق بانه ذوقي المراد بالذوق قوة ادراكه
يدرك به المدلولات العقلية المستفادة من تراكيب الكلام وان لم يقم عليها
برهان وقد يطلق على الحلاوة العقلية المترتبة على ذلك الادراك والمراد
هنا الاول لا وضعي اي التقديم يدل على القصر بفحوى الخطاب ومفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تأمل صاحب الذوق السليم في معنى الكلام
الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يكن التقديم موضوعا للمعنى
بخلاف الطرق الباقية فانها تدل على القصر بالوضع لان الواضع وضع
لا وبل للنفي والاستدراك واما لمعان تفيد القصر واما من ليس
الذوق فانه ربما انكر خواص التراكيب ولطائفها مع
كمال قوته الادراكية في المعقول والمنقول روي عن بعض العلماء انه
كان اذا سئل عن فائدة التقديم في التنزيل اجاب بان الله تعالى
فاعل مختار يفعل ما يشاء وقال ابن الحاجب رحمه الله في قوله تعالى

اياك نعبد

اياك نعبد وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه الفن الرابع من الفنون الاربعة
المعقود عليها قانون الخبر في وضع الجملتين كل منهما عند صاحبها على
ما ينبغي والكلام اي المتكلم وهو معطوف على الوضع على طريقة التسمية
في الفصل والوصل تقدم الفصل باعتبار ان الاصل عدم العاطف
وفي الايجاز والاطناب وفي جعل احدهما حالا من الاخرى هذا المعنى
ثلثة انواع وقد نبه عليه بتكرار في وذكره ثلثا كما هو دأبه والعمري
هذا ادبي للمصنف تقدم هذا على صاحب المفتاح في تقديم باب القصر وافراده
عن هذا الفن لانه ليس من الاعتبارات الراجعة الى الكلام باعتبار التعدد
والانتظام النوع الاول من الانواع الثلثة المعقود عليها الفن
الرابع في الفصل والوصل وهما ترك العاطف وايراده نشر على ترتيب اللف
اي الفصل ترك العاطف والوصل ايراده وبعض العبارة
ما يحتاج فيه الواو ومن الحرص لتعدد المسند وصيغة على نحو قول الشاعر
بذاك بدأ جرها يرتجي واخرى لاعدائها غائظه ويختص اي الكلام
في الفصل والوصل بالواو ومن غيره اي لان سائر العواطف
لها معان محصلة يستدعي باعتبارها في المحل معنى مخصوصا
مشتملا على الفائدة المخصوصة من تلك المعاني المحصلة كالتعقيب
للفاء والتراخي لثم والتدريج لحتى وهكذا فلا يكون العطف بها
غريب النمط وكذا لا يقرب الا اذا كان للبعض اعراب سواء
عطف بالواو او غيره لانه اذا كان للجملة الاولى محل من
الاعراب فان قصد تشريك الثانية في حكمها واعرابها عطف
والافلا واما العطف بالواو في جمل لا محل لها من الاعراب
فمما يشكل فيه العبارات اذ ليس لها مطلق الحكم خصوص فائدة
ومجرد ذكر الجملتين بعدهما لانا اذا قلنا زيد قائم عمرو قاعد

بغير واو على امتناع التسبيع الثبوت وان امكن الفرق بين
الاجتماع كما في صورة الواو واجتماع الاسباب كما في تركه
لانه للربط المطلق كما ذكرنا والربط المطلق بلا خصوص
تعقيب او تراخ او نحوه يضعف بمنزلة الصالحة عن غيرها
لانه لا يحسن اعتباره بين كل امرين على العموم بل لا بد من حصول
شرائط فيهما حتى يحسن الربط بينهما كما سنفصلها ان شاء الله تعالى
فلذا دق المسلك في هذا الباب وعظم الخطر حتى قصر بعض العلماء البلاغة
على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليه لان الامر كذلك
وانما جاوز ذلك التنبيه على مزيد غموضه وان احدا ان يكمل فيه
الا وقد كمل في سائر فنونها محنث عطف في الكلام لا معطوف عليه
لفظا باول الكلام بان يقدر معطوف عليه حتى يصح اعتبار
الربط فانه لا يمكن بدون مربوط ومربوط به نحو قوله تعالى
واياي فارهبون تقديم المفعول للتخصيص كما في اياك نعبد
ولما جئ بالفاء مع عدم المعطوف عليه لفظا وجب التاويل
بان التقدير اياي ارهبوا فارهبون حذف المعطوف
عليه لدلالة المعطوف المفسر المذكور عليه والرهبة مراد
بها في الثانية رهبة ابلغ واشد من الاولى على نحو كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وهذا هو المصحح لعطف المفسر
على المفسر مع كمال الاتحاد بينهما واعلم ان اقتضاء العطف
المعطوف حكم مشترك فيه العواطف كلها كما لا يخفى و قوله تعالى
اوكلما عاهدوا عهدا همزة الاستفهام دخلت على الواو
ولا معطوف عليه في اللفظ فاول بان التقدير
اكفروا وكلما عاهدوا حذف المعطوف عليه

لدلالة

البيان والاصول والمنطق وتسمى المطابقة لاراد تمام اللفظ وارادة
تمام المعنى فقد طابق اللفظ والمعنى من غير زيادة ولا نقصان كدلالة
لفظ الاربعة على المجموع المركب من اثنين واثنين وعلى جزئه اى على غير
تمام مسماه سواء كان داخلا فيه او خارجا عنه عقلية لانتقال الذهن الى الغير
بملاحظة العقل التعلق بينهما بالجزئية واللازمية وحكمه بان حصول الكل او
الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم وتسمى التضمن كدلالة لفظ الاربعة
على الاثنين الذي هو في ضمن المجموع المركب من اثنين واثنين وعلى الخارج
الالتزام كدلالة على الزوجية وقيد الحيثية ملحوظ في الكل لئلا ينتقض
تعريف كل منها بالاخريين فيما اذا فرض لفظ مشتركا بين الكل وجزئه
ولازمه كلفظ الشمس المشترك بين الجرم والشعاع ومجموعهما فتدبر وشرطه
اى شرط الالتزام اللزوم ذهنيا اى كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول
المسمى في الذهن حصوله فيه ابتداء او بعد ملاحظة القرائن والتامل
في الامارات اذ لولاه لم يفهم المعنى الخارجي من اللفظ اصلا لانه لم يوضع
له ولا انتقال الذهن من المسمى اليه واللزوم الترجيح بلا مرجح ولا يشترط
اللزوم خارجا والا لانتفت دلالة الاعدام على ملكاتها لما بينهما
من المعاندة خارجا ولا عقلا يعني امتناع الانفكاك في العقل الا
كما شرطه المنطقيون في اللزوم البين والا لخرج اكثر المجازات والكنايات
عن الالتزام ولما نادى السعادات بالخلاف فيه ومن خالف في اشتراط
اللزوم الذهني كما تشعر به عبارة ابن الحاجب في اصوله فكانه حمل اللزوم
على البين والى هذا التعميم اشار بقوله اى تعلق بين مسمى اللفظ والمعنى الخارج
يوجب ذلك التعلق الانتقال اى انتقال ذهن السامع من المسمى اليه اى الى
المعنى الخارج اما حاصلا بحسب اعتقاد المخاطب واعتقاد المخاطب اما لعقل
كما في الاربعة والزوجية او عرف عام كما في الغيث والنبات او عرف خاص

من الشرع كمجاز الصلوة والوضوء والاصطلاح كالفاعل والرفع والعرف
الخاص امر يختلف بحسب الاسباب من العادات والصناعات والملل
والاديان وقد يكون المتعلق بمحض اعتقاد المخاطب من غير استناد الى شيء
واعلم ان اللزوم قد يكون من جانبين كما بين طول النجاد وطول القامة وقد
يكون من جانب واحد كما بين العلم والحيوة **قال** اى السكاكى رحمه الله
فالانتقال من الملزوم اى اللازم **مجاز وهو** اى هذا الانتقال **بالذات**
لا يحتاج فيه الا غير اللزوم من الطرفين **و** الانتقال **من اللازم** الى الملزوم
كناية وهو اى الانتقال من اللازم **بمعونة الاول** اى بمعونة الانتقال من
الملزوم ومقصوده انه لا يمكن الانتقال في الطريق الثاني الا اذا رد الى
الطريق الاول وآل اليه فان الملزوم خاص الطبع واللازم يجوز عمومه والانتقال
من العام مع عمومه **اذ لا يمكن** الانتقال **الا عند التساوى** مع الملزوم وحينئذ يكون
اللازم ملزوما فان قيل فلا تتميز الكناية عن المجاز اذ الانتقال حينئذ في كل
منهما من الملزوم الى اللازم قلنا يتميز بان المجاز ينافى ارادة الحقيقة دون
الكناية وان المجاز يتوقف على الملزوم واللازم فقط والكناية يتوقف عليهما
وعلى المساواة **واما من اللازم الى اللازم** كالانتقال من ماء الثلج الى برودته
فرجع اليهما هذا جواب سوال مقدر تقديره ان الانتقال لا ينحصر في طريقي
المجاز والكناية لان المجاز انتقال من الملزوم الى اللازم والكناية انتقال من
اللازم الى الملزوم وهنا انتقال من اللازم الى اللازم فلا يدخل لا في الاول
ولا في الثاني ويكون طريقا ثالثا والجواب ان الانتقال ليس من البياض الى
البرودة بل منه الى الثلج على طريقة الكناية ثم من الثلج الى البرودة على طريقة
المجاز فهذا تركيب للطريقين والحصر كان للطريق البسيط فان قيل امطرت السماء
نباتا اى غيثا مجاز مع ان الانتقال فيه من اللازم لان الغيث يستلزم
النبات قلنا قد سبق ان اللزوم قد يكون من كلا الجانبين وكذلك

الغيث

الغيث والنبات بحسب العرف والاعتقاد فرجع الى الانتقال
من الملزوم **ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة ومبناه التشبيه** لانها عبارة عن ايراد
احد طرفي التشبيه وارادة الآخر وذلك متفرع على التشبيه كما لا يخفى فتطرق
انحصار علم البيان الى اصول ثلث بعد الاصلين المذكورين ثم ان
الاستعارة وان كانت نوعا من المجاز لكنها مختصة بكثرة الاحكام و
المباحث الغامضة والنوعات اللطيفة فافردها فصارت اصول
علم البيان وابوابه اربعة كما قال **فصنا** اى في علم البيان **اصول اربعة**
التشبيه والمجاز والاستعارة والكناية واعلم ان الغنية لعين من
طرق المعنى لان دلالة الالفاظ التشبيهية على معانيها وضعية وتعين الطرق
انما يكون في المعاني العقلية دون الوضعية لكن لما توقف احد قسمى المجاز
الذى هو معظم الطرق التعبيرية عليه صار مقصودا بالعرض واصلا **واعترف**
السكاكى **انها** اى ما ذكرنا من بيان انحصار طرق امطرت السماء نباتا في سلك
رعينا الغيث **تكلف للضبط** اى ضبط فروع علم البيان في المجاز والكناية
فان ادراجه فيه ضم للنشر وتقليل للاعتبار فيكون اقرب الى الضبط
بخلاف ما اذا لم يدرج فيه فانه اكثار وانتشار والعجب من المصنف
رحمه الله انه بين التكلف ولم يتعرض للذى هو محل التكلف من الادراج
المذكور وقد يروى انه قال في الدرس الضابط الخالي عن التكلف
ان مقال علم البيان باحث عن الدلالات العقلية واطلاق اللفظ على غير
مسماه لا بد من علاقة فتلك العلاقة اما تشبيه او غيره وعلى التقديرين
اما ان يمكن ارادة معناه الاصلى اولا فان كانت التشبيه مع جواز
ارادة المعنى الاصلى فتشبيه وبدون جوازها استعارة وان كان
غير التشبيه مع جواز ارادة المعنى الاصلى فكناية ومع امتناعها مجاز
مرسل هذا كلامه وفيه فساد لانه يستلزم ان يكون معاني الالفاظ التشبيهية

عقلية وليس كذلك لانها وضعية كما ذكر فان قيل فعلى هذا يجب ان لا تتفاوت
التشبيهات قوة وضعفا قلنا لا بأس بجريان القوة والضعف في المدلولات
الوضعية ايضا كما ان دلالة الصفة المشبهة اقوى وابلغ من اسم الفاعل **الاصل الاول**
من الاصول الاربعة البيانية **في التشبيه** قدمه على المجاز المرسل لكونه مقصودا
بالعرض وكون المجاز المرسل مقصودا بالذات فان تقديم الذي من غير
المقصود ليس لان المقصود هو اللائق بالتعاليم ولئلا يقع الفصل بين
قسمي المجاز وعلى الاستعارة لتوقفها عليه وقدم المجاز المرسل على الاستعارة
لقلة مباحثه وكثرة مباحثها والمجاز على الكناية لكونه كالمفرد بالنسبة اليها
فان المجاز يتوقف على اللزوم فقط والكناية على اللزوم والمساواة وايضا
المجاز ينافي ارادة الحقيقة والكناية لا تنافيها وجواز الارادة كالمادة
وايضا يعتمد المجاز على وجود القرينة الصارفة والكناية على عدمها والسلب
مركب بالنسبة الى الايجاب لانه رفع الايجاب وانما لم يذكر تعريف التشبيه لما
يظهر من مجرى الكلام وسياقه وهو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى والمراد
بالمعنى ما هو اخص اوصاف المشبه به واشهر لوازمه كالشجاعة في الاسد فظهر
ان ليس المعنى التشبيه لغة بل هو معناه اصطلاحا فان قيل يرد اشكال
مثل ضارب زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو قلنا ان اريد به الاشتراك
قصدا فليدخل لانه من التشبيه حينئذ وان لم يقصد الاشتراك يكون خارجا
من الدلالة لان المراد الدلالة المقصودة **ولابد فيه** اي في تحقيق التشبيه
من طرفين لانه يشترك بين امرين فيمتنع بدونهما **مختلفين** اذ لو اتحدا
من جميع الوجوه حتى التعين لم يكونا اثنين **ووجه شبه مشترك** فان الاشتراك
بدون ما به الاشتراك محال **وغرض فيه** لان التشبيه من الافعال الاختيارية
والعاقل لا يفعل بالاختيار الا لسوق الى فائدة **وحاله** من كونه مقبولا
او مردودا قريبا او غريبا كما سيأتي مفصله فان التشبيه لا يخلو عن هذه الامور

في الواقع

في الواقع **وصيغة** يعني التشبيه كالكاف فان المدلول هو معنى الدال
فالكلام فيه اي في التشبيه **خمسة انواع** لان التشبيه كما عرفت اشتراك شيء
بشيء في شيء لشيء على شيء بوسيلة شيء فظهر الترتيب على الانواع الخمسة ○
النوع الاول طرفاه قدمهما لكونهما العمدة في التشبيه فان الوجه وصف
لهما والغرض عائد اليهما والحال راجع لهما والصيغة آلة الافادة في
ذلك **وهما المشبه والمشبه به وهما اما حسيان** اي محسوسان باحدى الحواس
الخمس الظاهرة **او عقليان** كالعلم والحيوة **او مختلفان** بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا كما في التشبيهات الستة او يكون المشبه حسيا والمشبه به
عقليا كما في التشبيهات المقلوبة **والخياليات** الخيالي هو المعدوم
المفروض مجتمعا من امور كل واحد منها يدرك بالحس **تلحق بالحسيات لان مباديها**
اي مبادي الخياليات **حسية** لان المراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الظاهرة والخيالي ما دته مدركة بها **والوهميات تلحق بالعقليات** لان
المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحواس والوهمي لا يدرك هو
ولا مادته بها لكنه لو ادرك لكان مدركا بها **وكذا الوجدانيات تلحق بالعقليات**
والوجداني ما يدرك بالقوى الباطنة كاللذة والالم وانما الحقت بالعقليات
لانها يصدق عليها انها غير مدركة بالحواس الظاهرة لا نفسها ولا مادتها **النوع الثاني**
في وجه التشبيه قدمه لكونه العمدة في التشبيه بعد الطرفين **وهو اما مختص**
كالطول المشترك بين طويلين انسان وفرس **او حقيقي لهما** كالانسانية المشتركة
بين طويل وقصير والحقيقة تعم تمام الماهية وجزءها فكما تعم الانواع تعم افراد
النوع واجزاؤه **والوصف اما حسي** كالالوان والاشكال مثلا **واما عقلي**
مستند الى العقل كالكيفيات النفسانية مثل العلم والمعرفة والكرم العقلي
على ثلثة اقسام لانه ان كان له تحقق ما ولو بحسب اعتبار العقل فاما ان
لا يكون معدولا بالقياس الى الغير فهو **حقيقي** كالاشتقاق الموجودة **او يكون**

معقولا بالقياس الى الغير فهو **اعتباري** لان تعقله باعتبار الغير كالكون
الشيء مطلوب الوجود وكازالة الحجاب وان لم يكن له تحقق اصلا بل يكون
عدما محضا يخترعه الوهم كالاظفار للمنية فهو الوهمي كما قال **او وهمي والداخل اما بسيط**
ان لم يكن لها جزء كالجوهر **او مركب** ان كان لها جزء كالانسان **وكذا الصفة**
اما بسيطة كاللون او مركبة كالسواد واعلم ان التقسيم الى الحسي والعقلي
باقسامه جار في الداخل ايضا لكنه اظهر في الوصف فلذا خصه به فقد ظهر
بما ذكرنا ان وجه الشبه امر متفاوت بحسب الاقسامات وحينئذ **فصنف وجه التشبيه**
سواء كان داخلا او وصفا **اما واحد** المراد بالواحد ما يكون مدلولا للفظ مفرد
لا ان يكون له جزء اصلا فدخل فيه نحو الجوهر والانسان **واما مركب في حكمه**
اي في حكم الواحد **كذا ام كما او صفات** مركبة **قصد مجموعها هيئة واحدة** اي لم يقصد
تشريك الطرفين في كل من تلك الامور بل في الهيئة الوحدانية المتحصلة
منها **واما كثير** اي يكون وجه الشبه عدة امور قصد تشريك الطرفين في كل منها
لكن في صحبة الآخر فان قيل ما الفرق بين التشبيه بالوجه المركب الكثير ومن
التشبيهات المجتمعة مع اشتراكها في ان الملحوظ في الوجه في كل منها امور عدة
قلنا الملحوظ في المركب هيئة المجموع وفي الكثير تعقل المجموع وفي التشبيهات
المجتمعة آحاد المجموع **والاول** اي الواحد قدمه لتقدمه بالاصالة
اما حسي وقد عرفت المراد بالحسي **فكذا طرفاه** حسيان لامحالة اذ
لا محسوس من غير محسوس جهة لامتناع قيام المحسوس بالمعقول فان المدرك بالحس
هو الجسم او الحال فيه ومن الممتنع قيام الجسم او الحال فيه بالامر المعقول
المحض وجه امتناعه من قوله لا المحسوس قائم بالمحسوس في المعقول
واما في غلام لاسم لا يسد مسد الخبر على كون لا مفر وفي الدار غلام واما
خبر لا كخولا رجل في الدار قاعد **كالورد بالخد في الحمرة** فالواحد الحسي
هو الحمرة ولا شك انها جسمية مركبة من اللونية والخصوصية فظهر ان ليس المراد

الوحدة

اي حاصل المركب لا يقبل التوزيع والكثير يقبله لكون غير مقصود بل القصد الى المجموع والتشبيهات المجتمعة يقبله مقصودا فتدبر منه

الوحدة الحقيقية بل المراد ما ذكرنا من كونه مسمى اللفظ المفرد **واما عقلي**
يحتمل فيه **الاقسام الاربعة** لصحة ادراك العقل من المحسوس شيئا
ولذا يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي **فالمعقول بالمعقول**
ان نصبته فعل بدل البعض من الاقسام وان رفعته فخبر مبتدأ محذوف
كالعلم بالنفع اي كتشبيه وجود شيء عديم النفع **بالمعدوم في العراء عن الفائدة**
قال العلامة الشيرازي رحمه الله وتبعه الفاضل التفتازاني في العراء
عن الفائدة نوع تركيب قلت وجه الشبه هو العراء عن الفائدة
الفائدة وهو في نفسه واحد عرض له اضافة وهو لا يخل في الوحدة
والمحسوس بالمحسوس كالرجل الشجاع الجراءة بالاسد على وزن الجرعة
فهو عقلي قائم بالمحسوس **والمعقول بالمحسوس** وهو التشبيه المستقيم لكونه
على القياس من ابراز الخفي في معرض الجلي **كالعدل** وهو عقلي **بالقسطاس**
وهو حسي **في تحصيل ما من الزيادة والنقصان** اي كحصول المساواة
وهو عقلي والوحدة فيه كما في العراء عن الفائدة **والمحسوس بالمعقول**
وهو التشبيه المقلوب المبني على الادعاء **كالعطر بخلق كريم في التروح**
فالعطر حسي والخلق عقلي والتروح ايضا عقلي **والثاني** اي ما في حكم الواحد **اما**
حسي كسقط النار ما يسقط منها عند القدح **بعين الديك** في الهيئة الحاصلة
من الحمرة والشكل الكروي والمقدار المعين **والثريا بعنقود الكرم المنور**
في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير
في المرأى على الكيفية المخصوصة الى المقدار المخصوص قال الشاعر وقد لاح في الصبح الثريا
كعنقود ملاحية حين نورا اي تفتح نوره **واما عقلي** يحتمل الاقسام الاربعة
لكنه لم يذكر الا طرفاه محسوسان **كالحسناء في منبت السوء** اي ... ردي
خضراء الدمن جمع دمنة نحو كسرة وكسر وهي آثار الناس وما سودوه
كمطرح الرماد **في حسن المنظر وسوء المخبر** اي في الهيئة الوحدانية الاعتبارية

فان قيل الحسن حسي قلنا المركب من الحسي والعقلي عقلي فتدبر منه

الحاصلة من الامرين ولا شك انها امر معقول وطرفاه محسوسان وكأنه
مأخوذ من قول النبي عليه افضل الصلوات اياكم وخضراء الدمن
قيل وما خضراء الدمن يا رسول الله قال المرأة الحسناء في منبت السوء
او كتشبيه الاكفاء المتساوين في الفضل الممتنعين عن تعيين فاضل منهم ومفضول
اذا شبهوا بالحلقة المفرغة في الغالب في عدم تعين ابتدائها وانتهائها بالواسطة وجه الشبه
وهو هيئة معقولة قالت فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن
بنيها الكملة ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها

الكملة

والثالث وهو ان يكون وجه الشبه كثيرا تلك الامور اما حسية كلها كما في تشبيه فاكهة باخرى
كتشبيه تفاح اصفهان بتفاح سمرقند في لون وطعم ورائحة فهذه امور ثلثة
كلها محسوسة فالاول من المبصرات والثاني من المذوقات والثالث من
المشمومات وليس المراد اشتراكهما في الهيئة الحاصلة منها بل في كل واحد
منها كما في تشبيه صاحب منها او عقلية كلها كما في تشبيه طائر اذا شبه بالغراب في حدة النظر
وكمال الحذر اي الاحتراز واخفاء السفاد كالجماع قطا وهني فالامور الثلثة
عقلية كلها ولم يقصد فيها الى الهيئة او مختلفة بعضها حسي وبعضها عقلي كالانسان
اذا شبه بالشمس في الحسن الذي هو حسي والبهاء والعلو المعقولين فان قيل
لم لم يعتبر هذا القسم من المركب قلنا لانعقاد المركب الى الهيئة الوحدانية
ولهذا كان في حكم الواحد ولا كذلك في الامر الواحد ذلك تذنيبات
ثلثة لمباحث وجه الشبه التذنيب الاول قد يتسامح اذا ذكر وجه
الشبه بخلاف ما اذا لم يذكر فعنا التسامح بخصوص صورة ذكر الوجه
هذا قد زاده صاحب المفتاح وكأنه وجد الامثلة التي
ومواد اعتبار
ذكرها اصحاب البيان من قبيل الوجه الاعتباري والامكان لجواز الاستلزام
والاستتباع في الوصف الاعتباري كجواز انتفاء الوصف الحقيقي كما تقدم
في وصف الكلام الفصيح كلام كالماء في السلاسة وهي سرعة الانحدار في الحلق

والمراد لازم السلاسة وهو افادة النفس نشاطا والعسل في الحلاوة
والمراد لازمها وهو كونه مشتهى الطبع والنسيم في الرقة وهي سريانه
في البدن ونفوذه في المسالك اللطيفة منه والمراد لازم الرقة وهو
افادة الصدر انشراحا والقلب روحا نفي الوجه بثلثة حيث وجه التشبيه
ذكرت والمراد لوازمها الاعتبارية فان اعيانها ممتنع الوجود في
المشبه اعني الكلام التذنيب الثاني وهو قريب من الاول ومتفرع عليه
ولهذا عطفه عليه ومن التسامح عند تقسيم وجه التشبيه ان وجه التشبيه منه

ما قلنا

اي قسم منه حسي مع ان المحسوس لا يكون الا امرا لان المحسوس على جنس موجود
في الخارج حاضرا مع المادة فلا يكون الا مشخصا متعينا وهذا اي وجه الشبه
كلي مشترك فيه بين الطرفين فيحصل قياس منتظم على هيئة الشكل الثاني المحسوس
حسي ووجه الشبه ليس كذلك فالمحسوس لا يكون وجه الشبه وكأنهم لما سموا الملاحة
والحلاوة والرقة وجه الشبه مع كونها محسوسات جعلوا قسما من الوجه حسيا
مع ان المحسوس انه لا يكون الا عقليا التذنيب الثالث حق وجه التشبيه
ان يشمل الطرفين وان لا يختص بواحد منها حتى يصح التشبيه والا اي وان
لم يشملهما بل اختص بواحد منهما فسد التشبيه لانه عرفت اشتراكهما فيه
الوجه فاذا انتفت المشاركة لم يصح التشريك فاعتبره اي اعتبر شمول الوجه
في التشبيه الواقع في قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام فانه تخطأ فيه العامة

حما ٤

باخذ الوجه امرا غير شامل لهما اذ هو باعتبار الصلاح اي الوجه في تشبيه
النحو بالملح هو الصلاح بالاعمال والفساد بالاهمال وقد يتوهم الضعفاء انه باعتبار الصلاح
بالقليل والفساد بالكثير وهذا باطل كما قال لا الفساد
مجرور عطفا على الصلاح بكثرته وانما كان باطلا اذ لا يحتمل التضعيف منه
اي في النحو اذ من حكم النحو ان الفاعل مرفوع مثلا ولا يتصور تضعيفه وتكثيره
بان يرفع مرتين اللهم الا ان يراد بتكثيره ارتكاب الاحتمالات البعيدة واستعمال الوجوه الضعيفة

وهذا ايضا في غاية البطلان لمنافاة تلك الاحتمالات والوجوه وانما يكون
صحيحا ان لو اخذ الامر المستقبل النوع الثالث من الانواع الخمسة
المرتب عليها الاصل الاول من غرض التشبيه اى الفائدة المقصودة للمتكلم من
التشبيه وهو اى الغرض من التشبيه الى المشبه عوده غالبا ويجوز
ان يكون حالا وذلك لان المشبه كالمقيس الذي يطلب العلم بحاله والمشبه به
كالمقيس عليه المعلوم المقرر وانت تعلم ان الغرض من القياس يعود
الى المقيس من المقيس عليه ومن ههنا يقول المحققون شبه السائر وفقهاء
الاصول ويمثل المنطق باب واحد بالحقيقة وهو اى عود الغرض الى المشبه
بيان حاله اى حال المشبه كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد اذا علم السامع
لون المشبه به دون المشبه او بيان مقدار حاله كتشبيه ثوب بحافة الغراب
في شدة السواد او لامكان وجوده اى بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك اذا كان امرا مستبعدا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما في قول المتنبي وان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه لما ادعى ان الممدوح فاق الناس حتى بلغ الى ان عدّ جنسا آخر
برأسه وكان هذا كالممتنع احتج عليه بالمسك الذي هو من الدماء
ولا يعد منها لما فيه من الاوصاف الفاضلة وهذا التشبيه ضمني عن صريح
او لزيادة تقرير اى زيادة تقرير المشبه في نفس السامع وتمكين حاله
وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على
الماء فان فيه من تمكين المعنى ما ليس في غيره لالف النفس بالحساب لبعدها
وكثرة طرقها او تزيين للمشبه في عين السامع ترغيبا فيه كتشبيه وجه اسود
بمقلة الظبي او بالخال في وجوه الحسان او تشويه للمشبه تنفيرا عنه كما في
تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة وكتشبيه العسل
بالمرة المقيئة او لاستطراف اى عد المشبه طريفا فيه بديعا محدثا

وهذا

وهذا المعنى يعدى المشبه به الى المشبه فوجب ان يكون المشبه به امرا
مستبعدا واليه اشار بقوله اما لبعده اى بعد المشبه في الواقع
والخارج كما في ذلك في وصف الجمر الموقد على الفحم بحر من المسك موجه الذهب
وانما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابرازه في صورة الممتنع عادة
او لبعد المشبه به في الذهن وبعده في الذهن اما مطلقا غير مقيد بزمان حضور
المشبه في الذهن او لكل جديد لذة لبث في الشيء المعتاد وهذا كالمثال
المضروب آنفا فان البعد في الواقع يستلزم البعد في الذهن كما مر في
بحث التعريف او لبعد المشبه به حينئذ اى حين حضور المشبه في الذهن
كقوله في وصف البنفسج كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت جمرة ترى زرقاء
لا يندر حضورها في الذهن لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
ومنه اى من قبيل الاستطراف لبعد المشبه به في الذهن حين حضور
المشبه قول عدي بن الرقاع تزجي اى تسوق اغن يريد به ولد
الظبي لما في صوته غنة وهي صوت في الخيشوم كأن ابرة طرف
روقه قلم اصاب من الدواة مدادها اى لم يصب من الدواة الا
المداد الخالص وهذا مبالغة في شدة السواد وصفائه كما يكون
في ابرة الروق فان صورة اصابة القلم المداد غير نادرة الحضور لكنهما
مع صورة ابرة الروق نادرة يروى عن الجبر انه قال رحمة
اولا وحده آخرا وانما فصله عما قبله لان الندرة في الاول على العموم
وفي الثاني بالنسبة الى هذا القائل المخصوص البدوي وقد يعود الغرض
من التشبيه على قلة الى المشبه به وهو قسمان اما لايهام انه اى المشبه به
اتم من ذلك اى في وجه الشبه من المشبه اذ حق المشبه به ان يكون كذلك اى اتم
في وجه الشبه لتقدم ما ذكرنا من الاغراض البعض كانه اراد بالاتم

اي الاطلاق في الاعراض منه

الاتمية في المعرفة حتى يصح الاطلاق فان المشبه به كما يميز عليه اظهر عند العقل
واقدم معرفة واقوى حتى صح ان يستعلم منه حال المشبه واما ان اراد بالاتمية
الاكملية في الوصف الجامع فالكلام على التفصيل لانه في زيادة التقرير مسلم
وفي الثاني ممنوع لعدم توقف بيان الحال على كون الوجه اتم في المشبه به
وكذا في سائرها بل يجب في بعضها ان لا يكون اتم كمقدار الحال فانه يتوقف
على ان يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص ليحصل تعيين
مقدار المشبه على ما هو عليه نعم يجب ان يكون المشبه به اشهر واعرف حتى
يمكن استعلام حال المشبه منه كقوله وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس
فوق الدرهم استعير لبياض الصبح وجه الخليفة حين يمتدح اوهم ان وجه الخليفة
اتم من الصباح في الضياء وفي قوله حين يمتدح اشعار بكمال كرمه حيث
يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح ومنه اي من التشبيه المقلوب
لايهام المبالغة قوله تعالى حكاية عن الكفار من مستحل الربوا انما
البيع مثل الربوا الظ ان يقال انما الربوا مثل البيع اذ كلامهم في
الربوا لا في البيع فانه معلوم الحال مقرر لكنهم قلبوا التشبيه لايهام
ان الربوا في الحل اقوى حالا واعرف واهمين انه اذا جاز بيع المشترى
بدرهم بعشرة دراهم مثلا كان بيع درهم بدرهمين اجوز وهذا
وهم غافل لان الزيادة في البيع متوهمة وفي الربوا محققة فيفسد القياس
مع وجود هذا الفارق والغرض افمن يخلق كمن لا يخلق الظاهر العكس اي كمن لا يخلق
كمن يخلق لان كلامهم في من لا يخلق وهو الاصنام لكن خولف
في خطابهم بما الفتهم في عبادتها حتى صارت عندهم في العبادة اصلا
والخالق فرعا فجاء الانكار على طبق ما اعتقدوا امرنا في الانكار
والتوبيخ ويجوز ان يراد بمن لا يخلق الكفار من اولى العلم فانه
من لم يتفكر تعريضا بانكار تشبه الخالق بهم عن انكار التشبيه بالاصنام

انكار

انكار بليغ وهذا اليق بالبلاغة القرآنية واما مآلا ومنه الاحتمال
ان لا يكون من التشبيه المقلوب اما الاول فلاحتمال ان يراد اثبات
الحرمة في البيع للالزام اي مماثل في الحل والحرمة لا نعرف قال الامام
الرازي رحمه الله المراد اثبات المساواة بينهما وجعل الفرق من
التلاوة وعكسها قلت فيجعل هذا الكون من التشابه لا من التشبيه لكن
الظاهر من كل من احدهما معلق متفق عليه والآخر مختلف فيه اعتبار
التشبيه والحاق الناقص بالكامل واما الثاني فلاحتمال ان يقصد التنزه
عن مماثلة المخلوقات لا التوبيخ على التشبيه فكان حق النفي كما
في النظم واما الاظهار للاهتمام اي بشأن المشبه به وكونه مطلوبا وهو
الثاني من قسمي الغرض العائد الى المشبه به ويسمى اظهار المطلوب وانما
يصار اليه عند تمني المط كما في الصاحب هو اسمعيل بن عباد تلميذ
ابن العميد ووزير المعتضد رئيس فضلاء عصره وهو استاد الشيخ
عبد القاهر رحمه الله تعالى ان ارسل تحمل حمل كتبه وهو من كتب
بالصاحب نديمه ان يجيزوا في الصحاح الاجازة ان تتم
مصراع غيرك قوله اي قول الصاحب في مدح قاضي سجستان حين
دخل عليه فوجده متفننا في العلوم وعالم يعرف بالسجزي
من بين ندمائه شريف انتهت اليه النوبة اشهى الى النفس من الخبز
اظهارا للاهتمام بشأن الخبز وكونه مطلوبا ولعدم الصاحب
باحضار المائدة ⊙ واعلم ان ما ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والآخر
مشبها به انما كان لان وجه الشبه في المشبه به اتم منه او ادعاء او لارادة
الحاق الناقص بالزائد على احد الوجهين واما اذا تساوى الطرفان في الوجه
فيحسن ترك التشبيه لئلا يكون كل منهما مشبها ومشبها به احترازا عن ترجيح
احد المتساويين في الوجه على الآخر ... قال الزجاج

كان م

فتشابها وتشاكل الامر فكانما خمر ولا قدح وكانما قدح ولا خمر اى الزجاج خمر ولا قدح وكانما اى الخمر قدح ولا خمر
لما ادعى ان الخمر والقدح متساويان فى الوجه اى الرقة واللطافة صرح باسم
التشابه وجعل القدح تارة مشبها والخمر مشبها به وعكس الامر تارة اخرى
وظاهر كلامه يوهم ان القلب مختص عند تساوى الطرفين لكنه يصح كما صرح به فى
المفتاح والايضاح فان قيل الاصل فى التشبيه الرجحان فلا ترجيح قلت المرجح هو
جعل المتكلم المرتب على قصد غرض من الاغراض ويسمى على دقيقتين يتعلقان
بالبحث عن وجه الشبه فكانهما مذكوران فيما سبق اجمالا التشبيه الاول
اذا كان وجه التشبيه وصفا غير حقيقى بان يكون اعتباريا او وهميا
منتزعا من امور اى امر من قضايا غير مسمى التشبيه حينئذ تمثيلا لجعل المشبه به
مثالا للمشبه كتشبيه اعمال الكفرة بالسراب فى المنظر المطمع والمخبر المؤيس
والسعد بغير الحقيقى مذهب صاحب المفتاح وعند الجمهور اذا كان الوجه
منتزعا من متعدد فهو تمثيل سواء كان حسيا او غير حقيقى فالتاجر
مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فان تشبيه حال المنافقين بحال الموصوف بصلة
الموصول فى امر غير حقيقى منتزع من متعدد وهو الطمع فى حصول المطلوب
لمباشرة اسباب القربة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب
ومنه اى من باب التمثيل وانما فصله لكون التشبيه فيه ضمنيا غير صريح
كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله اى كونوا
انصار الله مثل كون الحواريين انصار الله حين قال لهم عيسى بن مريم من
انصارى الى الله اى من جندى متوجها الى الله لا من جندى مع الله
لدلالة الجواب على ذلك فوجه الشبه وهو كونهم انصار الله بعد قول النبى لهم
ذلك امر اعتبارى منتزع من عدة امور مذكورة ومحذوفة التنبيه الثانى
الاغلاط فى انتزاع الوجه من المتعدد فى مثل قول الشاعر كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة فى الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت

والكلام

والكلام مبنيا على الحذف والايصال اى ابرقت لقوم عطاش غمامة فلما رأوها اقشعت وتجلت
اى تفرقت وانكشفت فمن نزع بالنصب على جواب النهى الوصف الجامع مما لا تتم المراد
كالمصراع الاول فقط مع غرض الشاعر مراحل لان المراد التشبيه
باعتبار اتصال الابتداء المطمع بانتهاء مؤيس وهذا انما يحصل من مجموع
البيت لا التشبيه بمجرد الاطماع حتى يمكن انتزاعه من المصراع الاول ○
النوع الرابع من الانواع الخمسة من الاصل الاول من الاصول الاربعة
السابقة فى حال التشبيه من كونه قريبا او غريبا مقبولا او مردودا
مقدمات اى هذه مقدمات يبتنى عليها معرفة اسباب قرب التشبيه
وغرابته وقبوله ورده وهى سبعة المقدمة الاولى ادراك كادراك
الانسان من حيث انه شئ اسهل من ادراكه مفصلا كادراك من حيث
انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق فالاول كابصار قطع الغيم دفعة
والثانى كابصار كل فرد مخصوص من القطع والبعض المراد بالمجمل الاصطلاحى
الاصوليين اعنى ما لم يتضح دلالته فى مقابلة المفسر وهذا الاصل من الوجدانات
المقدمة الثانية المتكرر على الحس الوارد عليه مرة بعد اخرى كصورة القمر غير
منخسف اقرب حضورا فى الذهن مما لا يتكرر وروده على الحس بل يقل
كصورته منخسفا وهذا ايضا علم وجدانى المقدمة الثالثة الشئ مع ذكر مناسبه
اقرب حضورا فى الذهن كالحمام والسلطان دون البخل اى ولد الغنم
فانه لا مناسبة ولا تخطر معه فى القلب المقدمة الرابعة استحضار
الشئ الواحد ايسر من استحضار امور متعددة فان استحضار الشمس وحدها
ايسر من استحضارها مع القمر على وجه يكون منهما مناظرة حقيقة المقدمة
الخامسة ميل النفس الى الحسيات يريد بها ما يعم النفس من المحسوسات
بتجرده عن المشخصات من ميلها الى العقليات لوضوح ما عليها
اى الحسيات مجعولة لها بالتجريد والمشخصات عينها حتى صارت صالحة

اى حملها النفس صورة
مجردة كلية منه

الانسان اى مجرد عن قيد الذات واليفض ليكون الاول كاف عقد... فى قلب من... لها

بيعصفها ... اليحصم

منه
لان مدركها النفس فكانها امور حاصلة قبلها ولكل شى نزوع الى ما نشأ
من فعله اكثر من نزوعه الى الغير وان كان الغير اشرف ولالفها بها اى لالف
النفس بالحسيات لكثرة ورودها اى الحسيات عليها اى على النفس لاختلاف الطرق
فى ادراك الحسيات اعنى بالطرق الحواس الخمس الظاهرة فهو تحريض يجرى لها
خمسة انهار بخلاف العقليات فان طريقها واحد وهو العقل البحث
المقدمة والسادسة ان النفس لما تعرف اقبل اى اكثر قبولا لانها لا تعرف وذلك
لمحبة النفس العلم طبعا ولهذا ترى اكثر الناس يسلون على اسماع الحكايات
والقصص ولا ينقلون على المسائل المشكلة المعلومة السابعة التجدد اذا اى التجدد للنفس
من المعتاد حتى شاع اكره من معاد ولكل جديد لذة ويعلم من هذا
ان المكرر مستكره فيجب ان يكون المالوف اكره من غيره لانه اكثر تكرارا
عليها وهذا انما ياتى من ان يميل النفس الى المالوف اتم فلذا قال
ومما نظر لصاحب المفتاح فان الالف بالتكرار يحصل فكيف يتنافى حكمهما
حتى كان المكرر مستكرها والمالوف محبوبا مع ان المكرر هو المالوف بعينه
والجواب انا سلمنا ان المالوف يكرر لكن لا نسلم ان كل مكرر مستكره
حتى يتم من الشكل الاول ان كل مالوف مكروه بل المكرر نوعان
نوع منه بد وهو المكرر المكروه ونوع لا بد منه كذكر الحبيب ورؤية وجهه
وهذا المكرر غير مكروه وعندى ان الحق فى الجواب الفرق بين حكمى المالوف
والمكرر فالمالوف اميل والجديد الذ لما عرفت ثم بعد ما علمت المقدمات
السبع المذكورة فاعلم انه قرب التشبيه وابتذاله وسقوطه عن درجة
الاعتبار والاعتداد لوحدة الجهة الجامعة لما تقدم من ان ادراك
الواحد ايسر واذا كان من الابتداء الاسهال لم يختص بالخواص
بل عم العام ايضا نحو زيد كالنجم او تجانس الطرفين وظهور تناسبهما
نحو قولك فى تشبيه العنبة السوداء بالاجاصة عنبة كالاجاصة فان مثل

لذ تنام

اى المالوف النفس اليه اميل منه

الكثرة هو

68

التشبيه فوجه مبتذل سهل الماخذ لما قدمنا من ان الشى مع مناسبه
اقرب حضورا او كونه اى كون التشبيه وهو عطف على قوله وحدة الجهة
اكثر فى الحضور فى الذهن غالبه نحو وجه كالبدر وانما كان هذا التشبيه
اكثر فى الحضور لكون المشبه به فيه غالب الحضور فى خزانة الصور وبعده
اى بعد التشبيه عن الابتذال وارتفاعه عن طبقة العامة بخلافه اى بخلاف
ما ذكرنا بان يكون الوجه كثيرا او يكون الطرفان متباعدين غير متناسبين
او يكون المشبه به قليل الحضور وقد اجتمع الكمالات الثلث فى شعر المصنف
بين الحضور ايضا كانها تموج عقيق فى سماء زبرجد فان الوجه هو الهيئة
الحاصلة من تقارن الصور المستديرة الحمر والخضرة المسامية المحيطة
بها وهذا امر كثيرة وتركيبه متباعد الطرفين قليل الحضور ولذا كان تشبيهها
فى غاية الحسن والغرابة وكلما كان التركيب فى الوجه اكثر والتباعد بين الطرفين
اوفر او كان التشبيه اقل واندر فهو اى التشبيه اغرب وعن الابتذال
ابعد وان ينبت على ما ذكرنا دليلا فما يلى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما ياكل الناس والانعام
حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون
عليها اتاها امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس
فانه شبه حال الحيوة العجيبة الشان فى سرعة زوالها وانقضاء نعيمها بعد
اقبال الناس عليها واغترارهم بها بتصوير الكائنة المنتزعة من قوله كماء
الى قوله كان لم تغن بالامس وكثرة التركيب فى هذا التشبيه ظاهرة
من اعتبار بيره الجمل المتداخلة وكذا ما فى قوله تعالى او كصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق فان وجه الشبه فى تشبيه المنافقين
باصحاب الصيب كونهم فى المقام المطمع فى حصول المطالب مع انهم
لا يحظون الا بضد المطموع فيه من مكروه متناسب الاهوال وهذا

كالمرئي وجه مركب من عدة امور **ومقبوله** اى مقبول المشبه عند البلغاء **بان يكون**
وجه الشبه تام حيث قلنا في وجه المشبه ان يشمل الطرفين **صحيحا** اى
شاملا للطرفين كالصلاح بالاعمال في قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام
معطيا للغرض المقصود من التشبيه سواء كان حال المشبه او بيان مقدار حاله
او بيان امكانه او تزيينه او تشويهه او استطرافه اعطاء **كاملا** تاما
كما علم فان الحريري بحال اعطاء هذا الكمال كما اى كله **غير مبتذل** يستعمله
العامة كما في تشبيه شعر اسود بالليل المظلم في السواد بل يكون بعد التساؤل
لا يدرك في بادي الفكر كما في قوله كأن [illegible] قلت **ومردود**
اى مردود التشبيه **بخلافه** اى بخلاف ما ذكرنا من اسباب القبول مردود باسبابه
اسباب قبوله بان لا يكون شاملا للطرفين او معطيا للغرض المقصود او بان
يكون مبتذلا عاما **النوع الخامس** من الانواع الخمسة المشبهة **في صيغة التشبيه**
واداته من الحروف والاسماء والافعال المفيدة للتشريك وهي الكاف وكان
ومثل وشبه وعلى وطبق وما يؤدي معناه **وقد صرح المشبه** بان يذكر اداة ويسمى
مؤكدا نحو زيد كالاسد **وقد لا يصرح** بان يترك الاداة **نحو زيد اسد** ويسمى مرسلا
ويعبر المراد وهو التشبيه مع ان الظاهر من الارسال اتحادهما وهو [illegible] هويتهما
لادعاء الاتحاد بين زيد واسد بالمواطاة فلا بد من التأويل بانه مثل الاسد
ووجهه اى في التشبيه المرسل **مبالغة** ليست في التشبيه المؤكد كانك ادعيت ان
زيدا عين الاسد ولهذا ذهب طائفة من اهل اللسان كالفاضل ابن الاثير
وغيره انه من الاستعارة ورد بان مبنى الاستعارة على تناسي
التشبيه وفي المرسل حيث كان الطرفان ملحوظين لم يكن التشبيه منسيا
فلم يكن استعارة بل تشبيها بليغا **وقد ترك المشبه** في اللفظ مرادا في المعنى
اذ لو لم يرد المشبه في المعنى كما لم يذكر في اللفظ **فاستعارة** لا تشبيه
يلزم المشبه مضمرا [illegible] صفحا ولا ينعقد التشبيه الا حيث وجد الطرفان

الظاهر

حينئذ

حينئذ او كلا **وهذا** القسم وهو ما حذف فيه المشبه **في دعوى النصر** اى دعوى
ان المشبه المتروك متصف بالكيفية المشبه به المذكور على [illegible]
حذف المسند اليه من دعوى التشخص نحو [illegible] الالوف واذا كان يلاحظ
الطرفين يمنع عن الحمل على الاستعارة **كقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض**
من الخيط الاسود فتشبيه لا استعارة **لذكر الفجر** الذي هو مشبه
في معرض البيان للخيط الذي هو مشبه به فان ذكر الطرفين كيف ما كان
لا ينافي الاستعارة بل ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه لان الانباء عن
التشبيه ينافي تناسيه وهو المدار للاستعارة كما عرفت **وقد يترك في التشبيه**
وجه التشبيه كما يترك المشبه ويسمى مجملا وخلافه مفصلا **استغناء عن ذكره** بذكر
المشبه به سواء كان ظاهرا يفهمه كل احد نحو زيد اسد اى في الشجاعة
او خفيا لا يفهمه الا الخاصة نحو هم كالحلقة المفرغة **وفيه** اى في هذا القسم
وهو ما ترك فيه ذكر الوجه **قوة** لعموم وجه التشبيه بحسب الظاهر فيتناول
الشجاعة المقصودة مثلا وغيرها من صفات الاسد ولوازمه **والمراتب**
للتشبيه **باعتبار المشبه وكلمة التشبيه ووجهه** اى باعتبار ذكر هذه الامور
وحذفها افرادا وتركيبا وانما لم يتعرض للمشبه به لانه لا يتطرق
اليه الحذف اصلا فانه اصل التشبيه والمقيس عليه فلا حذف قطعا **ثمانية**
لان المشبه اما مذكور اولا وعلى كلا التقديرين فكلمة التشبيه اما مذكورة اولا وعلى
التقادير الاربعة فالوجه اما مذكور اولا **ولا يخفى حكمها** من القوة والضعف **مما ذكرنا**
في ترك كلمة التشبيه ووجهه فالمرتبة الاولى ذكر الاركان الاربعة كقولك زيد
كالاسد في الشجاعة ولا قوة لهذه المرتبة وثانيها ترك المشبه كقولك كالاسد
في الشجاعة اى زيد وهي قريبة من الاولى في القوة الا انها اقوى في الجملة
لما فيها من دعوى النفس [illegible] وثالثها ترك كلمة التشبيه كقولك زيد اسد في الشجاعة
وفيها نوع قوة لادعاء العينية ورابعها ترك المشبه وكلمة التشبيه كقولك

اسد فی الشجاعة ای زید وهی قریبة من الثالثة الا انها اقوی لاد فیها مع دعوی
النفس اداد عآء العینیة وخامستها ترک الوجه کقولک زید کالاسد
وفیها نوع قوة لعموم الوجه ظاهرا وسادستها ترک المشبه ووجه الشبه
کقولک کالاسد ای زید وهی قریبة من الخامسة الا انها اقوی لاد فیها مع العموم
فی الوجه دعوی النفس وسابعتها ترک کلا المشبه ووجهه کقولک زید اسد وهی اقوی
الجمیع من حیث التعمیم وادعاء العینیة وثامنتها افراد ذکر المشبه به کقولک
اسد ای زید وهی کالسابعة الا انها اقوی لما فیها مع التعمیم وادعاء العینیة
دعوی النفس وعلی هذا ای ظاهر عبارة المفتاح والایضاح محصور عن تمام الحصر
من المراتب **تنبیه** علی مسئلة لطیفة بها ختمت مباحث الاصل الاول فی التشبیه
قد عرفت ان وجه الشبه امر مشترک بین الطرفین والضدان عرضان وجودیان
متعاقبان علی محل واحد بشرط ان یکون بینهما غایة الخلاف فیمتنع ان کان
فی التضاد فینزل التضاد منزلة التشابه کما قال **قد ینزل التشبیه التضاد** ای ینزل
التضاد المشترک منزلة الوجه الجامع **فقال للجبان اسد وللبخیل حاتم** منزلا
لمضادة الجبن والشجاعة ومضادة السخاوة والبخل منزلة المشابهة **لتملیح**
هو تشبیه الشیء الی الملاحة کالتشبیه الی الفسق **او تهکم** وکل من الشائین
ان قصد به للاهانة فللتهکم والا فللتملیح والملاحة حسن یخفی ادراک سببه
واما الاشارة الی قصة او مثل او شعر فانما هو التلمیح بتقدیم اللام علی المیم
وعدم التفرقة بینهما سهو وقع من العلامة التفتازانی وتبعه فیه اقوام
الاصل الثانی من الاربعة البیانیة **فی المجاز** اللغوی والخوض فیه یستدعی
بیان وجه دلالة الالفاظ علی المعانی فانه انما یتحقق لو کانت دلالتها
بالوضع لا بالذات **دلالة الالفاظ** علی معانیها **بین** وظاهر **انها بالوضع**
وهذا مذهب الجمهور وهو الحق **وقال عباد** بن سلیمان الصیمری ان دلالة
الالفاظ علی معانیها بالذات بمعنی ان بین اللفظ والمعنی مناسبة طبیعیة

بمقتضی

بمقتضی دلالة کل لفظ علی معناه فاسد ما دام محمولا علی الظاهر لان دلالة
اللفظ علی المعنی لو کانت لذاته کدلالته علی اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم وان یفهم کل احد معنی کل لفظ وان لا یعلم بالوضع
او المجاز بحث لا یفهم الحقیقة اصلا لان ما بالذات لا یزول ابدا وان لا یصح
ان یکون اللفظ مشترکا بین معنیین متضادین کالجون للابیض والاسود
والقرء للطهر والحیض لان اتحاد اللزوم مع تنافی اللوازم محال واللوازم
کلها کما تری فاسدة فلذا تاول صاحب المفتاح بانه **محمول علی ما یدعیه**
الاشتقاقیون من رعایة الواضع الحکیم **مناسبة ما** بین الموضوع والموضوع له
فی الوضع فان الحروف فی انفسها خواص بها تختلف کالجهر والهمس والشدة
والرخاوة وغیر ذلک وتلک الخواص تقتضی العالم بها اذا اخذ فی تعیین شیء مرکب
منها لمعنی لا یهمل التناسب بینهما قضاء لحق الحکمة کالفصم بالفاء الذی هو
حرف رخو لکسر الشیء من غیر ان یبین والقصم بالقاف الذی هو شدید
لکسر الشیء حتی یبین وان للحروف المرکبة بحسب هیئاتها ایضا خواص
کالفعلان والفعلی بالتحریک لما فیه حرکة کالجولان والنزوان والحیدی
وکذا باب فعل بالضم مثل شرف وکرم للافعال الطبیعیة اللازمة **ثم الحق**
بعدما علمت ان دلالة الالفاظ بالوضع **اما التوقیف** والتعلیم بان وضع
الله تعالی الالفاظ لمعانیها ثم جعل العباد واقفین علیه اما بالوحی او
بخلق العلم الضروری کما قال الله تعالی وعلم آدم الاسماء کلها وهذا
مذهب ابی الحسن الاشعری **او الالهام** وذلک بان الهم الله تعالی عباده
حتی وضعوها وهذا مذهب ابی هاشم الجبائی او یکون بعضها من القبیل
الاول والبعض الآخر من القبیل الثانی وهو مذهب المتقدمین وقال به
الاستاذ ابو اسحق **ومرجعهما** ای مرجع التوقیف والالهام **الوضع** عامة الامم ان
الواضع علی الاول هو الله تعالی وعلی الثانی العباد فعلی التقدیرین استغنی ان یکون

ان یکون م

دلالة الالفاظ ما لذاتها ثم عرف الوضع بقوله والوضع تعيين لفظة وتخصيصها
بازاء معنى من المعاني كتعيين لفظ الاسد بالهيكل المخصوص واشار بقيد
الوحدة الى ان المركبات غير موضوعة بنفسها اي بلا معونة قرينة ليخرج
المجاز كالاسد للشجاع بواسطة القرينة فان قيل فيستعمل المشترك لاحتياج
الى القرينة قلت هو معين بنفسه بازاء المعنى ولا احتياج الى القرينة
في الدلالة بل التعيين المراد به من جملة معانيه وقد يطلق اللفظ وقد يطلق بها معناها
وضع له كالاسد في الحيوان المفترس وهو الحقيقة او تطلب بها معنى غير معناها
اي معنى هو لازم لمعنى اللفظ مع قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له كالاسد
في الشجاع وهو المجاز فعلى الحقيقة يراد في الموضوع فقط وفي المجاز يراد غير
الموضوع له فقط وقد يقصد بمعنى اللفظ معنى آخر فالمعنيان كلاهما مرادان
وهذا اشارة الى جواز ارادة المعنى الاصلي مع المعنى العقلي كاطلاق
كثير الرماد وقصد المضيافية مع كثرة الرماد وهو الكناية واعلم انهم
ذكروا للحقيقة حدودا شتى ذكر منها في المفتاح ثلثة كل منها مدخول
حاول لها الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع
وفيه انه ترك ما لا بد منه وهو باصطلاح التخاطب ليعم الحقائق الاربع
من اللغوية والشرعية والاصطلاحية والعرفية وخرج عنها المجاز انما ذكر
ما لا حاجة اليه فان قوله من غير تأويل في الوضع لاخراج الاستعارة
مع انها خارجة لان الوضع وما بمعناه اذا اطلق لم يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
وليس في الاستعارة وضع بالتحقيق فيخرج بقوله فيما هي موضوعة له وثانيها الكلمة
المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة والقيد الاخير لاخراج الاستعارة
مع انها خارجة بقوله بنفسها لاحتياجها الى القرينة وثالثها الكلمة المستعملة
في معناها بالتحقيق وهذا مثل الاول في ترك ما لا بد منه من قيد اصطلاح التخاطب
وزيادة ما لا حاجة اليه من قوله بالتحقيق فانه لاخراج الاستعارة وهي خارجة لانها

لم تستعمل

ل
معنى

لم تستعمل في معناها بل في معنى غير معناها واذا علمت ان هذه الحدود مدخولة
فبقول اخصر الحدود وعلى كثرتها اي مع كثرتها كما في قوله تعالى الحمد لله الذي وهب لي
على الكبر اي مع الكبر ان الحقيقة لفظ يعم المفرد والمركب فان الاسناد الحقيقي
ما يعم عنه هيئة تركيبية وضعت له كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر رحمه الله
واختاره المصنف رحمه الله افيد به خرج المهمل والموضوع غير المستعمل في اصطلاح التخاطب
لغة كان او شرعا او اصطلاحا او عرفا فان الحقيقة تختلف باختلاف الاصطلاحات
التي تخاطب بها فقد يكون اللفظ حقيقة في اصطلاح ومجازا في آخر بمجرد وضع اول
خرج المجاز لان افادته المعنى ليس بمجرد الوضع الاول بل بملاحظة وملاحظة
العلاقة بينهما اعني بمجرد وضع اول الكلمة كما ذكره في شرح اصول ابن الحاجب
رحمه الله والمجاز منصوب عطفا على الحقيقة لفظ مفرد او مركب ليدخل الاستعارة
التمثيلية والاسناد المجازي افيد به اخراجا للمهمل والموضوع غير المستعمل في اصطلاح
التخاطب اشعار بان اللفظ قد يكون حقيقة باصطلاح ومجازا باصطلاح آخر
فيدخل المجازات الاربع لا بمجرد وضع اول احترازا عن الحقيقة لان افادته بمجرد
الوضع الاول بخلاف المجاز فان افادته بملاحظة الوضع الاول والعلاقة
والقرينة ولا حاجة في حد المجاز الى ذكر قيد العلاقة لبيان انتقال الذهن
المجازي بالمعنى الحقيقي كما قالوا لو الملاحظة تعلق بين الثاني والاول ولا الى
ذكر القرينة المانعة للحقيقة كما زاده سراج الدين الارموي في التحصيل ولا فائدة فيه
اي في المجاز دونهما اي دون العلاقة والقرينة فقوله افيد افاد فائدتهما
واغنى عن ذكرهما وكلاهما اي الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي واصطلاحي
الفرق بين الاخيرين شيوع المخصص وعدم تعينه بحسب الواضع في الحقيقة و
الناقل في المجاز وقيل في المفتاح تدل الحقيقة المفردة التي ليست بكناية
على معناها بنفسها من غير قرينة لتعينها من جهة الوضع وتدل المجاز
على معناه لا بنفسه بل بالقرينة ملفقة وشجية وقد يجتمعان في ام وقد يفترقان

دلو قال ح

في امرين واما اللفظ المشترك بين معنيين فموضوع لاحدهما لا بعينه
وهو الاحد الدائر بينهما وسمى الدلالة على هذا المطلق لا يحتاج الى القرينة
وان احتاج اليها في الدلالة على خصوص احدهما فلا يرد اشكالا على عكس الحقيقة
وطرد المجاز والمصنف لما ارتضى هذا الجواب قال وفيه حزازة وذلك لانه
لو كان موضوعا لغير المعين لكان استعماله في المعين منهما مجازا وسوابط
وايضا لو كان موضوعا له لكان حقيقة فيه فيكون مشتركا بين اربعة معان
وتسلسل وايضا لم يستعمل المشترك في الاحد الدائر اصلا فلا يكون حقيقة فيه
لان الاستعمال جزء الحقيقة والمجاز والتحقيق في الجواب المعرفة بين القرينتين
فان قرينة المجاز للدلالة وقرينة المشترك لتعيين الدلالة والقولان اي لفظا
الحقيقة والمجاز في معنيهما المذكورين مجازان لغويان وان كانا حقيقتين اصطلاحيتين
اذ الحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الفاعل كالطليقة بمعنى الطالع اي الثابت من حق
يحق بالكسر اذا ثبت وهو لازم وانما اطلق على اللفظ المستعمل فيما
وضع له لثباتها في موضعها الاصلي وموضوعها الاولي والتاء ح ط
لان الفعيل بمعنى الفاعل يذكر ويؤنث مع موصوفها مطلقا او فعيلة
بمعنى المفعول كالنطيحة بمعنى المنطوح اي المثبتة من حققت الشيء بالتخفيف
احقه بضم العين وهو متعد والكلمة اذا كانت مستعملة في موضوعها
كانت مثبتة في موضعها والتاء على هذا الوجه اي لحمل على الفعيل المفعول
مع استواء المذكر والمؤنث فيه لتقديرها اي لتقدير لفظ الحقيقة ونحوها
لقوله والتاء قبل اي قبل التسمية بها غير مجراة على موصوف واذا كانت في
الواقع صفة لموصوف مؤنث وانما استواء المذكر انما هو في صورة
ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل اما اذا لم يذكر فيذكر للمذكر
ويؤنث للمؤنث نحو قتيلة بني فلان وقال اصحاب الاصول التاء لنقل اللفظ
من الوصفية الى الاسمية المحضة والى هذا يميل الاظهر حمله على المصدر الميمي لكون

بمعنى

لانه عبر عن مكانه

بمعنى الفاعل من الجواز العبور من جاز المكان يجوزه وانما سمي اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له مجازا لانه عبر مكانه وتعداه الى غيره
فقد تبين ان لفظا الحقيقة والمجاز مجازان من باب اطلاق العام على الخاص
كاسمي بمرتبة واحدة وبوسط وذكر بعض الاصوليين ان الحقيقة مجاز
بثلث مراتب وقصد بذلك بيان المناسبة على حسب الامكان وتوضيحها
نقل اولا الى الاعتقاد المطابق لكونه دالا على الامر الكائن الثابت المثبت
ثم الى القول المطابق المتعلق بالعقد الثابت ثم الى المعنى الاصطلاحي والمجاز
مجاز بمرتبتين لانه مفعل من الجواز بمعنى المصدر او المكان ثم نقل الى الفاعل
ثم الى المعنى الاصطلاحي واعلم انه لما عد المناسبة في التسمية بالحقيقة والمجاز
كان مظنة ان يتوهم ان المناسبة تصحح لاطلاق الاسم حيثما توجد
كان المعنى يصحح الاطلاق الوصفي حيثما وجد نبه على الفرق فقال
واعلم ان المناسبة المعتبرة في التسمية غير الوصف اي غير المعنى الوصفي
في الوصف فالمناسبة تصحح في التسمية الوضع اي وضع الاسم للمسمى فيكون
الاطلاق الاسمي حاصلا بسبب الوضع الحاصل بسبب المناسبة فلا يلزم
ان يكون كل من له حمرة ان يكون مسمى بالاحمر وان لزم ان يكون موصوفا
به لانتفاء الوضع ووجود المعنى والوصف يصحح الاطلاق اي وجود المعنى الوصفي
كالحمرة مثلا تصحح اطلاق الصفة على الموصوف فلا يتوقف الاطلاق الوصفي
الا على وجود المعنى الوصفي بخلاف التسمية فانها موقوفة على الوضع الحاصل
بعد وجود المناسبة فالاطلاق يطرد باطراد المعنى والتسمية لا يطرد باطراد
المناسبة بل يطرد باطراد الوضع فلذا يشترط في الاطلاق تحقق المعنى ولا يشترط
في التسمية تحققه [illegible] اي باعتبار ان المناسبة غير الوصف
بالقارورة فانها لمناسبة استقرار الشيء فيها وضعت لتلك الزجاجة
المخصوصة ورجح هذا الاسم عليها لا لاجل هذه المناسبة فتطلق عليها وان

وجود هو

لم يستقر فيها شيء ولا يطلق على الآدمي وان استقر فيه شيء **والجن** سمي هذا
النوع بالجن لاجتنابهم اي استتارهم عن النظر يطلق على هذا النوع
وان تمردوا ولا يطلق على الملك وان وجد فيه الاجتنان **ونحوهما** كالمرتعث
وتابط شرا والدبران والعيوق **لا تنزل** جزم على جواب الامر لوجوب
السببية اي ان تنعم لا تزل عن نهج الصواب ثم بين الحامل على الامر
باعتبار بقوله **فانه مزلة** للاقدام ومضلة للافهام فان قيل يطلبون
اطراد التسمية باطراد المعنى لعدم الفرق بين المناسبة والوصف فيلزم
ان كل كتاب يشتمل على فصول فهو يسمى بالمفصل ويعترضون على ائمة النحو
في قولهم اله مشتق من الوله فقلبت الواو همزة سمي به الباري تعالى لكونه
محار العقول او من أله بالفتح اذا عبد سمي به لكونه معبودا فانه يلزم
ان يكون لفظ اله وصفا لا علما لعدم فرقهم بين المناسبة والوصف
وقد عرفته **ثم اللفظ** الموضوع بعد الوضع و **قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجازا**
الاستعمال اطلاق اللفظ وارادة المعنى وقد عرفت انه للحقيقة والمجاز
فاذا اسمي الجنس اسمي الانواع المندرجة تحته فليس بينهما منع الخلو في
اللفظ الموضوع وهذا كما لا يسمى الجسم حال حدوثه ساكنا لان السكون
عبارة عن كون الجسم آنين في مكان واحد والجسم حال الحدوث خال عن الوصفين
ولا بد في المجاز تحقيقا لمعنى العبور الماخوذ فيه **من تصرف** وتغير اذ لو لم يتصرف
فيه اصلا كان مستعملا كما يقتضيه اللغة والعقل فيكون حقيقة لا مجازا وذلك
التصرف اما **في لفظ او معنى كذلك** من التصرف اعني التصرف في اللفظ و
التصرف في المعنى **بزيادة** فيهما **او نقصان** فيهما فيحصل اربعة التصرف في اللفظ
بالزيادة التصرف في اللفظ بالنقصان التصرف في المعنى بالزيادة
التصرف في المعنى بالنقصان **او نقل** عطف على قوله بزيادة اي
نقل من لفظ الى لفظ او من معنى الى معنى **والنقل** في اللفظ والمعنى اما

لمفرد او مركب فهذه ثمانية اقسام حاصلة من ضرب الاثنين اللفظ والمعنى
في الاربعة الزيادة والنقصان والنقل الافرادي والنقل التركيبي **اربعة في
اللفظ واربعة في المعنى** فالتصرفات اللفظية الزيادة في اللفظ النقصان فيه
النقل للفظ مفرد النقل للفظ مركب والتصرفات المعنوية النقصان في المعنى
والزيادة فيه النقل لمعنى مفرد النقل لمعنى مركب **وجه التصرف في اللفظ**
تقدم اللفظ على المعنى لتقدم الدليل على المدلول **الاول النقصان** اي
الاول اي بعض من اللفظ شيء واريد به معناه بدون النقصان كما في
قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام **واسال القرية** اي كن فيها
اي واسال اهل مصر بحذف الاهل واريد معناه ولو حمل على اطلاق
اسم المحل على الحال كان من التصرفات المعنوية **الثاني بالزيادة** اي يراد في
اللفظ شيء واريد معناه بدون الزيادة **نحو ليس كمثله شيء** اي ليس مثله
شيء فزيد الكاف واريد به معناه بدون زيادتها اذ ليس المقصود
نفي مثل مثله تعالى والا لاوهم اثبات مثله تعالى الا ان النفي انما يتوجه
الى المقيد ونفي ذاته تعالى لانه اذا اعتبر ليس له مثل كان ذاته تعالى مثلا
لمثله وقال بعض النحويين بزيادة لفظ المثل وعلى التقديرين يصح مثالا
للمجاز بالزيادة وقيل زيد الحرف للتاكيد على نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بمنطلق
وحينئذ لا يكون من باب المجاز **على ان الاشبه** بالحق وهو في موضع الحال
من ليس كمثله شيء **جعله** اي جعل الكلام من باب الكناية من غير القول
بزيادة احد اللفظين في القرآن **لنفي من يشبه ان يكون مثلا** ولا شك ان
نفي مشابه المثل ابلغ من نفي المثل فيلزم نفي المثل بالطريق الاولى فان
انتفاء الادنى يدل على انتفاء الاعلى واليه اشار بقوله **فضلا عن المثل**
وتقدير الكلام فضل عن وجود المثل انتفاء مشابه المثل اي ذهب
الاول بالكلية ونقص منه انتفاء الثاني فانتصابه بالمصدرية عن فعل واجب الحذف

وملخص الكلام ان انتفاء مشابهة المثل من لوازم انتفاء المثل فاورد
اللازم واريد الملزوم مع جواز ارادة اللازم فيكون من الكناية التي هي ابلغ
فان قيل هل تجد فرقا بين هذا الكلام وبين ما ذكر في الكشاف من انه اذا
نفي عمن يسد مسده وعمن هو على اخص اوصافه فقد نفي عنه على طريق الكناية
كنحو مثلك لا يبخل قلت كلا التعبيرين بيان للكناية الا ان هذا الكلام اخصر
ويبتني على قصد التعريض بالمثل الى غيره مما اضيف اليه لفظه وكلام الكشاف
اظهر ويبتني على ان لا يقصد بالمثل التعريض لانه جعله من قبيل مثلك لا يبخل
وجعلهما اي المجاز بالنقصان والمجاز بالزيادة **القدما** من علماء البيان **مجازا**
في حكم الكلمة اي اذ لا تجوز فيهما الا باعتبار العدول عن اعراب هو الاصل فيهما
الى آخر غير اصلي ولم ترد بالقرية والمثل في الاصل غيرهما وضعا له **اذ الاصل**
في واسأل القرية **جر القرية باضافة الاهل** اليها لانه مفعول اسأل هو الاهل
لا القرية فيكون النصب مجازا **و** في ليس كمثله **نصب المثل بحذف الكاف**
على ان المثل خبر كان فان لم يوجب النقصان او الزيادة تغير الاعراب كما
في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب
لا يكون في الكلمة مجاز في الحكم **وقد جعل** صاحب المفتاح المجاز بالزيادة والنقصان
من الملحق بالمجاز لا منه الحقهما بالمجاز للاشتراك في مطلق التعدي عن الاصل
لا غير واخرجهما عنه لعدم دخولهما في حده فان القرية والمثل مستعملان
فيما وضعا له كما عرفت وعند المصنف ليس قول السكاكي مغايرا للقول القدماء
وقد ورد المصنف توهمهم بقوله **وان تعلم الحال اذا قلت** بدل واسأل القرية
عليك بسؤال القرية او بدل ليس كمثله شيء **ما من شيء كمثله** موجودا فانه لا تغاير
في الاعراب لا في القرية ولا في المثل **ثم المثل** بحسب صحة المعنى وبارادته **فيهما**
اي في عليك بسؤال القرية **اي سؤال اهلها** فانه المعنى الصحيح **ومن نفي مثل المثل**
لانه المعنى الذي وضع له لفظه ما من شيء كمثله **اي نفي المثل** فانه المعنى الصحيح المراد

اعرابهما

من الملحق

فلا فرق

فلا فرق بين ما فيه تغير في الاعراب وبين ما ليس فيه التغير في جعل احدهما
مجازا في الحكم او ملحقا بالمجاز دون الآخر تكون تحكما واتفق ابهام المجاز في الحكم
اذ يصدق النقل من المعنى الموضوع له الناقص او الزائد الى غيره على الاول فقول
لا فرق في التعدي بين واسأل القرية وعليك بسؤال فان جر القرية
باضافة الاهل اليها غير جرها باضافة السؤال اليها فيصدق التعدي
في الحكم بلا فرق **الثالث** من التقسيمات الملفوظة **بالنقل للمفرد**
اي ينقله عن معناه الى معنى مفرد آخر لتعلق بينهما صح الاستعمال
وهو اي هذا القسم **اطلاق لفظ الشيء المتعلق** تعلقا حاصلا **بوجه**
من الوجوه المعتبرة في كلام العرب بالنوع **كاليد** الموضوع للجارحة
المخصوصة **للقدرة او النعمة لانهما مظهرهما** فان القدرة اكثر ما يظهر
سلطانها في اليد والنعمة يصدر من اليد ويصل الى المنعم عليه **والراوية**
وهي في الاصل بعير يحمل المزادة **للمزادة** اي يطلق الراوية ويراد به
المزادة وهي ظرف يحمل فيه الزاد اطلاقا لاسم الحامل على المحمول
والحفض بالحاء المهملة وفتح الفاء متاع البيت اذا هيئ للحمل
ببعيره مثله اي المثل المتعلق المذكور في الراوية فالعلاقة في الصورتين الحمل
غاية الامر ان في الاولى اطلق اسم الحامل على المحمول وفي الثاني اسم
المحمول على الحامل وكلاهما علاقة المجاورة **والعين** وهي الجارحة الباصرة
للربيئة اي الطليعة اعني الديدبان من ربأت القوم اي رقبتهم يطلق
العين ويراد بها الربيئة **لانها** اي العين **المقصودة منه** اي من الربيئة
فصارت كانها الشخص كله ومن هذا القبيل اطلاق القيام والركوع
والسجود على الصلوة قال الله تعالى قم الليل الا قليلا اي صل **ورعينا**
غيثا اي نبتا اذ الرعي انما يكون بالنبت لا بالمطر فالغيث
الرعي اطلق الغيث على النبت **لانه** اي النبت **مسببه** اطلاقا لاسم السبب

والاصابة للسماء اي الغيث

على المسبب اذا اصابة السماء غير ممكنة بل الاصابة للمطر اطلق السماء
واريد الغيث بقرينة الاصابة لكونه اي الغيث من جهتها وهذا ايضا
نوع من المجاورة وامطرت السماء نباتا اي غيثا لانه اي الغيث سببه اي سبب
النبات اطلاق لاسم المسبب لكن بمرتبتين قول الشاعر يصف غيثا
اقبل في المستن من ربابه اسنمة جمع سنام الآبال جمع الابل
في سحابه فالسنام مسبب النبات والنبات مسبب الغيث
وقوله تعالى انما ياكلون في بطونهم نارا اي اكلا في بطنه اذا اكلاره نارا فان
اكل اموال اليتامى سبب للنار واذا قرأت القرآن فاستعذ اي اذا اردت
القراءة على ارادتها لكون القراءة مسببة عن ارادتها والقرينة
الفاء التعقيبية والاستعاذة القراءة على الاستعاذة على خلاف
السنة المستفيضة بان المقصود من الاستعاذة طرد الشيطان
لئلا يقع من وسوسته سهوا او غلط عند قراءة القرآن وقد حمل
بعض على الظاهر البحت فنقل الاستعاذة عن القراءة دفعا للعجب
بالاعجاب المرتب على القراءة ونادى نوح ربه فقال اي اراد نداء
ربه بقرينة فقال وكم من قرية اهلكناها فجاءها اي اردنا اهلاكها والمعنى اردنا
اهلاكها والا لزم تأخر الاهلاك عن نفسه وما منعك ان لا تسجد اي دعاك
هذا ليس في حيز قوله ومنه بل هو عطف على ما تقدم من قوله كالبدل من
انواع التعلق اتحاد المعنى الحقيقي والمجازي بحسب الذات كما بين نفي
التحرك والسكون او السكون والتحرك وعليه حمل صاحب المفتاح قوله تعالى
وما منعك ان لا تسجد لان المنع من فعل الشيء متحد مع الدعاء الى تركه فاطلق
المنع على الدعاء والمعنى ما دعاك الى ان لا تسجد فعلى هذا
لا تكون لا زائدة بل قرينة على التجوز وقال صاحب الكشاف واكثر المفسرين
لا زائدة ... لكن الطافة والدقة مع المفتاح ونقل عن المصنف رحمه الله

باسنام

ان التقدير

75

ان التقدير ما منعك ان لا تسجد وانت تعلم الفرق بين ما منعك من
ان لا تسجد وبين ما منعك من ان تسجد ففي الثاني لا حاجة الى التأويل
لانه ما منع ولا نفي لا وهذا ما اراد بقوله لان الصارف عن الشيء داع
الى تركه والقرآن مملوء منه اي من المجاز مطلقا فان قيل
كان موضع ذكر هذا الكلام آخر الاقسام الثمانية قلنا لما مرت
ايات عدة من المجاز وكان تعليل الحكم بالاستقراء ناسب ذكره
فلا تلتفت ايها المخاطب لقول من نفاه اي نفي المجاز منه اي من
القرآن وهو ابو مسلم بن داود الظاهري فانه منعه في القرآن والحديث
فانه مبني على وهم اي وهم الناظر وهذا في المعنى جواب النفي ولفظ الوهم
يشعر بالبطلان اما عدم جواز اطلاق المتجوز عليه تعالى ولو كان المجاز
واقعا في القرآن والقرآن صفته تعالى كان المتكلم بالمجاز فاما تعالى
وكلما يقوم به معنى المشتق منه يجوز اطلاق المشتق عليه واللازم باطل
بالاجماع لامتناع اطلاق المتجوز عليه تعالى اتفاقا فكذا الملزوم واجاب
عن هذا الوهم بقوله وذلك لعدم التوقيف اي ليس امتناع الاطلاق
لعدم قيام معنى المشتق منه بذاته تعالى بل لان اسماء الله تعالى توقيفية
اي موقوفة على اذن الشرع ولم يرد الشرع باطلاق اسم المتجوز عليه تعالى
وهذا على مذهب القائلين بالتوقيف في اسماء الحسنى واما على مذهب
من يقول ان الله تعالى بحسب كل موجود من ذرات الكائنات اسما خاصا
يدل على معظم مخصوص لا يوجد في غيره من الاسماء فالجواب هو الثاني والاشارة
بقوله او لايهامه التوسع فيما لا يصح اي لفظ المتجوز كما يطلق على المتكلم بالمجاز
يطلق على المنتقل من مكان الى آخر فلو اطلق عليه تعالى لاوهم معنى لا يليق به
وقيل لانه تعالى فان متجوز متسلط بما لا يناسب موسع فيما لا ينبغي فلم يطلق
على الله تعالى لئلا يتوهم ذلك لا لانه لا يجوز في كلامه ومراعاة دقائق التركيب

ولو تم

فی وقع الابهامات معهودة فی البلاغة کما مر فی التوسیط المذکور فی آخر قانون

الطلب **واما کونه** قسیم لقوله اما عدم اطلاق المتحد ای مبنی وهم الثانی اما عدم

الاطلاق واما کون المجاز **یوهم الالباس** اذ اللفظ لا یدل علی المعنی المجازی

بنفسه والملبس الالباس محال انه ربما تعالی وتبیانا لکل شیء فاشار الی

جوابه بقوله **فلا الالتباس مع القرینة** والمجاز ملزوم القرینة فلا یکون یدو سامع

ان فی المجاز فائدة اجمالیة کما یکون التفصیل مقصودا یکون الاجمال ایضا

مقصودا ولهذا وضعت اسماء الاجناس **ومنه** ای من المجاز بالعقل المفرد وانما

فصله لکونه ابعد من الاقسام المذکورة ولذا جعله صاحب المفتاح دلیلا علی

جواز وقوع المجاز فی القرآن لانه مع غایة بعده لم یلتبس بسبب القرینة فما هو

اقرب احری واحری بذلک **ضیق فم الرکیة** ای البئر والجمع رکی ورکایا

فان الضیق هو الصغیر من السعة المتحققة ولا سعة هاهنا لانه انما یقال

للحفار قبل الحفر لکن نزل جواز ارادة التوسعة منزلة وجودها فقیل

ضیق فاذا جاز اطلاق الفعل علی جواز ارادته فاطلاقه علی نفس ارادته

اولی فالمراد ما توهم التوسع المتوهم کما قال **ای المقوم لکن المحل** لنفسک **ومنه**

علی **عشرة الا ثلثة** فالعشرة مجاز عن السبعة بقرینة الا ثلثة ولوارید

کان معنا لنا حضر آخر الکلام اوله **للباقی من العشرة بعد الثلثة** ومن هذا

القبیل قوله تعالی یحلون اصابعهم فی آذانهم **الرابع** من التصرفات اللفظیة

التصرف **بالنقل للترکیب** ای هیئة ترکیبیة وضعت لمعنی الی معنی آخر لعلاقة بینهما

نحو انبت الربیع البقل فان الهیئة الترکیبیة موضوعة لملابسة الفاعل واستعملت

فی ملابسة الزمان ای انبت الله البقل وقت الربیع وهذا مثال النقل فی

الترکیب الخبری **وليصنع الدهر ما شاء مجتهدا** فهیئة الترکیب فی لیصنع وشار

موضوعة لملابسة الفاعل ثم استعملت فی ملابسة الزمان ای لیصنع احد فی الدهر

وهذا مثال للنقل فی الترکیب الطلبی **اذا صدر** کالمثالین وهذا ظرف للنقل ای

ای انا علیهم

وبه انشاد

وهذا

نقل المبنیه

نقل الهیئة فی کل منهما اذا صدر **ممن لا یعتقد** ای لا یعتقد ظاهر معناه وهو الواقع

المطابق بل یکون موحدا والا کان حقیقة کاذبة لکون الاسناد الی الفاعل عند المتکلم

مع عدم مطابقته الواقع **ولا بد منه** ای لا بد فی الترکیب **سالفة فی التشبیه** ای فی تشبیه

ملابسة غیر الفاعل بملابسة الفاعل ثم اطلاق الهیئة الموضوعة لملابسة وهذا المشبه

والا کان من قبیل الاستعارة الترکیبیة ومن هو التصرف فی المعنی وقد حمل اکثر

الشارحین کلامه علی تشبیه الفاعل المجازی بالفاعل الحقیقی علی طریقة الاستعارة

بالکنایة کما هو مذهب السکاکی فی المجاز العقلی وهذا المحمل لا یناسب المبحث

لان الکلام فی النقل للترکیب وحینئذ یکون من النقل المفرد **ویسمی** القسم الی المجاز فی

الترکیب **یسمی** عند اصحاب البیان **مجازا** للتعدی عن اصله الی غیره **فی الترکیب**

لعدم معرفته علی خفائهما وهذا بالنظر الی الدال **ومجازا حکمیا** للعلماء بالحکم

والاسناد وهذا بالنظر الی المدلول **وتحقیقه** ای تحقیق هذا البحث وتوضیحه من

قولهم حققت الامر اذا تحققته وصرت منه علی یقین ای علمت ما هو حقه

ان دلالة هیئة الترکیبات کلها **بالوضع** دون العقل **لاختلافها** باختلاف الللغات

اللغات **باللغات** کما تقول فی الفارسیة کلاب دکشا بنده ومغز زدایند

وفی العربیة ماء الورد مفرح القلب ومفرج الکرب وان کان بالعقل

لما وقع الاختلاف لاستواء الجمیع فی احکام العقل کزوجیة الاربعة

وفردیة الثلثة **و** اذا تحقق ان دلالة الهیئة بالوضع فاعلم ان **هذه**

الهیئة اعنی هیئة انبت الربیع البقل **وضعت** بالنوع فی اللغة

لملابسة الفاعل فاذا افید بها ای بهذه الهیئة **ملابسة** بالرفع علی انه فاعل

افید والتنوین لعدم الاضافة **غیره** رفعا علی انه صفة للملابسة ای

ملابسة غیر ملابسة الفاعل وفی بعض النسخ غیره علی ان الضمیر للفاعل

وحینئذ یضاف الملابسة الی غیره **کان** الترکیب **مجازا لغة** لنقله بحسب اللغة

عن معناه الاصلی فی اللغة الی غیره لا عقلا لما عرفت ان دلالة الهیئة

الاعجاز
بالفعل كما قال عبد القاهر فان قيل قد قال في بعض مواضع دلائل
بكونه عقليا قلنا يريد بكونه عقليا انه واقع في امر عقلي هو الاسناد
وبهذا الاعتبار كونه مجازا لغويا فان القول بكونه مجازا عقليا مبني على ان يكون
دلالة الهيئات بالفعل وهذا قول ظاهر الفساد كما تحقق ومن ظن انما نقله
انما كان في المنهي ان نحو انبت موضوع في اللغة للصدور عن الحي القادر
فيكون المجاز في نحو انبت الربيع في المسند دون الاسناد كذبه غير وجه و
بل وجوه كثيرة منها ان هذا القيد لم ينقل من واحد من رواة اللغة
وترك التقيد في مقام البيان يدل على الاطلاق فان قيل انما لم ينقل لعمومه بلا
على استعمال الفعل قلنا الفعل يحكم بالاحتمال لا باعتبار الاختصاص
ومنها ان الواضع في مثل هذه الافعال لو قيده بالفاعل المختار لوجب ان تتقيد
في الافعال الطبيعية نحو شغل الجسم الحيز وقبل العرض ونال السواد البياض
مما يسنده طبيعة الجوهر والعرض من غير اختيار فهو مجاز دفعا للتحكم واللازم
منتف بالاجماع ومنها لزوم التكرار في مثل فعل القادر ومنها لزوم
ان يكون مجرد الفعل محتملا خبره ومنها لزوم ان يكون نحو اواثب النار واحرق
الثوب من الصور المنصوص لا غير المختار مجازا والفرق بين الفعل والمصدر
لا تؤثر في المسئلة فتامل وقيل في نهاية الايجاز والايضاح انه
اي المجاز في التركيب مجاز عقلي لا لغوي لان محل التجوز في نحو انبت
الربيع البقل هو الاسناد وهو امر عقلي يحصل بقصد المتكلم دون وضع اللغة
اذا اثبت المتكلم حكما غير ما عنده اي غير حكم ثابت في اعتقاده بتفهيم منه اي من ذلك
الحكم الذي اثبته ما عنده اي ما يعتقده من الحكم نحو انبت الربيع البقل
فان المقصود منه افهام انبت الله البقل وقت الربيع والحاصل ان التصرف
والتجوز ليس الا في مفهوم هو الحكم والاثبات جزم بان كونه عقليا بهذا المعنى
لا ينافي كونه مجازا لغويا فلا تدافع بقوله ومن ثم ينسب الى الامام عبد القاهر كما اشرنا اليه

٧٧

ويتميز عن الكذب بعد اشتراكهما في اثبات حكم غير ما عنده بالقرينة
فان المتجوز ينصب القرينة على انه لا يعتقد ظاهر مقاله بخلاف الكاذب فانه
يبذل جهده في ترويج ظاهر مقاله ويوهم انه يعتقده قال صاحب المفتاح انه
اي المجاز في التركيب استعارة بالكناية فالتجوز في الفاعل لا في الفعل
ولا في الاسناد كانه اي كان المتكلم شبه في نفسه الربيع بالفاعل القادر
مبالغا حتى انه عينه ودل باثبات ما هو من لوازمه وهو الانبات وهو
المراد بان قال ادع الربيع فاعلا حقيقيا فرغ عن التصرف في اللفظة فشرع في التصرفات
المعنوية فقال وجه التصرف في المعنى بالنقصان اي نقصان المعنى عما كان
عليه في استعمال اللفظ فيه كما هو الا تعنى كالمشفر وهو في الاصل شفة البعير للشفة
على الاطلاق من غير التقييد بالاضافة والمرسن وهو في الاصل الانف بشرط
ان يكون محلا للرسن اي الحبل للانف من غير قيد المرسونية وهو اي هذا
النوع من المجاز مرجعه اطلاق اسم الخاص بمعنى الكل للعام بمعنى الجزء و
الاصحاب سموه اي هذا القسم من المجاز مجازا لغويا لتعديه عن مكانه الموضوع له
في وضع اللغة غير مفيد عليه صاحب المفتاح بان المجاز في هذا القسم خارج عن
حقيقة بحري احد المترادفين من الاخر كقولهم شد واسد وقيل رمز المصنف بقول
سموه الى ان هذه التسمية ليست كما ينبغي اذ لا تفاوت بين المترادفين في المعنى
وبينهما تفاوت لانهم يريدون باطلاق المشفر الانف تغليظ الشفة فلو
بين الارادة ليست كلمة فصيح كلام المفتاح ويجوز ان يقال بمدار الافادة
على المعنى ان زاد زادت وان نقص نقصت وهنا لما نقص من المعنى نقص
من الافادة فبهذا الاعتبار يمكن ان يقال غير مفيد الثاني من وجوه التصرف
في المعنى بزيادة اي بزيادة قيد على المعنى ثم اطلاق اللفظ كما هو بلا قيد
وحاصله ان يوتى بلفظ وضع لمعنى بلا قيد ويراد به ذلك المعنى مع القيد كقوله
في صفة بلقيس واوتيت من كل شيء اي مما يوتى مثلها فان من المعنى ان لبلقيس

لم يوت من كل ما يصدق عليه الشيء في الدنيا بل من كل ما يكون للملكات
وعلى هذا التخصيص العرفيه كقوله تعالى ﴿ويوتوك بكل سحار عليم﴾ اي بكل سحار في
مملكتك وقولك جمع الامير الصاغة اي جميع صاغة مملكته وهو اي هذا النوع
عكس ما قبله لانه من اطلاق العام على الخاص وما قبله من اطلاق الخاص على العام
ومنه اي من هذا باب اطلاق العام للخاص باب التخصيص سواء كان المخصص هو
العقل نحو خالق كل شيء اي غير الواجب او العرف نحو جمع السحرة اي سحرة مملكته
او السمع نحو المطلقات يتربصن اي غير اولات الاحمال فان اجلهن وضع الحمل
والمسئلة في علم الاصول على الخلاف واختيار المصنف انه مجاز الثالث من التصرفات
المعنوية بالنقل المفرد اي نقل معنى لفظ مفرد الى معنى لفظ آخر مفرد بسبب
ادعاء اندراج الثاني في الاول نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا نقل معنى
الاسد الى الرجل الشجاع ثم اطلق لفظه عليه ولو لم يكن لابعد اللفظ لم يحصل
مبالغة اصلا الرابع من التصرفات المعنوية التصرف بالنقل التركيبي اي نقل
معنى تركيبه صيغته الى معنى هيئة تركيبية اخرى بادعاء اندراج الثاني
في الاذهان نحو انبت الربيع البقل فان هيئته وضعت لملابسة الفاعل وقد
استعملت في ملابسة الظرف لتشبيه الثانية بالاولى وادعاء اندراجها فيها
اذا صدر ممن يدعيه اي يدعي اسناد الانبات الى الربيع مبالغة في التشبيه
اي تشبيه الملابسة الثانية بالملابسة الاولى والا كان من المجاز الحكمي ولهن التصرفات
اللفظية كما سبق واكاملا انه استعارة تفرعيه في التركيب كما ان في احكام
اسد استعارة تفرعيه في الافراد لكن يرد عليه انه افرزت الاستعارة
عن فصل المجاز فكيف تورد ما فيه وهل هذا الا تخليط وهذا النوع من
المجاز اعني الاستعارة في التركيب لم يذكر في كتب القوم مع انه محتمل وهو اي
النقل التركيبي في المعنى بصدد الخلاف في النقل التركيبي في اللفظ هل هو مجاز لغوي
كما قاله الشيخ او عقلي كما ذكره الرازي في النهاية وجعل المجاز في العقل كما جعله

الاستغرامات م

من دعيه

المتقدم م

الحاجبي

الحاجبي او العقلي كما ذهب اليه السكاكي وهذا الكلام تكرار لا طائل تحته
فانه قد يعلم مما تقدم واما من يعتقده اي يعتقد كون الربيع فاعلا حقيقيا فهو
اي هذا المركب منه حقيقة لكون الحكم على وفق ما اعتقده كاذبة لعدم مطابقة الواقع
ولما كان مدار كون التركيب حقيقة او مجازا على اعتقاد المتكلم وعدم اعتقاده
وظاهر الحال انه يعتقد المتكلم مقاله فلا يعدل عنه الا لقرينة صارفة عنه
حاليه او مقاليه ولذلك اي ولان المجاز مشروط بعدم اعتقاد المتكلم
مقاله والا كان حقيقة كاذبة لا يحكم فيه اي في نحو انبت الربيع البقل بحكم
اي بكونه مجازا وظاهر عبارته يوهم انه لا يحكم عليه اصلا لا بكونه حقيقة
ولا بكونه مجازا وهو خطاء صرح بوجوب حمله على الحقيقة فانها لا تعتمد
الى القرينة لاصالتها الا بثبت اي دليل يدل على انه لم يعتقد ظاهر مقاله
فلم يحمل على المجاز قول ابي النجم ميز عنه قنزعا عن قنزع حيث اسند القنازع
الى الحدث اي اسند الحسار الشعر عن الراس الى الزمان فلم يحمل هذا
الاسناد على المجاز لان الظاهر اعتقاده ظاهر مقاله حتى علمنا انه افناه
قيل الله اي حكمه للشمس اطلعي فعلمنا من هذا ان الشاعر كان موحدا
يعتقد ان لا فاعل سوى الله تعالى فلا محالة حملنا قوله اولا على المجاز
الصادق المقبول لا على الحقيقة الكاذبة المردودة الاصل الثالث
من الاصول الاربعة البيانية في الاستعارة وفيه اي في هذا الاصل
مقدمة لبيان حقيقة الاستعارة وما يتعلق بها من كونها مجازا لغويا او
عقليا وبيان السبب في تسميتها وتقسيماتها الى انواعها وخاتمة لبيان عوارضها
المقدمة قيل والقائلون هم اكثر السلف من اصحاب البيان الاستعارة جعل الشيء الشيء
اي تصييره اياه وادعاء انه فرد من افراده حتى يصح ان يذكر اسم
احدهما ويراد به الآخر وهذا التعريف يعمها والمصرحة والمكنية والتخييلية
فقد صير الرجل اسدا واطلق اسمه عليه وصير المنية سبعا واطلق

فرع عن جذب الليالي ابطئي او اسرعي

قال م

اسمها عليه وصيّر الصورة المتوهمة المخترعة صورة متحققة فاطلق اسمه عليها
وحينئذ فلنستدرك قوله لو للشي اللهم الا ان يقال كانه اشار الى نحو
العبارتين في تحديد الاستعارة ففي المصرحة جعلت حقيقة الاسد للشجاع اي اثبتها له
على نحو جعلته اميرا اي اثبت له صفة الامارة ومعناها وفي المكنية جعلت
حقيقة السبع للمنية واثبت لها وفي التخييلية جعلت حقيقة الصورة المتحققة للصورة
المتوهمة واثبت لها مبالغة في التشبيه علة للجعل اي جعل المشبه عين المشبه به
لاجل المبالغة في التشبيه نحو رأيت اسدا مثال للاستعارة المصرحة واذا
المنية انشبت اظفارها المنية مثال للاستعارة المكنية والاظفار للتخييلية ويسمى
اي الجعل المذكور استعارة المكان المناسبة بين الجعل المذكور وبين الاستعارة
ولفظ المكان مقحم بمعنى الوجود اذا كان المشبه استعار حقيقة المشبه به اولا
وبالذات واستعار لفظه ثانيا وبالعرض فالمشبه مستعار له والمشبه به
مستعار منه والحقيقة مستعار كما استعارة النقدي فيبرز المستعير العارية
في صورة المستعار منه لا سيما وبان لا في اصلهما مالك والآخر ليس كذلك
وكذلك يبرز المشبه في صورة المشبه به لا سيما وبان الا ان احدهما مستعار منه
والآخر مستعار له فان قيل كيف يستقيم هذا في المكنية مع ان المشبه به في
صورة المشبه فانها كما قال صاحب المفتاح ان يذكر المشبه ويريد به المشبه به
قلنا ابراز المشبه به في صورة المشبه من غير ادراج المشبه في افراد المشبه به
فيكون بمعنى ابراز المشبه في صورة المشبه به ولا سيما اذا انضم اليه اثبات اللازم
التخييلي ولذلك اي لاجل ان معنى الاستعارة على ادخال المشبه في جنس المشبه به
لا تتأتى الاستعارة في العلم اذ ليس له معنى جنسي يمكن الادراج فيه وهذا مما يدل على
ان الاستعارة ليست مجرد اللفظ والا لما تأتى في العلم كما لا يخفى الا اذا تضمن وصفية
لوجود لزوم مثل ذلك الوصف وذلك العلم وحينئذ يرجع العلم جنسا ويصور
الاستعارة فيه كحاتم الجود ومادر اي كتضمن وصف الجود في لفظ حاتم لاشتهار مسماه به

وذات العلم
البخل

وكذا مادر

٧٩

وكذا مادر والمراد بالعلم العلم الشخصي فان المتبادر وهو العلم
الحقيقي نظرا بعضهم باعلام الاجناس ثم قال وهو قول بعض
المتقدمين من علماء البيان وهو المذهب المنصور وعليه الامام
شرف الدين الطيبي وصاحب المفتاح هذا اي الجعل المذكور الذي
هو الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي كما قاله بعض لان الاسد موضوع للحيوان
المفترس دون الرجل الشجاع الذي هو معنى وضعي ولا اي وان
لم يكن موضوعا للحيوان المفترس بل كان موضوعا لمعنى الشجاع كان لفظ
الاسد مع لزوم الاشتراك فيه صفة نحو الشجاع والجواد والكريم وغيرها
ما يدل على الذات باعتبار معنى هو المقصود لا اسما وهو ما يدل على الذات
لا بهذا الاعتبار لكنه اسم بالاتفاق و كان في الرجل الشجاع حقيقة
لكونه حينئذ مستعملا في احد افراده للمتواطئة واطلاق العام على الخاص
لكونه فردا من افراد حقيقة وان كان اطلاقه عليه من حيث خصوصه مجازا لا مجازا
اذ لم يعبر عن معناه الموضوع له ولم يتعد عن موضعه الاصلي فان قيل
معناه الاصلي هو المعنى الكلي العام وقد يستعمل بمعنى الفرد والجزئي
الخاص فكيف يكون حقيقة قلنا هو مستعمل في معناه العام والفرد انما
داخل تحت القصد والارادة لا بخصوصه بل لكونه مما صدق عليه وكذا
وكذا المفهوم العام كانه استعمل في المعنى العام بالوارد لا في الفرد وانما
يكون مجازا لو استعمل في الذات لكنه مجاز بالاتفاق و كان لفظ الاسد
في الرجل الشجاع لم يعد تشبيهه له بالحيوان المفترس الذي هو في غاية الشجاعة
كما ان اطلاق الابيض الموضوع لما له بياض على العاج ليس تشبيها بالثلج
الذي هو في غاية البياض وحاصله ان اطلاقه عليه حينئذ بالتحقيق فلا معنى لتشبيهها
لكنه يعد تشبيها بالاتفاق و لا حاج لفظ الاسد في الرجل الشجاع الى القرينة
لعدم احتياج الحقيقة الى القرينة لكنه محتاج الى القرينة بالاتفاق واللوازم كلها باطلة

مع الدلالة على ارادة غير المتعارف و حكمهم اذا ارادوا ابعادنا
لا نعادهم احد بذا البيت بان انسانا انما هو اسد في صورة انسان فيه ادعاء
ان للاسد صورتين مع الدلالة على ارادة غير المتعارف وذكر القرينة لئلا يحمل
اللفظ على المتعارف فانه المتبادر السابق الى الفهم لولا القرينة وحاصل
الجواب ان الجمع بين ادعاء الاسدية غير المتعارفة وعدم ارادة
الاسدية المتعارفة فلم يكن متناقضا وعليه اي على ادعاء الصورتين
في الجنس ونصب القرينة على ارادة غير المتعارف قولهم ضربت وجيع
اوله رحيل تحدثت لها بخيل دلف اي مشى متقاربا لينا
والسارح بخيل اما للمصاحبة او التعدية واراد بالخيل اولا خيل الاعداء
وثانيا خيله والضرب بينهم للمحلل ووصف الضرب بالوجيع مجازا اي ذو وجع
ويجوز ان يكون الوجيع بمعنى الموجع والمعنى ورب خيل للاعداء اقبلت عليهم
بخيل اخر كان التحية بينهم ضربا وجيعا فادعى ان للتحية صورتين احدهما
متعارفة وهي نحو ما كان اسعد والتسليم والاخرى غير متعارفة وهي الضرب الوجيع
ونصب القرينة وهي حمل المشبه به على المشبه على ارادة غير المتعارف
ولهذا انفصل عما قبله اذ ليست القرينة فيه الحمل بل ذكر بعض خواص المشبه
وعليه قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
باستثناء الموصول من المال والبنين اي الا سلامة من اتى الله كانه
جعل المال والبنون على صورتين متعارفة وهو المال والبنون المشهوران
وغير متعارفة وهي سلامة من اتى الله بقلب سليم اي سلامته عن الشرك و
المعاصي وفي الاية الكريمة اوجه اخر ان يحمل لا ينفع مال ولا بنون على معنى
لا ينفع شيء ما كما يحمل لا ينفع زيد ولا عمرو على لا ينفع انسان ما ويكون
من منصوبا اي لا ينفع شيء احدا الا مخلصا اتى الله بقلب سليم او مرفوعا
والمعنى الا مال من اتى الله بقلب سليم بصرف ماله بالبر وبنوه ارشاد بنيه او يكون

تحيه

بدل ماله الى البر

الاستشهاد

الاستثناء منقطعا وفصل الاية المباركة لانها من المجاز على ما هو من
ان الاستثناء والبدل وسائر ابواب التخصيص من المجاز بالزيادة في المعنى
والامثلة السابقة من التشبيه المعقول وهو الاصل الثاني من الامور
الثلثة المعقود عليها الاصل الثالث واذ لابد في الاستعارة من مستعار منه
وهو المشبه به كالحيوان المفترس ومستعار له وهو المشبه كالرجل الشجاع ومستعار
وهو اللفظ كلفظ الاسد ثم قد يتبعه اي اللفظ المستعار حكم من احكام المشبه به
او المشبه فهي اي التقسيمات اربعة وهذا جواب اذ لتقسيمها بمعنى الربط
التقسيم الاول المشبه به ان ذكر فمصرح بها للتصريح بذكر المشبه به نحو تبسم بدر
اي انسان جميل الوجه وان لم يذكر اي المشبه به بل ذكر علم تحصر اي بالمشبه به
مع المشبه اذ لابد في الاستعارة ذكر احد الطرفين فمكني عنها لكون ذكر
المشبه به على سبيل الكناية دون التصريح نحو لسان الحال افصح من لسان
هذا مصراع لم يوجد تمامه شبه الحال بانسان متكلم وطوى ذكر المشبه به
واضيف الى المشبه ما هو من خواصه وبها قوام التكلم وهو اللسان
ليكون قرينة على المراد ولو ذكر بدل اللسان الراس او اليد لم يكن
التقسيم الثاني المشبه اما موجود حسا كالمحسوسات الخمسة او عقلا كالاذكار والشجاعة
فتحقيقية لتحقق وجود المشبه او لا فتخييلية نحو لسان الحال ونحو ما وشأن هو متوهمان
لا وجود لهما لا حسا ولا عقلا فالتحقيقية سواء كانت مصرحة او مكنية اطلاق
اسم الاقوى بعضه كالاسد في الشجاعة للاضعف بها كالرجل الشجاع ليدل
على مشاركة المجهول مساوي الطرفين في الحقيقة وهو يعلم من اطلاق اسم الاقوى
للاضعف على تساوي اللوازم والصفات كالرجل الشجاع اي كاطلاق
اسم الاسد الذي هو اقوى للرجل الشجاع الذي هو اضعف ليدل على تساويهما
في صفة الاسدية فيستدل على تساويهما في الصفة اللازمة اعني الشجاعة
والبدر الوجه الجميل ومنه اي من باب الاستعارة التحقيقية الاستعارة بالضد

كالاسد للشجاع صح

اي استعارة احد الضدين للاخر بتنزيل التضاد منزلة التناسب تهكما
واستهزاء او تمليحا وظرافة نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعير البشارة
وهي الاخبار بما يوجب السرور للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنس
البشارة وتنزيل تضادهما وتقابلهما منزلة تناسبهما وتقاربهما
على سبيل التهكم والاستهزاء وكقوله حكاية انك لانت الحليم الرشيد
مكان السفيه الغوي ومثال التمليح كقولك رايت اسدا وانت تريد
جبانا وقولك رايت حاتما تريد بخيلا واذا كان المشبه منتزعا من امور
اي امرين فصاعدا نحو يقدم رجلا ويؤخر اخرى للمتردد في الامر
فانه يميل الى ان يفعل تارة ويميل الى ان يمتنع عنه اخرى فشبه صورة
تردده في ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى واستعمل في الصورة الاولى
اللفظ الموضوع للصورة الثانية سمي هذا النوع من الاستعارة
تمثيلا على سبيل الاستعارة اما كونه تمثيلا فلكون وجه الشبه فيه منتزعا
من متعدد واما كونه على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر فيه المشبه به
واريد المشبه كما هو شان الاستعارة ومتى فشا استعماله سمي مثلا
ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لا تغير لان التمثيل
على سبيل الاستعارة قسم من الاستعارة التحقيقية والواجب فيها
اطلاق المشبه به على المشبه فلو غير لفظ المشبه به لم يكن من الاستعارة
في شيء ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيرا او تانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما للرجل بالصيف ضيعت اللبن
بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل لامراة والاستعارة التخييلية
اطلاق اسم المشبه به الموجود كاطلاق الاظفار الموضوعة للصورة الموجودة
على المشبه الموهوم كالصورة المتوهمة المخترعة للمنية مثل قول الشاعر

وقد يقصد من الايضاح المدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
كذا في الكشاف والداعي الى المنع من حمله على الوصف على قياس الحال الموطئة
لجواز ان يقال زيد الرجل العالم منطلق ولا يلزم كونه علما بل كونه مختصا
في الجملة بحسب محل الايضاح ولا كونه اعرف لجواز حصول الايضاح
بالاجتماع لكنهما غالبان عليه فلذا اوهم الكثيرون اشتراطهما
ولو لمعنى ضمني اي كما يقصد بالثاني ايضاح تمام مدلول اللفظ يقصد به ايضاح
جزء مدلوله قال الله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين شفع الهين باثنين بيانا لما
لمقصد الثاني وهو العدد وان كان للجنس مدلولا فيه وكذا الكلام في انما
هو اله واحد اي المقصود الاصلي بالاثبات هو الوحدانية واعلم ان الاية
الكريمة نظير لخصوص الايضاح لمعنى ضمني وليس من عطف البيان بل من
قبيل الوصف للتاكيد كما في المفصل ومختصراته وذلك لان ذا اجماعي لغرض
الوصف وهو ما يدل على بعض احوال المتبوع دون عطف البيان اذ
هو ما يدل على نفس المتبوع دون حاله ومنه اي من الايضاح لمعنى ضمني وما
من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم شفع الوصفان دلالة على ان
القصد الى الجنس والتعميم شيئا كما في الاية السابقة والاخبار بالعموم مع افراد
دابة وطائر بالنظر الى تمام المعنى وانما فصلها عن الاولى لقوله ومنه
لانها عكس الاولى بحسب الغرض والبدل يختار لذكر المقصود بعد التوطئة
اي لتعلق الحكم بالمقصود بعد تعلقه بما هو ممهد لذكر المقصود من اول
تعلقه فلا محالة يفيد تكرير الحكم وتقريرا هو المقصود بالنسبة والتوطئة
التمهيد والتسوية من وطئ الشيء يوطئ صار وطيئا نحو جاءني اخوك
في بدل الكل وهو ما يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان تغاير مفهومهما
ونظيره اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ونحو جاءني القوم اكثرهم في بدل البعض
وهو ما يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهوم

فلو جعلنا اثنين بدلا من الاثنين يكون بدل الكل من الكل لاتحادهما صدقا
عليه وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو ما لا يكون عينه ولا
بعضه بل يكون ملابسا له بحيث يدل على البدل اجمالا الا في الغلط اي
الا في البدل المتوسطة الا في بدل الغلط فانه لكونه اجنبيا ليس فيه توطئة ولا تشوقا بها
على التعلق كما مر وهو لا يقع في فصيح الكلام اي بدل الغلط لا يكون في الكلام البليغ اصلا
هو المشهور وقد فصل فيه بعض المحققين من الائمة وقال الغلط على ثلثة
اقسام صريح كما اذا سبقك لسانك ثم تداركته نحو جاءني رجل حمار
وغلط نسيان كما اذا نسيت المقصود فذكرت غيره ثم تداركته
وهما لا يقعان في فصيح الكلام وان وقعا في الكلام فالحق الاضراب عن
المغلوط فيه وبل ندا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد
ثم توهم انك غالط وهذا يعتمده الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه
الارتقاء كقولك هند نجم بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره
ابلغ من الاضراب لان الاضراب لا يعتني في غلط الاول انما يعنيه
للتوجه الى الثاني بخلاف ادعاء الغلط كما لا يخفى هذا كلامه وما احسن مقاله
اقول كان اطلاق الجمهور في هذا النفي لارادة تعميم الغلط في الواقع
والعطف تخالف لستة امور وهي التفصيل والاضراب والرد والتشكيك والشك
و[illegible] فالتفصيل قد يكون لمدخول العاطف وقد يكون لصاحبه بلا مهلة او
مع مهلة فقط او مع مهلة وتدرج والى ذلك اشار بقوله للتفصيل مع اختصار
احترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا وليس من عطف المفرد
بل من عطف الجملة فلما دخل عليه الواو اي التفصيل ما دخل عليه العاطف الواو
فالواو مبتدا وما قبله خبره فاعلا كان ذكر للدخول نحو جاءني زيد وعمرو
او مفعولا نحو رأيت زيدا وعمرا او مبتدا نحو زيد وعمرو قائمان
او خبرا نحو زيد عالم وكريم او غيرها من متعلقات الفعل والحاصل ان الواو

فيه

٨٣

ومراتبه يوجب مراتبه نحو ان زيدا لقائم لمن لا يبالغ في الانكار والاولى
ان يمثله بما فيه تاكيد واحد كما لا يخفى وواللّٰه ان زيدا لقائم لزيادة التقسيم
لمن بالغ فيه ويسمى هذا النوع من الخبر انكاريا لكونه مسبوقا بالانكار
ومنهم من يخص الاول بالانكاري والثاني بالاصراري ويستشهد لي اي
يدل على ما ذكرنا من وجوب زيادة التوكيد بزيادة الانكار دلالة بينة
قوية قول رسل عيسى اولا يحيى ويونس والثالث شمعون انا اليكم مرسلون
فان قيل لم يسبق بالنسبة الى الثلثة انكار فما وجه التوكيد في المرة الاولى
قلنا تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ثم ان الكفار لما
بالغوا في الانكار بوجوه ثلثة الكتابة والتعميم والتصريح زاد الرسل في
المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم وهو المراد بقوله وثانيا
اذ بولغ في تكذيبهم ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون وحمل صاحب الكشاف التاكيد
في المرة الاولى على الاعتبار بالخبر لعدم سبق انكار في الظاهر وما ذكرنا
ادق واحق وانتصاب اولا وثانيا على المصدرية او الظرفية المقدرة للقول
وهذا اظهر واعلم انه يقصد بالتاكيد معان اخر سوى دفع الشك ورد الانكار
كوفور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما في قوله تعالى حكاية نشهد انك
لرسول الله والرد على ظنه الباطل كقولك احسنت اليه ثم انه اشار الى قوله
تعالى حكاية عنها اني وضعتها انثى واظهار كمال العناية كقوله تعالى انك
لمن المرسلين وكمال التضرع والابتهال نحو انا امنا وكمال الخوف نحو انك
من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك مما يناسب التاكيد هذا كله اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر اي ما ذكرنا من اخراج الكلام حال الخلو والتردد والانكار
على الوجوه المذكورة من التجريد والتاكيد استحسانا ووجوبا يسمى عند
اصحاب المعاني اخراجا على مقتضى ظاهر الحال وعند اصحاب البيان تصريحا واما
العالم بلا اخراج معه فلا يحسن نظمه مع هذه الاقسام كما فعله بعض الفضلاء رحمه الله

وقد يعدل عنه أي عن الإخراج على الظاهر ويسمى في علم المعاني **إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر** وفي علم البيان كناية فمقتضى الحال قسمان مقتضى ظاهر الحال ومقتضى خلافه والثاني أبلغ من الأول لما سيأتي إن شاء الله تعالى أن الكناية أبلغ من التصريح وأقسام الإخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة أحد الثلاثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين وأقسام الإخراج على الظاهر ثلاثة كما عرفت فيكون أساليب الإخراج مطلقا اثنا عشر قسما وأما تنزيل أحد الثلاثة المذكورة منزلة العالم فممتنع لأنه كلام لا يتصور معه الإخراج **فيقام** هذا تفصيل لما أجمله في قوله وقد يعدل عنه **العالم بالفائدة ولازمها مقام الجاهل** هذا التقدمة يتناول الخالي والطالب والمنكر لكن المراد هو الأول فإن الثاني يعلم بالمقايسة والثالث يأتي بتنزيل غير المنكر منزلة المنكر مثال الخالي قولك لمن يؤدي إباء زيد أبوك ومثال الطالب قولك إن رأيته زائدا سأله أن زيدا أبوك ومثال المنكر قولك لمن رأيته غاليا فيها أن زيدا لأبوك **لاعتبارات** تعلق بمقام **خطابية** أي إقناعية يفيد ظنا بكونه غير عالم نحو عدم جريه على موجب العلم والخطابة صناعة يمكن بها إقناع الجمهور فيما يراد أن يصدقوا به بقدر الإمكان **مرجعها** ومحصولها **التجهيل** أي تجهيل العالم **بوجوه مختلفة** هي عين تلك الاعتبارات على هذا التنزيل حمل المحققون عبارة المفتاح وأنا أقول يمكن أن يراد بالوجوه المختلفة الكيفيات المختلفة فإن تجهيل العالم قد يكون بتنزيله منزلة الخالي وقد يكون بتنزيله منزلة الطالب وقد يكون بتنزيله منزلة المنكر كما فصلناه وحينئذ لا يكون هي عين عبارته ولما كان تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل أمرا مستبعدا من حيث أنه يشتمل على تنزيل وجود العلم منزلة عدمه ولا مدخل لخصوصية المعلوم في الاستبعاد أزال الاستبعاد بالاستشهاد فقال **كما في قوله تعالى**

في م

ولكن سلكه المتكلم إياه فيطلقه شاكا إلى غير ذلك من الوجوه منه

لو كانوا يعلمون حيث لم يعملوا به بعد قوله ولقد علموا مؤكدا باللام القسمية
ووصف الله سبحانه اليهود بالعلم بأن من اختار كتاب السحر والشعوذة على كتاب الله ليس له في الآخرة نصيب على سبيل التوكيد القسمي لأن اللام في ولقد علموا جواب قسم محذوف ثم نفاه عنهم لأن لو لانتفاء الشيء لانتفاء غيره أي لو كانوا يعلمون لما اشتروا والكون الماضي لتقبيح حالهم يعلمون بما تعلق به علما لأن التقبيح ح أشد مع أن رداءة ما شروا وأنه عدم نفع به في الآخرة فيتحد مضمون القسميتين ولما كان محل الاستعداد فيما ذكر تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه حتى أن جاز ذلك لم يستبعد تنزيل وجود العلم منزلة عدمه أورد لذلك نظرا إزالة لاستبعاده تعالى **ونظيره** أي نظير تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل أو نظير قوله تعالى ولقد علموا في تجرد توارد النفي والإثبات على شيء واحد باعتبارين قوله تعالى **وما رميت إذ رميت** أي ما رميت حقيقة إذ رميت صورة لأن أثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل وما رميت خلقا إذ رميت كسبا وليس بشيء لأنه في جميع الأفعال إن قلنا بالكسب والأفعل صحيح روي أنه صلى الله عليه وسلم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصباء في وجوه المشركين فلم يبق مشرك إلا شغل بعينه فانهزموا ثم عطف على الآية الثانية آية ثالثة تشتمل أيضا على تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه وهو قوله تعالى **وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم** أثبت لهم الأيمان حيث أضيف إليهم وأوقع عليها نكثهم ثم نفيت عنهم بقوله لا أيمان لهم لأنهم لم يفوا بها فإن قيل نكث الأيمان مذكور في حيز الشرط فلا يلزم وجودها قلنا هذا يقتضي أن يكون حصول الفعل مشكوكا دون قيوده فإنك إذا قلت إن نكث زيد يمينه فهم منه عرفا أن له يمينا **وقد يلقى الخبر** عطف على قوله

تنقيح

مقام العالم **الى المنكر مجردا** عن المؤكدات **تنزيلا له منزلة من لا ينكر**
اذا كان معه اى مع المنكر من الدلائل على حقية ذلك الخبر وقيل اى
مع الخبر وفيه نظر اذ مجرد حصول الدليل مع الخبر لا يوجب الارتداع
ما موصولة بما بعده او موصوفة **اذا تامله ارتدع** عن الانكار والمراد
بمعيتها كونها معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقية الاسلام فانها معلومة
للمنكر حاضرة بان تاملها فلذلك **يقول للكافر الاسلام حق** مجردا عن المؤكدات
لوضوح دلائله اى مع الكافر دلائل شاهدة على حقية الاسلام وما
قيل معنى ما اذا تامله شئ من العقل مردود بان الانسب حينئذ ان يقال
اذا تامل به لانه لا يتامل العقل بل يتامل به وكذا ما قيل ان المراد
بكونها معه كونها موجودة معه في نفس الامر اذ لا يكفي ذلك في الارتداع
كما لا يخفى **ومثله لا ريب فيه** اى مثل تنزيل المنكر منزلة من لا ينكر تنزيل
المرتاب منزلة من لا يرتاب لوجود القاطع ولما كان تنزيل وجود الانكار
منزلة عدمه مظنة للاستبعاد اورد هذا النظير ازالة له واشعر بالفصل
على انه نظير لا تمثيل فكان الاولى في العبارة ان يقال ونظيره ويؤيده
قوله فيما بعد وهذا على اعتبارات النفي وقال صاحب الكشف معناه
لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته وحينئذ يكون تمثيلا
لانه كلم تشكيك كثير من الاشقياء وقد ترك تاكيده لتنزيل انكارهم
منزلة عدمه فان قيل ثم ما تفعل بقوله وهذا على اعتبارات النفي
قلنا هذا السابق اثباتا باعتبار الاعم الاغلب هذا اذا نزل
المنكر منزلة الخالي وقد ينزل منزلة الطالب فيلقى اليه الخبر مؤكدا بتاكيد
واحد وان كان مصرا على انكاره لقوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تبعثون
فان الكافرين وان اصروا على انكار البعث لكن لما كانت دلائله
واضحة وكان جديرا بان لا ينكر بل اما ان يعترف به او يتردد منه

فيه متصل مدخول من غير انتقال الى متصل صاحبه واما ان مجئ
زيد غير مجئ عمرو بناء على ان الغرض الواحد لا يحصل في مجلس فيه متصل
المجئ ايضا فليس من دلالة اللفظ بل من دلالة العقل **ولصاحبه**
مع التعقيب الفاء اى لتعقيب صاحب ما دخل عليه العاطف الفاء مع الدلالة
على ان ملابسة الفعل للتابع مع ملابسته للمتبوع بلا مهلة حقيقة نحو جاء
زيد فعمرو او عادة كقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما وقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان مثل الامور العجيبة التي من حقها ان لا يتاتى الا
في زمان اكثر مما يتراخى فيه كالمتعاقبة في العرف وملخصه انه قد يعد
شئ عقيب شئ عادة وان تخلل بينهما زمان كثير **وثم للتراخي** اى ثم
كالفاء للترتيب الا ان فيه تراخيا ومهلة **وحتى للتدريج** اى حتى مثل ثم الا
ان فيه تدريجا ومعناه الترتيب الذهني اى ترتيب يعتبره المتكلم ويعلمه
بجعل المعطوف هو الادنى او الاعلى او الاقدم او نحو ذلك ولا يعتبر الترتيب
بحسب الوجود الخارجي اذ ربما يكون المعطوف سابقا نحو مات كل اب لي حتى
آدم او مخالطا مع عدم او تاخر مثل مات الناس حتى الانبياء او
مقارنا نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وجاء اقوام او اصنعهم
وملخص الكلام انه يجب ان يكون ما قبل حتى ذا اجزاء يتعلق بها الفعل شيئا فشيئا
الى ان يتصل جزؤه الاخير فيجب ان يكون تعلقه بما قبلها اقرب واولى
عند الذهن من تعلقه بما بعدها واعلم انها اذا كانت ابتدائية
شرطها ايضا ما ذكرنا وكذا اذا كانت جارة الا انه يجوز في الجارة ان
يكون ما بعدها ملاقي آخر جزء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح
ولا يجوز في العاطفة والابتدائية حطا لمرتبتهما عن مرتبة الجارة لان الاصل
فيهما ان يكون جارة فان قيل نحو جاءني الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف

واحلاله معصلا ما دخل عليه دون صاحبه وهو المجي قلت معنى التركيب
الذي ياكل فالذي يشرب فالذي ينام فالكاف داخلة على الموصول المتحد
للمتصل في الصلات المتعددة والصلة في المعنى صفة والصفة في حكم
الخبر فصح القول بان الكاف للمتصل صاحب ما دخل عليه العاطف على انا ادعينا
حصر الكلام بما ينبغي ان يكون هذا المقام **وللاضراب بل** عطف على قوله للتفصيل
اي بل لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع فالمتبوع في حكم المسكوت عنه
نحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيه واما المعنى فقال المتاخرون
كابن الحاجب وصاحب اللباب يحتمل الامرين فاذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو
يجوز ان يكون من باب الغلط فيكون عمرو غير جاء كانك قلت ما جاءني عمرو
فلا يقع كالمثبت في القرآن بل في فصيح الكلام ويجوز ان يكون مثبتا
لعمرو المجي فلا يكون غلطا كذا في شرح المفصل وانا اقول صرف الحكم
الى التابع والقياس على المثبت يقويان الاحتمال الاول فان حكم المتبوع المصروف
الى التابع يتم النفي والاثبات وفي الاثبات يصرف عن الاول من الثبوت
الى الثاني فكذا الحكم في النفي يصرف ما للاول من الانتفاء الى الثاني
و **لرد قالب للحكم او شاك فيه او معه له لا ولكن** كقولك جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او شك في ان الجائي ايهما او اعتقد
انهما جاءاك ويسمى الاول قصر القلب والثاني قصر التعيين والثالث قصر الافراد
فان قيل رد المخاطب عن الخطاء في القلب والافراد ظ دون التعيين اذ
لا حكم له فيه قلنا يجوز ان يكون الجائي زيدا او ان يكون عمرا فله
حكم ولكن شك لا في افادة هذه الاقسام الا انه لما كان للاستدراك
وهو يقتضي كلاما سابقا كان انسب بقصر القلب لحصول التغاير فيه كلما
فلذا اقتصر في المفتاح والايضاح عليه وقيل استعماله في غيره مما لم يوجد
ولم يقل به احد وانا اقول معنى كلام النحاة ان لا يستعمل لكن الا في قصر الافراد

لا للنفي

نحوه

لانهم

لانهم قالوا ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا
لم يجئ كزيد بناء على تعلق بينهما من مصاحبة وغيرها لانه للاستدراك
وهو دفع توهم متولد من الكلام السابق كالاستثناء فعلى هذا انما يقال
ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما لكن الواقع
انتفاؤه عن زيد دون عمرو فالمخاطب يعمم الحكم السلبي والمتكلم يرده
عن الخطاء في التعميم الى التخصيص الذي هو الصواب وهذا عين قصر
الافراد **وللتشكيك** اي لايقاع المتكلم السامع في الشك ومنه قوله
تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي الى قوم يبلغوا في الكثرة
بحيث يشك الرائي في انهم مائة الف او زادوا عليها **او الشك**
من المتكلم **او واما** نحو جاءني زيد او عمرو واما زيد واما عمرو
والفرق بينهما ان الشك مفهوم المتكلم في اما دون او واختلف
الاقوال في ان العاطف هو اما وحده والواو لعطف اما على اما
على اما او على المجموع على ان الشيخ الفارسي والامام عبد القاهر رحمهما الله
صرحا بانها ليست للعطف اما الاول فلتقدمها على معمول الفعل نحو ضربت
اما زيدا واما عمرا ومعمول الفعل لا عطف عليه واما الثانية فلدخول
الواو العاطفة عليها وامتناع دخول العاطف على العاطف فيكون
الواو هي العاطفة وانما يذكر اما لافادة احد الشيئين فقط وقد
يستعملان للابهام من غير شك ولا تشكيك لغرض من الاغراض وان
كان وضع الكلام للافهام كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين وللاباحة وللتخيير والفرق بينهما ان الاباحة لا يمنع
من الجمع كما يقال جالس الحسن او ابن سيرين بخلاف التخيير كما يقال خذ
هذا الكتاب او ذاك **قال** صاحب المفتاح ره **وللتفسير اي عندكم**
كقولك جاءني احدكم اي زيد بناء على انه للتشريك في الحكم والاعراب بوسط

حرف كما هو الشان فی عطف النسق فان جمهور النحاة ومال الیه الشارح جوز
للمتاخر قاطبة ما بعد ای عطف بیان لما قبلها محتجین بوقوعهما تفسیرا
للضمیر المجرور من غیر اعادة الجار وللضمیر المرفوع المتصل من غیر تاکید
او فصل ولو کانت للعطف لم یجز وانا اقول هذا انما یتم بعد اثبات
الوقوع فی کلام من یحتج فی عباراته وهو ممنوع ومع ذلک فلم لا یجوز
ان یعتذر باحکام لخصوص معناها کما فی اما عندکم ومما یرجح ما ذکرنا
ان عطف البیان لم یعهد بتوسط الحرف ولعمری انه اعلق بالطبع من
اختیارهم فلا یخفی علی المنصف ان ادراجه فی عطف النسق انسب بالاصول
من ادراجه فی عطف البیان ولو اوجبنا فی المعطوف والمعطوف علیه المغایرة
بالذات لامتنع العطف التفسیری والتعاطف بین الالفاظ مع وقوعهما
فی کلام الفصحاء ولم یتعرض للام العاطفة متصلة ومنفصلة لکونها خارجة
عن قانون الخبر خاتمة لمباحث الطرفین والتعذر بهذه مباحث
خاتمة وکما افتتح فی مباحث الاسناد بما یعرضه علی مقتضی الظاهر وختم
بما یعرضه علی خلافه کذلک افتتح من مباحث الطرفین بما یعرضهما علی مقتضی
الظاهر وقد اتی علیه کلا وختم بما یعرضهما علی خلافه والآن اوان الاخذ فیه
قد یعدل عن مقتضی الظاهر الی خلافه لاقتضاء المقام ایاه ای قد یرد
العدول فیوضع اسم الاشارة موضع الضمیر فیما اذا جری عنه ذکر حقیقة او تقدیرا
للعنایة بتمییزه وجعله کالحاضر المشاهد وذلک لاختصاصه بحکم بدیع کقوله نظرا الی
بن الراوندی فیما قال کم عاقل عاقل اعیت مذاهبه وکم جاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذی ترک الاوهام حائرة وصیر العالم النحریر زندیقا ای کم عاقل متناه
فی العقل اعیته اعجزته او اعیت علیه وصعبت والاسناد الاول
الی مذاهبه ای طرق معاشه مجازی هذا ای کون العاقل رذل الحال والجاهل
رخی البال وهو لکونه مذکورا کان حقه ان یعبر عنه بالضمیر لکنه لما اختفی

بحکم

بحکم بدیع وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زندیقا کملت
العنایة بتمییزه فابرزه فی معرض المحسوس کانه یری السامعین ان هذا الشیء
المعین المتمیز هو الذی له تلک الصفة العجیبة والحکم البدیع والزندیق هو
المبطن للکفر النافی لصانع الحکیم قائلا لو کان له وجود لما کان الامر
کذلک وهو معرب الزندی وزند کتاب لمزدک الذی ظهر فی زمن
قباذ الملک واباح النوره والزنا فقتله انوشروان ومقرر دعلی
المصنف بقوله کم عاقل عاقل الی غیر وجاهل کامل الاراء فی ترد
تحیر الناس فی هذا افتقت لهم هذا الذی اوجب الایمان بالقدر وتقداحسن الشیخ
الشرفی قدس الله سره وجعل مع الاسناد خرقة فی ابطاله بقوله
نکد الاریب وطیب عیش الجاهل قد ارشداک الی حکیم کامل
وتحیر الزندیق فی طلابتر مقتبسا اذیال وهم غافل
والتحقیق هنا ان الله تعالی رب العالمین علم الوجه شامل الرافة لا یخفی
تربیته بعض من عباده دون بعض فاعطی طائفة منهم جمال الصورة
وزینتها وطائفة منهم کمال الحقیقة وزینتها ولو خص الکل والکمال ما جری
الظالمین لیتقی الاخرون محرومین مطلقا ولا یرضی بذلک کرمه القدیم فعال
موجب حکمة وزیع الکل علی الکل او للتهکم والسخریة بالسامع کما اذا کان
فاقد البصر او واحد دولم یکن ثم مشار الیه اصلا او للنداء علی کمال بلادته بانه لا یدرک
غیر المحسوسات کما فی قول الفرزدق اولئک اباءی فجئنی بمثلهم اذا جمعتنا یا جریر المجامع
والبلادة ضد الذکاء یقال بلد بالضم فهو بلید او للایهام کمال فطانته
بان المعقول عنده کالمحسوس عند غیره ویعتبر لفظ الایهام بالنداء کما فی عبارة
المفتاح والایضاح اولی بالمبالغة المطلوبة من الاخراج علی خلاف الظاهر
الذی هو کنایة بالحقیقة وانسب باسم الاشارة الذی هو کوضع الید او ادعاء کمال ظهوره
ای هو فی کمال الظهور کانه عند المخاطب محسوس بالبصر کقوله

السامع

تعاللت كي اشجى وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي
ولم تقل به كما هو الظاهر لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر و يوضع
المظهر غير اسم الاشارة موضع المضمر الغائب لتمكين نفسه في ذهن
السامع فان ضمير الغائب يشير الى نفس سابق والمظهر يحصل نفسها
مستانفا نحو الله الصمد مكان هو الصمد لسبق الذكر وهو من صمد
اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونحو فبدل الذين ظلموا
قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا مكان عليهم تنبيها على
ان علة انزال العذاب هو الظلم لا ذواتهم و يوضع المظهر موضع ضمير
المتكلم لتربية المهابة وادخال الروع في روع السامع او لتقوية الداعية
اي داعية من امرته بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما
نحو وعلى الله فليتوكل المؤمنون واذا عزمت فتوكل على الله مكان علي
اذ في ذكر اسم الله الجامع لصفات الجلال والاكرام مزيد تعظيم له تعالى وهو
يوجب زيادة الروعة في ذهن السامع وفيه تقوية داعي المؤمنين الى التوكل
عليه ونحوه قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا والتقوية والتربية
وان تلازما لكنهما متغايرتان فذكر احدهما لا يغني عن الاخر كما وهم اعلم
انه يوضع المظهر موضع المتكلم للاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله
الهي عبدك العاصي اتاكا حيث لم يقل انا العاصي على ان يكون العاصي صفة
لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظة انا
او للتمكن من اجراء الوصف كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله
وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة
عليه وليشعر بان الذي يجب الايمان به بعد الايمان بالله تعالى هو الرسول
الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا

من التعصب

من التعصب لنفسه و يوضع المضمر موضع المظهر فيما اذا لم يتقدم ذكره اصلا
نحو قل هو الله احد مكان الشان او القصة ونحو وانه لا يفلح
الكافرون ونحو فانها لا تعمى الابصار ونحو نعم رجلا وربه رجلا
لانه اذا لم يفهم السامع من الضمير معنى لعدم ما يرجع اليه ينتظر ما يرد عليه
كيف يكون فيتمكن ذلك الوارد ذهنه لان الحاصل بعد الطلب اعز من
المنساق بلا تعب ولهذا لا يستعمل هذا النوع من الكلام الا فيما له
خطر فلا يقال هو الذباب يطير ويذكر ضمير الشان وانما يؤنث في هذا
الضمير لعبرة على اعتبار لفظ الشان او القصة كما يتوهمه الكثيرون بل الاعتبار
دال على اختيار تانيثه اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة
قصدا الى مطابقته لا لانه يرجع اليه ولم يسمع من العرب غرفة وهي
زيد عالم ولذلك التزم تقديمه اي لقصد التمكين التزم تقديم ضمير الشان
لانه من مسلك البيان بعد الابهام فلا محالة يشترط فيه سبق الابهام
وهو التفسير ثم ان الحكاية والخطاب والغيبة بل انما يستعمل كل منها مقام الاخر
غير الاسلوب لانه نوع آخر من الاخراج على خلاف الظاهر فان السابق كان
بحثا عن وضع المظهر موضع المضمر وعكسه وهذا بحث عن وضع مضمر مكان
مضمر آخر وينقل اي من كل منها اليه اي الى الآخر اعلم ان مذهب صاحب
المفتاح رحمه الله ان الالتفات قسمان احدهما ان يكون مقتضى الظاهر التعبير
بطريق من الطرق الثلثة فيعدل عنه ويستعمل مكانه طريق آخر وثانيهما
ان يعبر بطريق منها بعد ما عبر بغيره منها وكل منهما ستة اقسام فالمجموع
اثنا عشر قسما واشار المصنف رحمه الله الى القسم الاول بقوله يستعمل والى الثاني
بقوله او ينقل وعند الجمهور يختص باسم الالتفات الثاني وكلام الكشاف يعضد الاول
ويسمى هذا الاسلوب من الاخراج عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات
الانسان من اليمين الى الشمال وبالعكس ويسمى ايضا شجاعة العربية وفوائده

الكشاف رحمه الله انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان
على العلوم الثلثة حملا له على معناه اللغوي او اطلاقا لاسم اشرف الاجزاء
على الكل اولانه من الكناية المبحوث عنه في علم البيان او لما مر ان الالتفات
من حيث انه تشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني ومن
حيث انه ايراد المعنى في طرق مختلفة في الوضوح من علم البيان ومن
حيث انه يزين الكلام ويحسنه من علم البديع وصاحب المفتاح اورده في
علم المعاني والبديع وصاحب الايضاح في المعاني وصاحب التبيان في البديع
ولا استبعاد في ان يبحث عن مسئلة في علمين من جهتين كما يبحث عن كروية
الفلك في الطبيعي لما وفي الرياضي لانّ واما الانتقال من المفرد الى
الجمع او عكسه في نوع واحد من التكلم والخطاب والغيبة كقوله تعالى
يا ايها النبي اذا طلقتم النساء مكان طلقت فليس يسمى التفاتا ولم ينقل
من احد من اصحاب العربية تسميته التفاتا مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب
واخلفتك ابنة البكري المواعيدا مكان اخلفتني والتمثيل بقوله تعالى
وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون كما في الايضاح والتلخيص محل بحث
لاختلاف المعرفة واعتبار التوافق لا يجدي نفعا كما زعمه الفاضل التفتازاني
رحمه الله لان نفسه دليل على مغايرة المعرفة فانه عبارة عن اسناد الفعل
الى المحل وارادة غيره وما ترتب على اعتبار من المعنى يوجب اتحاد الطرفين
وانا وجب اتحاد المعرفة ولذا قالوا المعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم ومن
التكلم الى الغيبة قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
ومن الخطاب الى التكلم كقوله طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب ومن الخطاب
الى الغيبة نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ومن الغيبة الى التكلم
قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومن الغيبة الى الخطاب

فالتكلم في ومالي والخطاب في واليه ترجعون منه

قوله تعالى

قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد ويزيد اي الالتفات في القبول
عند الطباع وفي النشاط اذ لكل جديد لذة لينشط السامع وهذا اصول الفوائد
العامة الموجودة في كل التفات ثم مثل المعقول بالمحسوس تقريرا وتوضيحا
كاختلاف الالوان في قرى الاشباح اي كما يزيد اختلاف الالوان والاطعمة
القبول والنشاط في قرى الاجسام يزيد اختلاف اساليب الكلام
واقتنانه القبول والنشاط في قرى الارواح فان الكلام المتنوع عند الاذكياء
كالاجود الصورة اشهى غذاء واطيب قرى البس ذلك اي اختلاف الالوان
والاطعمة دابهم اي عادتهم والتمرة لانكار النفي وتقرير الاثبات
والجملة مستانفة لبيان ان العرب يستكثرون من اختلاف الاطعمة
في ضيافة الاجسام حتى فرع عليه استكثار الالتفات في قرى الارواح
فكذلك علوا في قرى الارواح والتشبيه في الكثرة وكون كل منها عادتهم
المستمرة المتكررة ويختص مواقعه بفوائد اي الاختصاص يتعدى ولا يتعدى
يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام وجه يختص به بحسب مناسبة المقام
كان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الاحاد على الاحاد نحو القوم ركبوا
افراسهم ملاك ادراكها اي ما يملكه بكسر الميم وفتحها الذوق المراد به
مزيد ذكاء يعرف به المعاني الخفية من خواص التراكيب ولطائفها وان
لم يقم عليها برهان كالحصر في اياك نعبد ومقصوده ان تعيين النكت المختصة
وتعديدها غير ممكن بل هي لطائف ودقائق مختلفة بحسب المقامات كما يدركه
الا سلطان الطباع وسلامة الافهام فيزداد على الحسن الحاصل
بسبب النكتة العامة الحسن الحاصل بسبب الفائدة الخاصة كان يشكو او يشكر
اي كالفائدة الخاصة الحاصلة في هاتين القصتين وهذه مقدمة جرائية
مهدها لبيان نكتة الالتفات في سورة الفاتحة وما كان قصة المنعم اقرب
الى المقصود وقصة الجاني اقوى في انتاج داعية المواجهة قدم حكاية الجاني على المنعم

حاضرا في مجلسك الى غيره من الحاضرين فتجد من نفسك في اثناء تحديد الكمالات
وتفصيل الايادي داعيا الى مواجهته اي مواجهة ذلك الحاضر الحاني او المنعم
بهما اي بالشكاية والشكر يغالبه اي يجري بينك وبين داعي المواجهة
مغالبة فكانك تغلب عليه مرة وهو يغلب عليك اخرى حتى يغلبك اي
حتى ينتهي الامر بالاخرة الى غلبة الداعي عليك ويغلبك بضم اللام لان
باب المغالبة يبنى على فعلته افعله بضم العين في الماضي وضمها في المضارع
يقال عالمني فعلمته ويعالمني فاعلمه او تذكر عطف على يشكو له اي
للحاضر وفيه اشعار بان الملاحظ في الحالين واحد لان ذكرت الجمعي ...
صفات جلاله من كونه متصفا بالمحامد كلها وربا مالكا للعالمين لا يخرج
منهم شيء من ملكوته وربوبيته ومنعما بانواع النعم جلائلها ودقائقها
ومالكا للامر كله في العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب بحضور قلب
وتذكر نفس تعقل فيم انت وعند من انت يزداد ذلك الحضور عند
كل صفة حتى ينتهي الامر الى حيث كانك قائل حاضر بين يديه اي بين يدي ذلك
الموصوف بنعوت الجلال فتقول عن نفسك على سبيل الخطاب اياك نعبد يا من هذه
كمالات صفاته فكانك باجراء تلك الصفات عليه نبهت على سبب
تخصيصه بالعبادة فالعادة هذه الخاصة التنبيه على كيفية التلاوة حتى تكون
المنطوق والاكمال كلا تلاوة هذا تقرير للشارح وحاصل كلام الكشاف ان
ملاحظة الاوصاف المختصة تجعل الغائب حاضرا والمعقول محسوسا فلذا صير
الى الخطاب في اياك نعبد وقال اهل الحقائق بين الله تعالى اول الكلام
على ما هو مبادي حال الطالب من الذكر والفكر في اسمائه وآلائه ثم
ثناه بما هو منتهى امره وهو الخوض في لجة الوصول وفي ابيات ابن حجر
بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وهو من مشاهير ملوك العرب وانما لم يذكر
باسمه بل بهذه النسبة لان نكات الالتفات في الابيات مبنية على كونه من

الملوك

والكلام الحاصل للعهد منه

بحضور قلب مر

بك

من الملوك فذكره بالنسب اشعارا بكونه منهم وهو المشهور بكمال
البلاغة والمعهود ما اشتهر في بيان الفصاحة ثلاث التفاتات
في ثلثة ابيات في كل بيت التفاتة والابيات هذه تطاول ليلك بالاثمد
ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نبإ جاءني وخبرته عن ابي الاسود الاثمد بفتح الهمزة وضم
الميم موضع وقد يروى بكسرهما والخلي الخالي عن الحزن وبات له ليلة كقولهم
والعائر القذى الرطب الذي يلغط العين حال الوجع والارمد من رمد بالكسر
اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العائر في القلق والاضطراب
وتشبيه ليلته بليلته في الطول الا انه اختصر في الكلام وذلك اشارة الى ما
في البيتين من سوء الحال وخبرته اي خبرت ذلك النبأ عن ابي الاسود قيل
هو ظالم قاتل ابيه وابو الاسود كنيته وقيل هو ذكر الحرمنه كان يمكن له
تركها اي ترك الالتفاتات الثلث راسا بان يسوق الكلام على التكلم
في الابيات الثلثة ويمكن الاكتفاء بواحد منها بان يسوقه على الخطاب في كلها
قال استفاف لسان الالتفاتات الثلث في الابيات الثلثة تطاول ليلك
وبات وباتت له كانه جعله ثكلى يسليها تسلية يريد الاشارة الى الالتفات
المختصة في كل الالتفات فالاول هو الالتفات من التكلم الى الخطاب
في قول ليلك وهو على مذهب صاحب المفتاح رحمه الله وفائدته التنبيه على انه جعل
نفسه ثكلة النصر وكثرة الجزع كامراة مات ولدها فيسليها تسلية
الملوك ويزيل عنها حزنها اولانه لما لم يصبر كالملوك اي كما هو شان الملوك
وديدنهم عند طوارق النوائب وبوارق المصائب ظنه جواب لما اي
ظن امرؤ القيس نفسه غيره من يكرث لا يتسلى الا بتشجيع الملوك له فما بان
الغائبة ان الالتفاته الاول ومزجها فقصد بتوبيل الخطاب واراد التسلية
وللتسبغ ولم ترقد السمات لكونه على مقتضى الظاهر بعدما صار الاسلوب هو الخطاب

الملوك حر

في قوله للملك ثم نبه على الغيابة الثاني في قوله وبات ان التحزن تحزن صدق خاطرام
ولا شك ان تحزن المسلي اذا كان لا مساعدت تحضر المصاب وعنه كان
صادقا واذا كان صادقا كان اقوى في التسلية ولهذا بانت له الفائدة
كما بينا في علم ترتد وهذه الفائدة هي المناسبة للفائدة في المذكور نيتين الفائدة
الاولى او لانه داهش يقال دهش الرجل بالكسر دهشا تحير ودهش ايضا
على بناء المجهول فهو مدهوش عن معظم ظاهر الحال لشدة النائبة الوارد
عليه وفظاعة المصيبة غلبة العادة المألوفة للملوك من الخطاب الدائر
في مجالس امور الكبار امرا دنيا وحاصل هذا الكلام ليس الا ان خطاب
الملك صادر عنه بلا روية وذلك كلام المجانين فلا يكون معتبرا اصلا
كذا قيل ويمكن دفعه ثم تنبه من الافاقة ورجوع العقل لم يجد نفسه معه بل وجدها
غائبة عنه فلا محالة بنى الكلام على الغيبة او لانه غاظه اي اغضبه جزعه وعدم
نصرته ولما كان الغضب يستدعي دفع المنافر بعد نفسه عنه فاقامها
مقام المستحق للعتاب فوبخ على سبيل التعبير مخاطبا بقوله تطاول الليلك
ثم سكت عنه الغضب بالعتاب الاول فان سورة الغضب تسكن بالخطاب
والعتاب وفي سكت مبالغة كانه جعل الغضب الحامل على فعل كالآمر المغري
عليه فعبر عن سكونه بالسكوت فاعرض عن خطابه وتوبيخه متوليا عنه الوجه
وهو يدمدم الدمدمة الكلام مع النفس غضبا واما قوله فليعلم ان ذلك
المذكور في البيتين من مساوي الحال الكلم مما يختص اذ في الغيبة مجال لظرف الاضمار
وفي الخطاب ايضا في الثلاثة وان كان ابعد لخلاف التكلم على انا نقول التخصص من
المقام دون التركيب اذ ليس فيه من آلات الحصر فذكر الالتفات الاول لاربع نكات
مخصوصات وللثاني ثلاثا وللثالث واحدة فان قيل الالتفات من خلاف
مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر
قلنا هو على خلاف الظاهر بعد ما صار الاسلوب الغيبة في قوله وبات

لان

٥١

لان الظاهر ان يكون اللاحق على سنن السابق واسلوبه والجواب
بمنع انحصار الالتفات في خلاف الظاهر كما وقع عن بعضهم به هذا
العلم ليس كما ينبغي فعلم مما ذكرنا ان الالتفات الثلث في قول امرئ القيس
انما هو على مذهب صاحب المفتاح دون الجمهور وان مذهب صاحب الكشاف رحمه الله
موافقة حيث قال قد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات
وشبابلة المتعدد بالمتعدد يدل على التوزيع واما على المشهور فلا التفات
في البيت الاول وفي الثاني واحدة فتعين ان يكون في الثالث التفاتان
حصل بما في جانبي احدهما باعتبار الانتقال من خطاب للملك والاخرى
باعتبار الانتقال من غيبة بات ويسمى مثل هذين الالتفاتين التفاتا مركبا
وما فيه انتقال من طرفين واحد التفاتا بسيطا وفيه نظر اذ لم يسبق
الخطاب بعد تغير الاسلوب الى الغيبة فلا يمكن انتقال منه وقيل احدهما
في ذلك ورد بانه ليس خطابا للنفس بل لمن يتلقى منه الكلام هذا
اي ما ذكرت من خواص الفوائد من التفاتات امرئ القيس انما ذكرته
ليعلم انه لا يعرف بالرفع اي انه لا يعترف فان المذكورة بعد العلم هي المخففة
من المثقلة وليست بناصبة بالتذكر ولا يشهد بالفصاحة ونحوه
الى قول وهو المشهور لكمال البلاغة لمن لا طاقة في اقسامها اي
فنون كلامه وكل التفات اقسام والتفاضل اي التفاوت في الفضل
والمزية في الكلام اي بين كلام وكلام قلما يكون اي لا يكون فان القلة كثيرا ما
يراد بها العدم وما اما مصدرية فحقها ان يكتب مفصولة عن قل
لانها حينئذ متعلقة بما بعده واما كافة لقل عن العمل في الفاعل فحقها على حسب
الظاهر ان يكتب موصولة به والفاعل في المعنى هو الكون بعيد لم
اي لغير ما ذكرت من لطائف الاقسامات واشباهها واما الحارث عظم
القرآن وارتقاؤه عن طاقة الانسان بل عن حدود الامكان الا الانصباب

في تلك الاساليب المحلية المشتملة على اللطائف الكثيرة على ما هو الصحيح من
المذاهب كما ذكرنا في شرح الخطبة **تذنيب** عقّب خاتمة مباحث
الاخراج على خلاف الظاهر في الطرفين بالتذنيب لانها كالذنب لها وفصله
لانه نوع آخر من الاخراج على خلاف الظاهر **ومن هذا القبيل** اي من جنس العدول
عن الظاهر وهو في الاصل الجماعة من الثلاثة فصاعدا من اقوام شتى
مثل الروم والزنج والعرب وجمعه قُبُل **وضع الماضي موضع المضارع**
الاستقبالي **للتحقيق** اي للدلالة على تحقق الوقوع فان ما هو للوقوع كالواقع
ومستقبلات اخبار الله تعالى كلها في التحقق كالماضي **نحو** قوله تعالى **ونادى**
اصحاب الجنة مكان ينادي ونادى اصحاب الاعراف وانا فتحنا لك اي
نفتح لك مكة اخبر به قبل الوقوع ومثله التعبير عن المستقبل باسم الفاعل
كقوله تعالى وان الدين لواقع وكذا اسم المفعول كقوله تعالى يوم مجموع له الناس
وذلك يوم مشهود فان اسم الفاعل واسم المفعول يدلان على الوقوع وتعيين
الحصول وان لم يلاحظ في وضعهما زمان اصلا **والحاضر** جر عطفا على الماضي
اي من هذا القبيل وضع المضارع الحالي **موضع الماضي لايهام المشاهدة**
واستحضار الصورة وذلك فيما اذا كان فيه غرابة **قال الشاعر** وهو تأبط شرا
فاضربها بلا دهش فخرت صريعا لليدين وللجران ثم قال فاضربها ليصور لقومه الحالة
التي تشجع فيها على ضرب الغول كانه يبصرهم اياها ويطلب منهم مشاهدتها
تعجيبا من جرأته على كل هول وثباته عند كل شدة **الفن الثالث**
من الفنون الاربعة المترتبة عليها قانون الخبر **في وضع الطرفين كليهما** بالجر بدلا
من الطرفين **عند صاحبه والنظر في التقديم والتأخير وفي الربط في الفصل** فانحصر هذا
الفن في ثلاثة انواع ونبه عليه باعادة في وقدم مثلا ولا يخفى ان
هذا الحصر من التقاسيم الاستقرائية وضبطه ان النظر في وضع احد الطرفين
بالنسبة الى الآخر اما من حيث تقديمه عليه وتأخيره عنه او من حيث ارتباطه به

او

او من حيث عدمه فيه **النوع الاول في التقديم والتأخير** قدمهما لكثرة فوائدهما
وغموض مباحثهما قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله لا تزال ترى شعرا
يروقك مسمعه ويلطف عندك موقعه ثم تنظر فتجد سبب ان راق و
لطف عندك ان قدم فيه شيء على شيء وحول اللفظ من مكان الى مكان
التقديم حيث ليس بواجب كتقديم الفعل على الفاعل والمبتدأ على الخبر اذا
كانا معرفتين او متساويين او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام او كان
المبتدأ ضمير الشأن او كان الذي او كان النفي في الاخبار به او
كان متضمنا ما له صدر الكلام كالاستفهام نحو من ابوك وايهم عندك وكتقديم
الخبر على المبتدأ اذا كان مصححا له نحو في الدار رجل او لتعلقه ضمير في المبتدأ
نحو على التمرة مثلها زبدا او كان خبرا عن ان المفتوحة نحو عندي انك
قائم **ولا اصلا** كتقديم المبتدأ المعرف وتقديم العامل على المعمول وتقديم
ذي الحال المعرف على الحال وتقديم الفاعل على المفعولات وملحقاتها
وتقديم ما هو في الاصل مبتدأ من المفعولين كما في باب علمت او ما هو في
معنى الفاعل منهما كما في باب اعطيت وكتقديم المفعول به بلا واسطة
على ما هو بالواسطة وكتقديم التابع على متبوعه نحو عرفت اباه وعمه
زيد فالتقديم في بعض الصور واجب او اصل كما علم تفاصيلها في النحو
واما تقديم ما ليس تقديمه واجبا ولا اصلا فانما يكون للاهتمام
والاهتمام لوجوه كما قال **للاهتمام لوجوه** فقوله التقديم مبتدأ
وللاهتمام ظرف مستقر خبره ولوجوه لغو متعلق بالاهتمام قال الشيخ رحمه الله
الاصل المطرد في جميع مظان التقديم هو الاهتمام لكن يجب ان يبين سبب
الاهتمام آه من وجوه الاهتمام **[illegible]** كما تجدك قد ...
بمحبيبك وقيل لك يا متمني سعود وجه الحبيب تمنى وعليه قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء **او من السامع** كما اذا اخبر رجل وعاث في البلاد وكثر به الاذى
اي افسد

فقتيل وارادت ان تخبر بقتله فتقول قُتِل الخارجي فلان بتقديم الخارجي
اذ ليس للناس فائدة في ان يعرفوا قاتله وانما الذي يريدون علمه
وقوع القتل به ليتخلصوا من شره ولو ادعاء اي وان كان عند المتكلم
على سبيل الادعاء دون الواقع كما في قوله تعالى في يٰس في قصة رسل عيسى
عليه السلم وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور لانه مظنة
اهتمام السامع بذكره لانه لما اشتمل ما قبله على سوء معاملة
اهل انطاكية وهي احد واصرارهم على تكذيب الرسل عليهم السلم كان محل ان
يلعنهم السامع على مجرى العادة ويقع في خاطره اكانت تلك القرية
البلدة مع حواليها وحواشيها كذلك ام كان هناك قطر دان او قاصي
منبت خير مستطر النزول الحديث بذكره بخلاف قصة موسى عليه السلم
في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة ح التشويق اي يكون فيما
تقدم تشويق الى ما يؤخر مسندا ليتمكن الوارد بعده كقول الشاعر
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر وهو اي المشوق
احد خواص الاخبار بالذي لما في الذي من الابهام والاستطالة بالصلة
قال الشاعر والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد ح
التفاؤل لكون اللفظ صالحا له والمراد ما يكون مستهل الكلام و
التفاؤل ان يعم الخير والشر وكثيرا ما يخص بالخير ويستعمل في الشر التطير
وعلى هذا التقرير يندفع اعتراض الايضاح عن المفتاح والحاصل ان
افخام لفظ التفعيل د طلب اثبات الخبر لا نفسه اي قد يتقدم المسند اليه للدلالة
على ان المطلوب هو انتفاء عموم الخبر على سبيل الاستمرار لا مجرد
الاخبار بحصوله فالمراد بالخبر خبر المبتدا او يصح بالاخبار على طريقة
الاستخدام قال الفاضل التفتازاني رحمه الله معترضا على المفتاح لا نسلم
ان للتقديم مدخلا في افادة الاستمرار بل انما يدل عليه صيغة المضارع

قلت

قلت للتقديم مدخل فيها لانه يجعل الكلام في صورة الاسمية وهي العلم
في معنى الاستمرار وافادته فان قيل الفعل الاستمرار مستر و فيما يكون الخبر
اسما وههنا فعل قلنا نعم لكن اصحاب المعاني كثيرا ما ينظرون الى
الصورة المحضة يدلك عليه كلامهم في قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن
رحمة ربي وفي قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم نحو الخطب يشرف ويطرب
في جواب كيف الخطب فان كيف كان يحي يسال بها عن احوال المابوع
استمرار اي هو مستمر به ونحو العرب تقري الضيف وتحمي الجار اي هذا
هجيراهم ودأبهم وحاصل الاداة ان المطلوب كون المسند اليه مشغولا به
الخبر وموصوفا به لا كون الخبر مثبتا وحصوله ثم هما اعتباران
وان كانا متلازمين فقد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في النوادر
وانه على اي حال في الاغلب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في
الشرب وهذا التقرير اسلم ه كونه محل التعجب او الاستبعاد اي قد يتقدم
اللفظ لكونه محل التعجب وموقعه والمعجز من الجزء وهو كما
تقال الصبي قاوم الاسد قال الشيخ رحمه الله اذا كان زيد ممن لا يتوقع
ولا يقدر فيه ان يقدر ان يقتل فقتل رجلا واردت الاخبار عنه
قلت زيد قتل رجلا بتقديم المسند اليه لانه محل الاستبعاد
لا وقوع القتل مطلقا ولا وقوعه على من وقع فيما من في الخداع بالزهد
بعد المشيب واخويه فان كان الاستبعاد في نفس الانخداع وانه
كيف يكون مع انه ينبغي ان لا يكون بعدم الخداع وان كان المخدوع
هو الزهد مع حقارته بعدم الرعب وان كان في المخدوع فهو
زمان المشيب الذي لا يناسب الانخداع بل المناسب له زمان الشباب
وعدم حصول التجارب بعدم الشيب والفرق بين التعجب والاستبعاد
ان التعجب يكفيه مجرد الغرابة والاستبعاد للغرابة مع نوع استنكار فهو اخص من التعجب

وقد تقدم متعلق الفعل عليه سواء كان ذلك المتعلق فاعلا معنى
هو تابع الفاعل لفظا من التاكيد والبدل واحترز به عن الفاعل اللفظي
فانه ممتنع تقديمه لذاته لانه اسم اسند اليه الفعل ولا يصدق هذا المفهوم عليه
اذا تقدم على الفعل لانه المسند اليه هو الجملة لا الفعل وحده كما هو مذهب
ذاته ومنصوص عليه او مفعولا مطلقا او به او فيه او له او معه على ما تسلط ظاهرا ثم
والخلاف المشهور وان منعت النحويين التقديم في المفعول معه او غيرهما كالحال
والتمييز للتخصيص وهو حصر الفعل على ما تقدم عليه ونفيه عن ... احدهما المذكور
والاخر المتروك نحو فكذلك في تقديم العامل المعنوي اياك ضربت لمن ينفي الضرب
عنك ويثبته لغيرك وهذا يسمى قصر القلب لانه من قلب حكم
المخاطب او يجعل عطف على ينفي لك فيه اي في الضرب شريكا فينسبه اليك
والى ذلك الغير جميعا وهذا يسمى قصر الافراد ويدخل فيه قصر التعيين
وهو ان يتردد في ان الضرب لك او لغيرك وصاحب الايضاح افرده
قسما برأسه فجعل القسمة ثلاثية ولهذا اي ولان التقديم للتخصيص لا يجوز
لصاحبه في نفي الضرب عن الغير الذي يتبعه السامع لذلك الغير وحده
وان اراده لكن للمتبع الصراحة هناك فهذا هو الوجه في الاختصاص
وانما كان تاكيدا لا اعادة لما افاده اياك ضربت بالمفهوم وهو النفي
عن الغير وفي الثاني اي الافراد وحده فانه المحتمل للافراد وقطع الاشتراك
والعكس احالة وتعسف وكذا اي مثل اياك ضربت في افادة القلب
والتاكيد نحو لا غيره وافادة الافراد والتاكيد نحو وحده زيدا ضربت
في تقديم المفعول به تعرضه ومنه قوله تعالى اياك نعبد واياك
نستعين اي نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة
لا نستعين احدا سواك وبزيد مررت في المفعول به بالواسطة واليوم
قدمت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربت وبين الزيد صرت بخلاف

المفعول معه

المفعول معه فانه لا يقدم على عامله اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابن جني
و راكبا جئت اي لا راجلا ولا راجلا وراكبا جئت قلبا او افرادا وتطيبت
نفسا التمييز عند من يجوز تقديم التمييز على الفعل كالمازني والمبرد فلا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره اذا ثبت ان التقديم يفيد التخصيص امتنع
اشياء لا تمتنع لولاه فالتخصيص فيصح ذلك القول ولا غيره وضربت
على الخطاب معنى قوله بعد الا لمن يراك وانما امتنع ما زيدا ضربت
ولا غيره لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الاول فان ما زيدا ضربت
منطوقه نفي الضرب عن زيد ومفهومه ثبوت الضرب لغيره ويسمى مفهوم المخالفة
الا استثناء مفرغ اي لا يقال الاصدر من المخاطب الا لمن يراك ويعتقد انك
تظنه ضرب عمرو او غيره فتقول لترده الى الصواب عنده زيدا ضربت على التكلم يعني لا عمرا او الكل
ان اعتقاده ذلك باطل اذ ليس غرضك انه مرتب احدا فيقول في جوابه ما زيدا
ما زيدا ضربت ولا غيره فهذا يصح ولا غيره اذ لم يعتقد بالتقديم التخصيص
حتى يلزم التناقض بل كأنه قول ما زيدا ضربت وكذا لا يقول في تقديم الفاعل
المعنوي ما انت ضربت ولا غيرك الا لمن يعتقد انك تظن ان
الضارب عمرو فقال انا ضربت زيدا عليك فتقول ما انت ضربت ولا غيرك
والستر ما عرفت ولا تقل فيه اي في ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اي يمتنع
ان يعقب الفعل المنفي باثبات ضده لان تقديم المفعول دل على ان الخطاء
في المفعول دون اصل الفعل والاستدراك بالاكرام دل على ان الخطاء
في الفعل دون المفعول فهذا يناقض لا محالة والى هذا اشار بقوله لان مبنى
تخطيه في المفعول ولو قلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمته بدون التقديم
صح لعدم التدافع حينئذ ولا تقل ما انا قلت شعرا لان المنفي حينئذ عن المذكور
هو القول الواقع على كل شعر والمفعول عن المذكور هو المثبت لغيره فيلزم ان
يكون انسان غير المتكلم قال كل شعر وانما يلزم ان يعتقد فيك السامع

انك قلت كل شيء وهو محال اذ لا يعتقد انك قلت كل شيء ولا تقل ما انا ضربت
الا زيدا قال صاحب الايضاح رحمه الله لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك
قد ضرب من عدا زيدا من الناس لان المستثنى المقدر للمفرغ عام فيلزم العموم
في جانب الاثبات وهو محال وعلله الشيخ عبد القاهر رحمه الله في دلائل الاعجاز
وتبعه صاحب المفتاح بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون زيد مضروبا وايلاء
الضمير حرف النفي يقتضي ان لا يكون وذلك تناقض واعترض عليه بانا لا نسلم
ان ايلاء الضمير يقتضي ذلك بل انما يقتضي ان لا يكون ضرب من عدا زيدا لو
كان يقتضيه لم يستقم واجيب بان التقديم دل على ان الفعل ثابت
متحقق متفق عليه وان النزاع في فاعله ففي هذه الصورة يجب ان لا يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاده وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان
فاعله انت فقصدت رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا فهو يقتضي
ان يكون انت فاعلا لا نفس الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا
مسلم لكن فاعله غيري فلا يكون زيد مضروبا لكون الا غير اصلا ولعمري ان الكلام
في التعليل لازم لكن تعليل صاحب الايضاح اجدر واظهر فان قيل لم لا يكون
ان يكون ضربان احدهما ما وقع النزاع في فاعله وزيد لم يكن مضروبا به
يكون مضروبا بالآخر قلنا الكلام على تقدير اتحاده فان المستثنى هو الضرب
الثاني قال بعض الافاضل رحمه الله القول بنفي النسبة بالا ... اخر
لانه يتوجه الى الفاعل لا الى الفعل فيكون الاستثناء بحسبه من الاثبات
فانس الاستثناء واعلم ان ثمرة الخلاف في التعليل انما تظهر في مثل انا
قرأت القرآن الا الفاتحة فيجوز على الاول دون الثاني **وقد يقدم الفاعل**
معنى فاقهمه اي حصر هذا التقديم بالخصوص فهو مصدر على فاعله كالعادة
والكادة او صفة في سرقة ... فاما وجه الاختصاص
ان تقديم غيره ... **عليه** اي على الفاعل

نحو لانه يفيد انك ضربته ولم تضربه

٩٥

نحو انا عرفت لتقوية الحكم اي لتقريره وتمكينه في ذهن السامع نحو هو
يعطي الجزيل لا تريد ان غيره لا يعطيه فيكون حصرا حقيقيا ولا تعريض ان
بانسان فيكون حصرا اضافيا ولكن تريد ان تقرر في ذهن السامع وتحقق
انه يفعل اعطاء الجزيل البتة وكذا اذا كان الفعل منفيا مثل انت لا تكذب
فانه اشد لنفي الكذب من قولك لا تكذب لانه لتأكيد المحكوم عليه
لا الحكم وعلته قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون فانه يفيد من
التأكيد في نفي الاشراك ما لا يفيده قولك والذين بربهم لا يشركون ثم انما
افاد تقديم الفاعل المعنوي تقوية الحكم **لان المبتدأ يستدعي حكما** من حيث
انه محكوم عليه **بصرف ما يصلح له اليه** فينعقد بينهما حكم **ولو** كان ذلك الحكم المعروف
اليه **بلا ضمير نحو زيد غلامك فاذا جاء** المبتدأ بعد الاستدعاء المذكور **الضمير** في الجملة
صرفه اليه ثانيا فلا محالة يكتسي الحكم قوة لتكرره فان التكرر يفيد التقرر
ومما يدل على ان التقوي من التقديم يعد التأكيد ان هذا الضرب من الكلام
انما يجيء فيما سبق فيه انكار منكر او فيما اعترض فيه شك او في تكذيب مدع
وفيما القصد الدليل ان لا يكون وفيما يستغرب وفي الوعد والضمان
وفي المدح والافتخار ولا يخفى عليك ان هذه المواضع مظان التأكيد وداعية
الى الشوق **واما عرفت انا فما اكد** الفاعل دون الحكم والمراد التقوية من ترك انا عرفت
وعرفت انا بعد اشتراكهما في الاشتمال على التأكيد وانا عرفت بدون التأكيد
فليس محل الاشتباه فلذا لم يتعرض له **ونحوه** اي تأكيد المحكوم عليه غير تأكيد الحكم
فان الاول يفيد تكريرا وتقريرا في ذات المحكوم عليه تترتب عليه العوائد المذكورة
في بحث التأكيد دون الحكم والثاني على العكس ومعلوم ان تكرر الانتساب
غير تكرر احد المنتسبين **تذنيبات** هذه مباحث كالتتمة لما تقدم
من تقديم معمولات الفعل عليه ولهذا سماها التذنيبات التذنيب
الاول انا عارف مما كان خبر المبتدأ احد الاسماء المتصلة بالافعال

لئلا يحتمل الخبر ضمير المبتدا او يعتد بتقوية الحكم لكنه دون انا عرفت في افادة التقوية
وذلك لعدم تغير الضمير في الحكاية نحو انا عارف والخطاب نحو انت عارف والغيبة
نحو هو عارف والسبب في عدم تغيره ان المعنى على تقدير موصوف سوى الرجل على
جميع التقادير اي هو رجل عارف وعلى هذا اجراه حكاية لا ضمير في الخبر فلذا
ضعف فيه امر التقوية ولم يحكم عليه بانه مع الضمير جملة ولا عومل معاملة
الجملة في البناء حيث اعرب في نحو عارف عارفا عارف والمراد انه اعرب
عارف بالاعراب الذي يستحقه سوى الضمير فانك تقول في زيد عارف هو المجموع
خلاف زيد يعرف فان المضارع في نفسه اعرابا وللمجموع الجملة اعرابا آخر
محلي فظهر افتراق التقويتين واستوى عارف مع الظاهر عارفا مع الضمير في
حكم الافراد طردا للباب على وتيرة واحدة للضبط التذنيب الثاني قال
صاحب المفتاح رحمه الله زيد عرف للتقوي ولا يحتمل التخصيص لانه عنده
مشروط بالتأخر وزيد اذا اخر وقيل عرف زيد كان فاعلا لفظا فيمتنع تقديمه
وقوله قال يشير الى ان المصنف رحمه الله لم يرض قول المفتاح لان صاحب
الكشاف صرح في مواضع منه بوجود التخصيص في مثال زيد عرف فالحق انه كما
يحتمل التقوية يحتمل التخصيص الا نادرا استثناء من قوله كان فاعلا اي المظهر
بعد الفعل فاعل في الاكثر ومانع تقديمه على الفعل الا في الاقل على لغة اكلوني البراغيث
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالابدال من الضمير فلا يقدم زيد وهو
تفريع على قوله كان فاعلا وان بعد فيحمل على التأكيد وهو ابتاعه الفاعل على اللفظي
وذلك لاجل الضرورة عند عدم جواز المبتدا نحو رجل جاء فانه لفقدان شرط المبتدا
فيه يقدر مؤخرا على قصد الابدال الا نادر ثم يقدم فيفيد التخصيص جنسا اي لا امرأة
كما اذا اعتقد المخاطب ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة
او اعتقد انه امرأة او يفيد التخصيص شخصا اي لا رجلان كما اذا عرف ان
قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان

واذا المنية انشبت اظفارها البيت كله تميمة لا تنفع شبه
المنية في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بالسبع وادرجها
في جنسه ثم توهم لها صورة مخترعة شبيهة بالاظفار قال الجوهري
نشب الشيء في الشيء بالكسر اي علق فيه والتميمة اي العلقة
سؤال اي هذا سؤال في الاستعارة المكنية انكر او جب في مطلق
الاستعارة انكار كونه اي كون المستعار له من جنس المشبه وادعيت
انه من جنس المشبه به وفرد من افراده والمكنية مبناها على ذكر
المشبه باسم جنسه وهذا تصريح بان المستعار له من جنس المشبه وعينها بات
جواب اي هذا جواب عن السؤال المذكور الشيء مثاله اي في المبحث نقل
معنى المشبه به الى المشبه كنقل الاسد به الى الرجل الشجاع فهنا اي في المكنية
نقل اسم المشبه مبالغة بعد نقل معنى المشبه به الى المشبه وجعلهما جنسا
واحدا كان المنية سبعا لها وحقيقتها سبع نها لغفلان تراد فان
وملخصه ان المنية لم يسم منية لانها منية بل لكونها سبعا وكون
اسم السبع منية فلا يلزم التصريح بان المستعار له من جنس المشبه
بل من جنس المشبه به لان ذكر المستعار له بلفظ المشبه باعتبار كونه
لفظ المشبه به لا باعتبار كونه لفظ المشبه فان لفظهما واحد وهو المشبه
فكيف لا يسمى الشيء باسمه الضمير للسبع اي كيف لا يسمى السبع منية وهي اسم
للسبع كما بينا وانما اورد السؤال على المكنية في مبحث التخييلية لانها
من متممات المكنية ومن لوازمها فان التخييلية توجد بدون
المكنية كما في قولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع لكن المكنية بدون التخييلية لا